مكتبة الأهرام
للبحث العلمي

[illegible]

المجلد الثالث







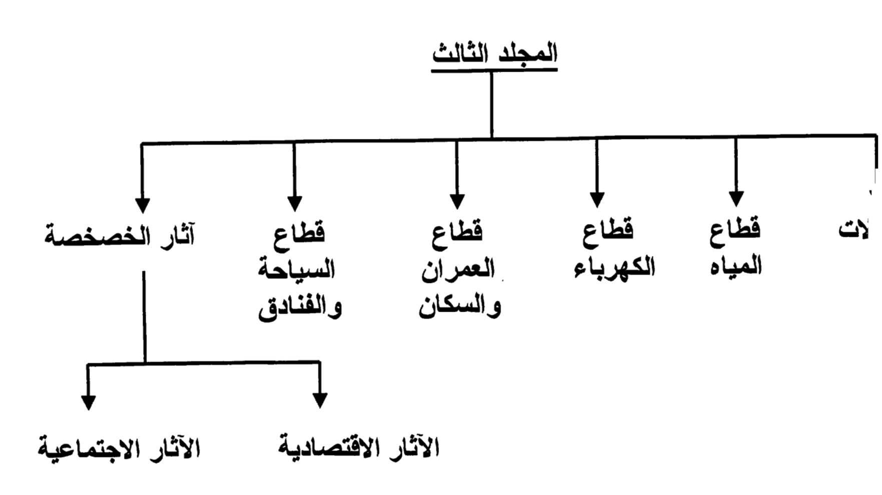
الخصخصة

المجلد الثالث

إعـــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي




الخصخصة
المجلد الثالث
لات
قطاع المياه
قطاع الكهرباء
قطاع العمران والسكان
قطاع السياحة والفنادق
آثار الخصخصة
الآثار الاقتصادية
الآثار الاجتماعية

الخصخصة

فى مصر

النقل والمواصلات : قطاع الاتصالات

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	خصخصة التليفونات	أمجد جمعة	العالم اليوم	١٩١١	١٩٩٧/٥/١٧	٢١٠
٢	لمصلحة من تقف هيئة الاتصالات ضد الخصخصة	عماد الدين أديب	العالم اليوم	٢١١٧	١٩٩٨/١/١٢	٢١٣
٣	قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨	الاهرام الاقتصادى	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	١٢٦	١٩٩٨/٣/٢٥	٢١٦
٤	خصخصة الخدمات وتحرير الاتصالات	طة محمد عبد المطلب	قضايا برلمانية / الاهرام	١٣	ابريل ١٩٩٨	٢٢٠
٥	الحكومة وخصخصة التليفونات	عبد الجواد على	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٢٧	١٩٩٨/٤/١٣	٢٢٤

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أمجد جمعة
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع الاتصالات	رقم العـــــدد :	١٩١١
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٥/١٧

المؤيدون والمعارضون بينهما فجوة

تحقيق - أمجد جمعة :

الحديث عن خصخصة التليفونات عند المعارضين اشبه بالاقتراب من منطقة الغام .. لأنها من وجهة نظرهم ستجعل سرية الاتصالات مخترقة وأمن المواطن مهددا .. وهم يرون أن قطاع التليفونات من الخدمات السيادية التى لا يجب أن تمتد إليها يد الخصخصة ويتخوفون من احتمالات المغالاة فى أسعار الخدمة بل ويشككون فى الضمانات المتوافرة لتحسينها بعد أن تنتقل من ملكية الجهاز الحكومى إلى قبضة القطاع الخاص ويؤكدون أن سقوط الهيئة فى يد شركات عالمية بلا هوية ولا وطن يعنى أن الهيئة ستصبح كذلك بلا هوية ولا وطن. أما الخصخصة عند المؤيدين أو المتحمسين فهى تعنى القضاء على العيوب المزمنة فى هذا القطاع ورفع دعم قدره 250 مليون جنيه تتحمله الدولة سنوياً وبالتالى تخفيف العبء عليها..

خصخصة التليفونات

بين ضرورات تحسين الخدمة ومخاوف اختراق السرية!

د. على لطفى: أمر ضرورى.. خدمة أفضل.. تكلفة أقل

اللواء حسين السماحى: لا تخافوا على سرية الاتصالات

محيى الدين عبد اللطيف: هيئات التليفونات فى العالم قطاع خاص وليست حكومية

د. عثمان لطفى: لنبدأ بالمحمول والبيع جزئياً لشريك استراتيجى

محمد غانم: شركات بلا هوية ولا وطن ولا انتماء ستبتلع الهيئة

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أمجد جمعة
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العـــدد :	١٩١١
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٥/١٧

ويرون أنه لا مجال للمخاوف من اختراق سرية الاتصالات لأن مالك المشروع يسعى لاكتساب سمعة جيدة وبالتالي الاستمرار والنجاح ولأن القانون موجود ويحمي أي متضرر ويتفقون على أن هذه الخصخصة أمر حتمي ولكن يجب تطبيقها بالتدريج بحيث تبدأ بالخدمات ذات القيمة المضافة «كالبيجر» أو «المحمول» وأن يتم البيع بشكل جزئي لشريك استراتيجي مثل إحدى هيئات التليفونات الأجنبية ذات الخبرة الطويلة والتكنولوجيا المتقدمة.

وبين مخاوف الرافضين وتحمس المؤيدين مساحة واسعة من وجهات النظر ..

«العالم اليوم» تفتح في هذا التحقيق ملف خصخصة التليفونات للنقاش .. فماذا قال الخبراء وأصحاب الشأن؟

البداية بالمحمول

يقول د. عثمان لطفي رئيس الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية السابق .. إن الخصخصة أو التحرير لهيئة بعينها إنما الغرض منه هو زيادة المنافسة في النشاط وتخفيض التكلفة للخدمة ومن ثم تنشيط عمليات التصنيع وهو أمر معروف في جميع بلدان العالم المتحضر فمثلاً الخدمة التليفونية تتولاها شركات خاصة وليست هيئات حكومية، وألمانيا أو انجلترا مثلاً تضحي بجزء من أسواقها الداخلية لتستثمر في قطاع التليفونات نظير أن تكسب سوقاً آخر خارجيا وهو صلب عملية التحرير أو الخصخصة والسؤال الذي يطرح نفسه هل لدينا إمكانيات فنية أو مادية لبيع الهيئة – خصخصتها – نظير كسب سوق خارجي؟ والإجابة بالنفي طبعاً، يضيف: ولكن تظل قضية خصخصة هذا القطاع أمراً حتمياً وحتى تصبح الأمور أكثر وضوحاً لابد وأن نعي بعض الحقائق المهمة منها أن أصول الهيئة تصل إلى ما لايقل عن 15 مليار جنيه مصري وأن الاستثمارات السنوية فيها بلغت في عام 96/95، 1700 مليون جنيه مصري، وعام 97/96 وصلت إلى 2000 مليون جنيه بزيادة تصل إلى 20٪ سنوياً بمعنى أنها ستصل خلال عام 98/97 إلى 2400 مليون جنيه، وذلك يستخدم في مضاعفة عدد الخطوط وزيادة انتشار الخدمة داخل ربوع مصر.

وفي نفس الوقت عند التفكير في التحرير لابد من مراعاة التصنيع المرتبط بالهيئة ذاتها فهي تحصل على 100٪ من انتاج شركة المعصرة و 70٪ من انتاج شركة سيمنس الالمانية لمعدات الاتصالات وخصخصة الهيئة تعني رفع يدها عن تشجيع مثل هذه الصناعات التي تتميز بأنها مكلفة جداً.

يضيف كما أن طموح مصر يصل إلى الرغبة في مضاعفة الكثافة التليفونية التي تصل عندنا إلى 7٪ فقط من تعداد السكان بمعنى أن كل مائة مواطن يوجد لدى 7 منهم فقط تليفونات.

والحل يرى د. عثمان لطفي أنه في ظل الخصخصة لابد من قيام مجلس تنظيم الاتصالات لتحديد أولويات المرحلة الحالية والعلم هذا المجلس صدر قرار بتشكيله ويضم قانونيين ومتخصصين في المجال ولكن مازال الأمر حبراً على ورق ولم تحدد صلاحيات هذا المجلس حتى الآن .. ثم يأتي بعد ذلك الاجراء الفعلي والممثل في الخصخصة بنسبة 15٪ للشريك الاستراتيجي خارجيا وهو عبارة عن هيئة اتصالات قوية في العالم وأعتقد أن هذه الهيئات من خلال خبرتها يمكن لها أن تدر أرباحاً مضاعفة ولتكن هذه البداية من خلال بعض الخدمات ذات القيمة المضافة مثل المحمول والبيجر والمعروف عنهما أنهما يحتاجان إلى تكنولوجيا معقدة وخبرات وكفاءات على درجة عالية لا تستطيع الهيئة بمرتباتها أن توفرها وهذه الخدمات تحتاج أيضاً إلى جهود تسويقية يستطيع الشريك الاستراتيجي القيام بها عن طريق تحديد أكثر من تعريفة واحدة .. وعن طريق الخصخصة سيتم التخلص من العيوب المزمنة في هذا القطاع .. فيكفي أن الدولة تدعم التليفونات بـ 250 مليون جنيه سنوياً وأن الشخص المشترك يدفع 45 جنيهاً سنوياً يحصل بها على 1600 مكالمة وهو أمر غير موجود في أي مكان بالعالم!!

العالم سبقنا

ويؤكد المهندس محيي الدين عبد اللطيف نائب وزير المواصلات ورئيس لجنة النقل والمواصلات الأسبق بمجلس الشعب .. أن جميع دول العالم لديها هيئات تليفونات قطاع خاص وليست حكومية وسبق أن قدمت دراسة تطالب بضرورة اتباع نفس الاسلوب ورفض الاقتراح وقتها لسببين الأول: أن وجود القطاع الخاص سيؤدي إلى رفع قيمة الاشتراكات وأن الدولة تدعم هذه الخدمة وتعمل على انتشارها .. أما السبب الثاني: فهو ضرورة الحفاظ على سرية الاتصالات وبالتالي فوجود هيئة حكومية سيحقق الغرض.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أمجد جمعة
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع الاتصالات	رقم العـــــدد :	١٩١١
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	١٩٩٧/٥/١٧

يضيف ومع التحرر الاقتصادى وعمليات الخصخصة وجب إعادة النظر فى الأمر بأكمله .. فخصخصة الهيئة تعنى رفع الدعم الذى تتحمله الدولة وبالتالى تخفيف العبء عليها وكذلك فإن رأس المال الخاص سيسعى إلى تحسين الخدمة وتحقيق مكاسب بعد أن انتشرت عن طريق ممارسة الهيئة الحكومية.وحتى يصبح الأمر أكثر واقعية ما المانع فى البيع بشركات مشتركة مثل «الكاتل» و«سلمنيس» الألمانية وتأكيداً للإستفادة من التكنولوجيا المتقدمة التى يمتلكونها أما إحدى عقبات الماضى وهى سرية الاتصالات فإنه فى ظل الحريات ورغبة المستثمر فى تحقيق عائد لأمواله سيسعى بكل طاقته إلى الحفاظ على هذه الخاصية والقانون موجود ويحمى أى متضرر.

أمر حتمى

ويرى د. على لطفى رئيس الوزراء الأسبق أن الخصخصة يجب أن تتم بالتدريج وهى تختلف من دولة لأخرى حسب لمكانيات القطاع الخاص فيها ووفق خطة متدرجة مع مراعاة الأمن القومى، وفى مصر لكى ينجح قطار الخصخصة الذى بدأناه عام 86 ببيع مشروعات المحافظات لابد من التكامل التدريجى المنطقى حيث نبيع نصيب القطاع العام فى المشروعات المشتركة مع القطاع الخاص ثم نبيع الشركات الناجحة حتى يقبل عليها المستثمر ونأخذ الحصيلة لنعيد بها هيكلة الشركات الخاسرة وتصحيح أوضاعها ثم بيعها. يضيف وتأتى بعد ذلك مرحلة بيع بنوك القطاع العام فإذا انتهينا منها نبدأ بعد ذلك فى إعطاء القطاع الخاص الحق فى دخول مشروعات البنية الأساسية فإنشاء طرق لفترة محددة وانشاء مطارات ثم تأتى مرحلة الخدمات الأساسية المهمة كهيئة التليفونات.

ولابد أن نعى تماماً أن خصخصة الخدمة التليفونية أمر ضرورى وحتمى لأنها مكملة للعملية الاستثمارية وحتى نراعى التدرج فإن الأمر يستوجب خصخصة جزء مثل التليفون المحمول أو انشاء كبائن وسنترالات حتى نصل فى النهاية إلى الهدف الأساسى والأكبر وهو خدمة أفضل بتكلفة منخفضة وهو غرض رئيسى لعملية الخصخصة فى ظل تدفق استثمارات ورغبة فى أن تصبح احدى القلاع الاستثمارية والصناعية.

محاذير الخصخصة

ويرى محمد غانم رجل الأعمال .. أن خصخصة الخدمات السيادية مثل الكهرباء والتليفونات له محاذير لابد من تلافيها منها عدم المغالاة فى أسعار الخدمة وثانيها ما هو الضمان فى أن تتحسن الخدمة بعد أن تنتقل من قبضة الجهاز الحكومى إلى القطاع الخاص ثم يأتى الأهم من ذلك وهو مدى الحفاظ على السرية الخاصة بالاتصالات وعدم استخدام الملكية للهيئة فى أمور غير كريمة أو آمنة.

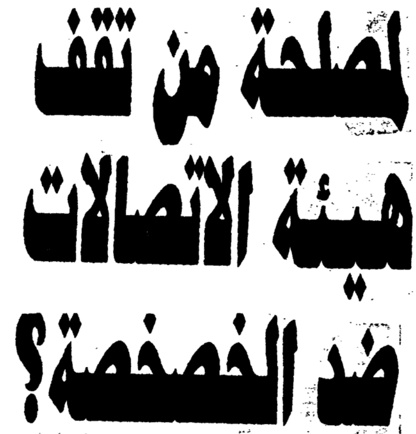
ويؤكد غانم أن المسألة هنا تحتاج إلى شىء من التعقل بمعنى أن نبيع الخدمات التى لا يوجد فيها محاذير مثل التليفون المحمول لأن الشركات الكبرى الآن بالعالم أصبحت بلا هوية ولا وطن أو انتماء فإذا أصبحت الهيئة بالكامل فى يدها لأصبحت هى الأخرى بلا هوية وستخسر كثيراً إذا خصخصنا الخدمة بالكامل ثم تركتنا الشركة المالكة لأى سبب خاص بها.

السرية مكفولة

على الجانب الآخر يرى اللواء حسين السماحى مدير مصلحة الأمن العام الأسبق .. أن فترة ما قبل التأميم شهدت نجاحات ضخمة لشركات عديدة كانت تحتكر أو تعمل فى بعض الأنشطة التى أصبحت حكومية بعد ذلك ثم ساءت هذه الأنشطة فى ظل الإدارة الحكومية وموظفيها وأخيراً بدأ التفكير للعودة إلى ما كان عليه الوضع قديماً بالخصخصة وفى رأيى أنه لا خوف على سرية الاتصالات وأمن المواطن من خصخصة قطاع التليفونات لأن المالك للمشروع ورأس المال يسعى دائماً إلى الاستمرار فى السوق وتحقيق عائد ونجاح، والعيوب الفنية التى توجد فى ظل الملكية الحكومية كفيلة أن تفضح وتكشف أسرار أى منزل بمجرد رفع سماعة تليفون منزلك لتداخل الخطوط أما التعامل مع قطاع خاص يحاسب موظفيه ستصبح الأمور أكثر أمناً وتستطيع أن تقاضى المسئول إذا أخطأ رغم أنه يهدف إلى تقديم الأفضل لكسب ثقتك فكيف سيسمح بإفشاء أسرارك.



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عماد الدين أديب
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع الاتصالات	رقم العـــــدد :	٢١١٧
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/١/١٢



هل هناك التفاف من هيئة الاتصالات على قرارات اعلى السلطات التنفيذية في مصر؟

هل السياسة المتبعة هي القول «نعم يا افندم سيتم التعديل المناسب» ثم نعود ونصوغ التفاصيل الفنية للقرارات بأسلوب يقتل هدفها الاساسى ويغاير الفلسفة التي تكمن وراء الخصخصة؟

هذا هو الكلام الذى يتردد داخل مجالس قطاعات واسعة من رجال المال والأعمال فى المجتمع، نخرجه إلى الملأ دون خوف أو مجاملة لاننا ندرك اننا نعيش تحت مظلة حاكم شريف يحترم شعبه، وحكومة على رأسها رجل يدافع عن المال العام.

ومشكلتنا باختصار هى مع منهج ادارة هيئة الاتصالات لموضوع خصخصة التليفونات.

إذن الرئيس يريد الخصخصة السليمة ورئيس الوزراء قطع على نفسه عهداً الا يتم فى عهده تحويل مصلحة عامة إلى مصلحة شخصية ولايتم التفاف حول القوانين الهادفة إلى نقل الملكية العامة بواسطة الحكومة إلى ملكية عامة أخرى تدار بواسطة القطاع الخاص.

من هنا تصبح قضية التليفونات هى نموذج يتم تدريسه فى الجامعات لكيفية ان يقوم «البعض» باتخاذ قرارات مضادة لروح وفكر الخصخصة تحت مظلة الخصخصة.

تعالوا نستعرض ماذا حدث:

1 ـ اعلنت المناقصة بالشكل الذى ناقشناه فى الجريدة.

2 ـ صرح الرئيس حسني مبارك لـ «العالم اليوم» بانه يتمسك بروح الخصخصة السليمة واعطى توجيهات صريحة وواضحة حتى تسير الاجراءات بشكل نظامى وسليم يخدم المصلحة العامة ولايتناقض مع روح الخصخصة.

3 ـ عقد الرئيس اجتماعاً بعد ذلك بـ 48 ساعة مع رئيس الحكومة ومجموعة وزارية تضم معالي وزير النقل والمواصلات وصدر عن الاجتماع كلاماً يتفق نصاً وروحاً مع فكر الاقتصاد الحر المتبع فى دول العالم.

جاء في البيان الذى تلا هذا الاجتماع ان تكون الشركة الجديدة منافسة فى نوعية الخدمة والسعر، وان يتم خصخصة الشركة الأولى.

وأدى هذا البيان إلى ارتياح رجال الأعمال وتأكيد الثقة لدى الرأى العام بأن الحكومة جادة فعلاً وقولاً فى تحويل فلسفة الخصخصة إلى اجراءات تنفيذية تخدم المصلحة العامة ولاتخدم جماعة او شركة او فردا يسعى لمصلحة خاصة بطرق غير مشروعة.

إلا ان الجميع ـ واقصد بذلك «الجميع» ـ استيقظ صباح يوم 97/12/31 اى بعد اقل من اسبوع من البيان السابق، على قرار من هيئة الاتصالات جاء فيه تخفيض اسعار خدمة التليفون المحمول لتزداد بلبلة المستثمرين علماً بأن قرار مجلس الوزراء قبل هذا الاعلان بـ 24 ساعة والصادر في 1997/12/30 اكد على المفاضلة بين العروض فى اقل الاسعار بالنسبة لتكلفة الاشتراك وسعر المكالمة للجمهور.

هنا طرحت اوساط رجال الأعمال والمستثمرين الاجانب مجموعة من التساؤلات بدأ صوتها يعلو تدريجياً. هذه التساؤلات هي:

ـ لماذا صدر القرار بطريقة مفاجئة رغم ان المناقصة مطروحة فى شهر نوفمبر 1997 وتضمنت اسعار الخدمة القديمة؟

ـ هل سيتم اخطار الشركات رسمياً بتعديل اسعار التعريفة ام سيكتفى بالاعلان الذى تم فى الجرائد؟

ـ لماذا لم يترك القرار للشركة الجديدة «الترخيص الأول» لاعادة هيكلة اسعار الخدمة؟

ـ ما مدى تأثير التعريفة الجديدة على حرية الحركة للمستثمرين في تقديم عروضهم وتأثيرها على دراسة الجدوى فيما يتعلق بالمبالغ المدفوعة للهيئة القومية للاتصالات «20 مليون جنيه سنوياً، بالإضافة إلى 300 جنيه عن كل مشترك بالإضافة إلى اتعاب ضريبة الامتياز التى تدفع مرة واحدة مقدما (ROYALTY FEE)»؟

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عماد الدين أديب
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العـــــدد :	٢١١٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/١/١٢

اعادة فتح ملف مناقصة التليفونات

مطلوب الاسراع بمناقشات واسعة حول قانون المناقصات

- من المعروف ان الشركات في مختلف انحاء العالم تقدم للمشترك عدة اختيارات حسب استخدام المشترك تتحدد فيها قيمة الاشتراك الشهري وسعر المكالمة لكل دقيقة حسب دراسات السوق والخطة التسويقية.

ثم جاء رد معالي وزير المواصلات الذي بعثه مشكوراً إلى جريدة «العالم اليوم» ليطرح مجموعة من الملاحظات هي على النحو التالي:

أولاً: ان الرد اكد ما تضمنه المقال مثل:

1 - الخطوات الخاصة بخصخصة الرخصة الاولى وعدم وضوح هذه الخطوات مع ملاحظة ان اجراءات تاسيس الشركة الجديدة «الرخصة الاولى» قد وصلت إلى مرحلة متقدمة ثم توقفت بعد صدور قرار مجلس الوزراء بالخصخصة الكاملة.

2 - اكد عدم وضوح خطوات الخصخصة حيث اشار إلى احتفاظ المال العام «الهيئة والبنوك العامة» بحصتها وهو ما يتعارض مع قرار مجلس الوزراء.

3 - اكد ما ورد بالمقال من ضرورة ايجاد منافسة عادلة بين الترخيص الأول والثاني مع ملاحظة ان الرخصة الاولى مساهم فيها الهيئة والمال العام.

4 - اكد ما ورد بالمقال من استبعاد الشركات التي تعمل بنظم اخرى فيما عدا GSM ومن المعروف ان النظم الاخرى تتعلق اساساً بالشركات الأمريكية فيما عدا التي لها نشاط خارج امريكا ومع ملاحظة متطلبات سابقة الخبرة، فإن هذه الشروط تقلل من اشتراك الشركات الامريكية.

5 - اكد ما ورد بالمقال فيما يتعلق بالتاريخ المحدد لتحديد عدد الخطوط حيث افاد بوجود 50 مليون خط في منتصف 1997 وهو ما اشار إليه المقال! فهل سيتم تعديل شروط المناقصة؟

6 - اكد على ضرورة وضوح العلاقة بين الترخيصين الاول والثاني.

7 - اكد على وجود دراسات تتعلق بحجم الحركة بين المحمول والشبكة القومية «هل تم توفير هذه الدراسات للشركات المشتركة في المناقصة؟».

ثانياً: لم يتطرق الرد إلى النقاط الآتية:

1 - الرد بوضوح فيما يتعلق بقبول الشركات التي تعمل بنظام TDM.

2 - اهمل الرد ضرورة قيام الشركات بعمل الدراسات اللازمة لاعداد عرضها مثل: دراسة السوق، دراسة الجدوى والدراسات الفنية المبدئية لتصميم الشبكة وتشمل عمل حصر لأماكن الابراج.. إلخ، مع ملاحظة ان اعداد وكتابة العروض بعد توافر جميع البيانات يستغرق ما بين 2-3 اسابيع بينما المدة المسموح بها كانت شهرا أى ان اقل مدة ممكنة هي من 3-4 اشهر.

3 - لم يعلق على احجام الشركات العالمية عن الاشتراك في المناقصة.

4 - لم يتطرق إلى طرق اختيار احدى الشركات العالمية لتتولى تشغيل الترخيص الأول.

5 - لم يوضح الخطوات المخططة للخصخصة في اطار استراتيجية عامة تحكم هذه الخطوات.

6 - اشار الرد إلى ان عدد المشتركين في نظام GSM وصل إلى 50 مليون مشترك في منتصف 1997 (نعتقد ان العدد اقل) وحسب المعلومات المتوافرة فإن عدد المشتركين في هذه الخدمة في نهاية 1996 «التاريخ المطلوب في المناقصة» يقل بمقدار النصف تقريباً وهو ما يؤكد ما سبق الاشارة إليه من ضرورة ان تكون سابقة الخبرة فيما يتعلق بعدد المشتركين محددة في منتصف 1997.

7 - افاد الرد بضرورة المساواة بين الترخيصين ولم يوضح الجدول الزمني لكل منهما واهمل الرد ما يتعلق بوجود شبكة جاهزة وعدد 77000 مشترك مما يعني ايرادا فوريا للترخيص الأول ولم يوضح العلاقة بين البنك الأهلي كمستفيد ومسئول عن اجراءات خصخصة الترخيص الأول. وكذلك لم يتطرق الرد إلى كيفية المساواة بين الترخيصين فيما يتعلق بضريبة الامتياز التي تدفع مرة واحدة ROYALTY FEE وكيف يمكن تحديدها للرخصة الأولى علماً بانه متروك تحديد قيمتها للشركات لاقتراحها في الرخصة الثانية.

وربما يكون الحل في تحديد قيمة هذه الاتعاب كقيمة ثابتة بناء على الدراسات المتوافرة والتي اشار إليها رد السيد الوزير.

8 - لم يشر إلى ضرورة وجود هيئة مستقلة للحكم بين الاطراف -REGU LATOR.

9 - لم يوضح العلاقة بين قرار خصخصة الهيئة القومية للاتصالات واصدار تراخيص للتليفون المحمول ولم يشر إلى مدى استفادة الدولة من الاتعاب التي سيتم تحصيلها من الشركات «الرخصة الأولى والثانية» وهل تكون لصالح الدولة ام للشركة الجديدة المتوقع انشاؤها لتحل محل الهيئة القومية للاتصالات علماً بان هذه المبالغ تصل إلى عشرات الملايين.

10 - لم يرد على التعليق الخاص بموعد صدور قرار التأجيل وتعديل التاريخ ليكون في 1998/2/2 دون الأخذ في الاعتبار لاجازات الاعياد في مصر واوروبا وأمريكا.

ثالثاً: نقاط عامة:

1 - اشار الرد إلى ان «التعريفة الحالية انما ذكرت لتيسر للمتقدمين دراسة اقتصاديات الخدمة الحالية والنص على انه لايجوز اجراء اى تعديل «ليس تخفيضاً» إلا بعد موافقة الهيئة انما قصد به حماية المستهلك.. إلخ» وقد ترك للمتقدمين الحرية في اقتراح التعريفة الأقل...».



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عماد الدين أديب
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العـــــدد :	٢١١٧
المصــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/١/١٢

ونلاحظ الاتي:

أشارت المناقصة إلى الاحتفاظ بالتعريفة المالية ومع ذلك يمكن اقتراح تعريفة مخفضة وهو ما يتعارض مع ما ورد برد السيد الوزير

"THE EXISTING TARIFF STRUCTURE SHALL BE MAINTAINED.
HOWEVER REDUCED TARIFFS MAY BE PROPOSED".

وان قرار تخفيض اسعار الخدمة الذى صدر يوم 97/12/13 يتعارض تماماً مع رد السيد الوزير.

2 ـ مازلنا نرى ان خطوات الخصخصة غير واضحة ولم يتم تحديدها في رد السيد الوزير.

3 ـ مازلنا نرى ضرورة إعادة النظر في شروط المناقصة واسباب احجام الشركات عن الاشتراك وضرورة اخذ الخطوات اللازمة لجذب مزيد من الشركات وايجاد منافسة قوية.

4 ـ مازلنا غير متفهمين لخطوات خصخصة الترخيص الأول وهل سيتم تنفيذ قرار مجلس الوزراء بالخصخصة الكاملة او سيؤجل ام تم تغييره وما هى الخطوات التى ستتخذ في هذا الشأن.

ويبقى ان نكرر ما سبق ذكره من ضرورة دراسة ما حدث في قطاع الكهرباء والنتائج المحققة ومقارنته بما تم في قطاعات الاتصالات والطرق والمطارات ومدى استجابة المستثمرين للاشتراك في هذه المناقصات.

وحتى تاريخه لم يتم تعديل شروط المناقصة القاسية او اتخاذ اى خطوات لجذب مزيد من الشركات للمنافسة على الترخيص الثاني.

ونرى انه مازال لدى الحكومة فرصة لجذب مزيد من الشركات للتنافس على خصخصة قطاع الاتصالات على ان تتم دراسة الخطوات المطلوبة والاعلان عنها بوضوح للقضاء على عدم الوضوح الذى اكده رجال الأعمال الذين اخذ رأيهم.

والسؤال الذى يطرحه مجتمع المال والأعمال في مصر.. لماذا لايعرف الرأى العام ان المناقصة ـ حتى كتابة هذه السطور ـ مقفولة فقط على الذين سحبوا الورق سابقاً بالرغم من الاعلان عن مد مدتها حتى 1998/2/2؟ وهل من مصلحة مصر ومصلحة المال العام، والمصلحة العامة ان تقتصر المناقصة على هؤلاء فقط؟ ان دخول كبرى الشركات العالمية في مناقصة فى مصر من منطق المستثمر والمدير معاً هو افضل علامة لصحة الاقتصاد المصرى فلماذا نضع حدوداً على هذا الأمر؟

لقد أخذت دول مثل الاردن بتجربة الاستعانة بتركيا كمقاول من الباطن «موتورولا» وندمت على هذا الامر ندماً شديداً لاتعرف حتى الآن كيفية اصلاحه.

اننا حينما نكتب هذا نعرف ان الملف بدأ يزعج الجميع، لكننا نراهن على اننا نتعامل مع رئيس جمهورية لن يستجيب لمحاولة «التزهيق» لانه بطبعه رجل شديد المتابعة لايكل ولايمل عن انجاز الامور مهما كلفه ذلك من جهد أو وقت.

ونراهن على ان رئيس الحكومة لن يتردد فى تشكيل لجنة عليا لضمان:

1 ـ سلامة عمل المناقصات الحكومية العامة.

2 ـ فتح باب المنافسة امام الجميع، رجال أعمال كانوا أو مستثمرين أجانب.

3 ـ عدم ترك تقرير مستقبل المال العام «لصغار» الموظفين.

هذا كله يدفعنا إلى استعجال الدعوة إلى جلسات استماع منظمة لمجتمع المال والأعمال والسياسة والتشريع لمناقشة قانون المناقصات.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع الاتصالات	رقم العـــــدد :	١٢٦
المصـــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٣/٢٥

قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨

بتحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ – تحول الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية تسمى «الشركة المصرية للاتصالات»، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون.

وتؤول إلى الشركة الجديدة جميع الحقوق العينية والشخصية للهيئة السابقة ، كما تتحمل بجميع التزاماتها .

مادة ٢ – تكون للشركة الشخصية الاعتبارية ، وتعتبر من أشخاص القانون الخاص ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون ، أحكام كل من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢

كما يسرى على العاملين بالشركة أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى اللوائح التى يضعها مجلس إدارة الشركة .

مادة ٣ – مدينة القاهرة المركز الرئيسى للشركة ، ويجوز لها أن تنشئ فروعا وتوكيلات ومكاتب فى الداخل والخارج .

مادة ٤ – غرض الشركة إنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية داخل البلاد وربطها بالمجال الدولى وفقا للخطة التى يضعها الجهاز المنصوص عليه فى المادة (١٢) من هذا القانون وللشركة فى سبيل تحقيق ذلك القيام بالأعمال الآتية :

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع الاتصالات	رقم العـــــدد :	١٢٦
المصـــــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٣/٢٥

(أ) إنشاء شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية .

(ب) تقديم الخدمات التليفونية السلكية واللاسلكية .

(جـ) إدارة وصيانة المنشآت والأجهزة والمعدات اللازمة لتقديم تلك الخدمات .

(د) تنفيذ المشروعات اللازمة لتحقيق أغراضها أو المرتبطة بهذه الأغراض وتطوير خدماتها بما يكفل مسايرتها للمستوى العالمى فى تلك المجالات .

(هـ) التعاون مع الشركات والمنظمات الدولية لربط جمهورية مصر العربية بالعالم الخارجى .

وللشركة فى سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة فى إنشاء شركات جديدة أو شركات قائمة تعمل فى مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها .

مادة ٥ - يحدد رأسمال الشركة بصافى قيمة أصول الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية فى اليوم السابق على تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك بعد التحقق من صحة تقدير صافى القيمة طبقا للأحكام المنصوص عليها فى المادة (٢٥) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

مادة ٦ - يقسم رأسمال الشركة إلى أسهم اسمية متساوية القيمة ، ويحدد النظام الأساسى القيمة الاسمية للسهم بحيث لاتقل عن مائة جنيه ولاتزيد على ألف جنيه ، ويكون السهم غير قابل للتجزئة ولايجوز إصداره بأقل من قيمته الاسمية .

مادة ٧ - مع عدم الإخلال بحكم المادة (٨) من هذا القانون ، تكون أسهم الشركة قابلة للتداول طبقا لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ولائحته التنفيذية وقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية ، وذلك من تاريخ قيد الشركة فى السجل التجارى .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العـــدد :	١٢٦
المصـــــدر :	كتاب الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٣/٢٥

مادة ٨ - يجوز بقرار من مجلس الوزراء أن يطرح للبيع أسهم بقيمة جزء من رأس مال الشركة للاكتتاب العام على أن تظل الأغلبية في رأس المال للدولة ، ويكون للعاملين في الشركة نسبة من الأسهم المطروحة للبيع يحددها مجلس الوزراء .

مادة ٩ - يحدد النظام الأساسي للشركة مدتها ، ويصدر هذا النظام بقرار من وزير النقل والمواصلات ، وينشر في الوقائع المصرية ، ويجوز تعديله بقرار من الجمعية العامة غير العادية للشركة .

مادة ١٠ - يتم تشكيل مجلس إدارة الشركة وجمعيتها العامة وفقا لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، ويصدر باختيار ممثلي الحكومة في مجلس الإدارة والجمعية العامة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير النقل والمواصلات .

ويستمر رئيس وأعضاء مجلس إدارة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية في مباشرة أعمالهم بالشركة الجديدة إلى أن يتم تشكيل مجلس إدارتها ، ويشكل مجلس أعلى برئاسة وزير النقل والمواصلات وعضوية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وثلاثة من الخبراء يختارهم وزير النقل والمواصلات ، وتكون لهذا المجلس اختصاصات الجمعية العامة للشركة ، كما يكون للوزير اختصاصات رئيس الجمعية ، وذلك لحين انتقال ملكية أسهم الشركة التي يقرر مجلس الوزراء طرحها للاكتتاب العام وفقا لحكم المادة (٨) من هذا القانون .

مادة ١١ - ينقل العاملون بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى الشركة الجديدة بذات أوضاعهم الوظيفية ، ويستمر العمل باللوائح المنظمة لشئونهم لحين إصدار لائحة نظام العاملين بالشركة ، ويحتفظ العامل المنقول بصفة شخصية بما يحصل عليه من أجور وبدلات وإجازات ومزايا نقدية وعينية وتعويضات ، ولو كانت تزيد على مايستحقه طبقا للائحة نظام العاملين بالشركة دون أن يؤثر ذلك على مايستحقه مستقبلا من علاوات أو مزايا .

مادة ١٢ - ينشأ بوزارة النقل والمواصلات جهاز لتنظيم مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية ، تؤول إليه الاختصاصات المسندة للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٩ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالاتصالات اللاسلكية ، كما يتولى الإشراف على حسن سير المرفق ووضع الخطط والبرامج اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها واعتماد أسعار الخدمات المقدمة للجمهور وإصدار التراخيص للشركات للعمل فى مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومتابعة أداء هذه الشركات والتنسيق بينها ، ويصدر بتنظيم الجهاز وكيفية مباشرة اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٣ - يلغى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٤ - تستمر المحاكم بجميع أنواعها ودرجاتها فى نظر الدعاوى والطعون التى تكون الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية طرفا فيها ، إلى أن يتم الفصل فيها بحكم بات وفقا للقواعد المعمول بها حاليا ، وذلك دون حاجة إلى أى إجراء آخر متى كانت قد رفعت قبل العمل بهذا القانون .

مادة ١٥ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ ذى القعدة ١٤١٨ هـ

(الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٩٨ م)

حسنى مبارك

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	طة محمد عبد المطلب
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع الاتصالات	رقم العـــدد :	١٣
المصـــدر :	قضايا برلمانية	تاريخ الصـدور :	ابريل ١٩٩٨

خصخصة الخدمات وتحرير الاتصالات

طه محمد عبد المطلب

اتخـذت الحكومـة بعض الخطوات الهامة فى مجال مشاركة القطاع الخاص فى دائرة النشاط الخدمى، وذلك فى اطار عبور قطار الخصخصة للنشاط الاقتصادى فى مجال بيع المشروعات الانتاجية وخصخصة الخدمات.

وكـان من بين هذه الاجراءات اصـدار القـانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٧، والذى أجاز منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين لإنشاء وتشغيل المطارات، والقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٩٦ بشـأن الطرق العامة، والذى أجاز منح التزامات المرافق العامة لانشاء طرق حرة وسريعة وادارتها للقطاع الخاص الخاص، فضلا عن تعديل أحكام القـانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤، وذلك بما يسمح للقطاع الخاص بمزاولة الخـدمـات داخل الموانىء المصرية.

وتتجـه الحكومة فى المرحلة الحالية، الى خصخصة الاتصالات حيث اتخـذت اللجنة الوزارية للخصخصة بمجلس الوزراء قرارا بخصخصة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتحويلها الى شركة مساهمة طبقا لأحكام القـانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وفى اطار تناولنا لخصخصة الاتصالات، سـوف نتـعـرض بالدراسة والتحليل الى نشأة الهيئة ودورها فى مـجـال الخـدمـات الاتصـاليـة. ثم نتناول الأهداف الرئيسية لعملية خصخصة الهيئة القـومـيـة والى النمـاذج الدولية لخصخصة الخدمات الاتصالية، ثم نأتى الى عرض الخصـائص التى تميز مشروع تحويل الهيئة القومية الى شركة مساهمة.

نشأة الهيئة ودورها فى مجال الخدمات الاتصالية:

نشـأت الهـيـئـة العـامـة للمواصلات السلكية واللاسلكية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧، والتى تحولت فيما بعد الى هيئة قومية للاتصالات السلكيـة واللاسلكيـة بمقـتـضى القـانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠، الذى أشار الى أن يكون للهيئة القومية الشخصية الاعتبارية وتدار بطريقة مركزية موحدة، وأن تختص بإنشـاء وتشـغـيـل شـبـكـات الاتصالات السلكية واللاسلكية على المسـتـوى القـومى وربطهـا بالمجـال الدولى فى اطار الخطة السـياسـيـة والاقـتـصـادية العامة للدولة.

وتتولى الهيئة القومية الأعمال الآتية:

- انشـاء شـبكات الاتصـالات السلكيـة واللاسلكيـة فى جمـيـع أنحاء جمهورية مصر العربية. - تقديم الخدمات التليفونية السلكية واللاسلكيـة. - ادارة وصـيـانة المنشآت والأجهزة اللازمة لتقديم تلك الخدمات. - التعاون مع الدول والمنظمات الدولية لربط جمهورية مصر العربية بالعالم الخارجى. - تنفيذ المشروعات اللازمة لتحقيق أغراضها أو المرتبطة بهذه الأغراض وتطوير خـدمـاتـهـا بما يكفل مسايرتها للمستوى العالمى فى تلك المجالات.

وأشارت المواد القانونية المنظمة للهيئـة، الى أن يكون لها موازنة خاصة يتم إعدادها طبقا للقواعد التى تحددها اللوائح الداخلية دون التقيد بالقوانين واللوائح المنظمة لإعـداد مـوازنة الدولة، وأن يكون لها حـسـاب خـاص تودع فـيـه مواردها ويرحل الفائض من موازنة الهيئة من سنة الى أخرى.

كما أشار القانون المنظم لعمل الهيئة الى اختصاصات مجلس الادارة والذى يتـضـمن الأعـمـال الآتية:

- وضع خطط ويراجع نشـاط الهـيـئـة فى اطار الخطة العـامـة للدولة. - وضع الهيكل التنظيمى للهيئة. - الموافـقـة على فـئـات الأسـعـار والتـعـريفـات والأجـور للخدمات التى تقوم بها الهيئة. - وضع القواعد الخاصة بالعقود التى تبرمـهـا الهـيـئـة مع المنتـفـعين بخـدمـاتـهـا. - وضع اللوائح الداخلية للهيئة المتعلقة بالشئون الفنيـة والمالية والادارية. - وضع نظام للرقـابة والمتـابعـة ومعـدلات الأداء طبقا للمعايير الاقتصادية.
- اقـرار مـشـروع الموازنة السنوية ومشروع حسابها الختامى.



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	طة محمد عبد المطلب
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع الاتصالات	رقم العـــــدد :	١٣
المصـــــدر :	قضايا برلمانية	تاريخ الصـدور :	ابريل ١٩٩٨

وبالاضافة الى ذلك أقر القانون تشكيل مجلس المديرين والذى يصدر بقرار من وزير المواصلات ويباشر إعداد مشروعات لوائح الهيئة ومشروعات الهيئة ووضع البرامج الزمنية لتنفيذها واقتراح الأساليب اللازمة لتطوير نشاط الهيئة ومسايرته للتطورات العالمية.

كما أشار أيضا الى اختصاصات رئيس مجلس الادارة فى تنفيذ قرارات مجلس الادارة ومجلس المديرين، والى ادارة الهيئة وتصريف شئونها والاشراف على نظام العمل بها وتدعيم أجهزتها.

وعلى الرغم من الجهود التى بذلتها الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية فى مجال الخدمات التى قامت بها من تحقيق ٥ ملايين خط تليفونى، إلا أن الواقع الميدانى قد أظهر أنها مقيدة بالكثير من القواعد والنظم الحكومية التى تحول دون تحقيقها للأهداف.

النماذج الدولية لخصخصة الخدمات الاتصالية:

ساعدت عملية خصخصة التليفونات ووسائل الاتصالات، عددا كبيرا من دول العالم على إعادة التوازن فى أوضاعها الاقتصادية.

ويأتى فى مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الامريكيه التى قامت بخصخصة مؤسسة التليفونات والتلغراف الوطنية فى عام ١٩٨٤، من أجل تنشيط الحركة المصرفية فى بورصة وول ستريت.

وقد قامت المملكة المتحدة باحداث الخصخصة لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية عام ١٩٨٤ من أجل اصلاح الأوضاع الاقتصادية.

وبالاضافة الى ذلك نجد اليابان والتى قامت بطرح أسهم هيئة الاتصالات التليفونية والتلغرافية فى البورصة عام ١٩٨٥، بهدف دعم المركز الاقتصادى الذى تتمتع به طوكيو، كما نجد أيضا خصخصة هيئة الاتصالات الألمانية عن أجل جلب رؤوس أموال جديدة تدعم الحركة الاقتصادية الألمانية.

ولم يختلف الأمر كثيرا فى القارة الأفريقية، حيث يقوم عدد من الدول الأفريقية بعملية خصخصة الخدمات الاتصالية، ومن بين هذه الدول زامبيا وهو الأمر الذى يشجع الحكومة المصرية على الدخول فى مجال خصخصة هذه الخدمات فى ظل احتفاظ الدولة بنسبة كبيرة من الأسهم التى تضمن لها حماية تلك الخدمات والاشراف عليها.

الأهداف الرئيسية لخصخصة الهيئة القومية للاتصالات:

على الرغم من الأداء الذى تميزت به الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ونموها، حيث حققت زيادة سنوية فى العوائد من عام ١٩٨٧ الى عام ١٩٩٦ نسبة ١٣٪ إلا أن هذا لا يخفى حجم الموارد ورؤوس الأموال التى استثمرت فى هذا المجال ونسبة الخطوط الشغالة، والتى تصل الى ٧٦٪ فقط من جملة ما حققته الهيئة من وصول الخدمة التليفونية الى خمسة ملايين خط.

ويرجع اهتمام الحكومة بخصخصة هذا القطاع الى الأسباب الآتية:

١- رفع مستوى الأداء إذ أن الأداء الحالى ليس على مستوى مثيله فى الدول الآخذة فى النمو، والتى تشبه فى ظروفها المراحل التى مر بها التطور الاقتصادى لمصر مثل دول أمريكا اللاتينية حيث تصل الانتاجية فى هذا المجال الى الثلث بالاضافة الى انخفاض حجم الخطوط التليفونية مقارنة بتلك الدول.

٢- إعادة التوازن فى أسعار الخدمات التليفونية وزيادة الاستثمارات فى هذا القطاع وجذب رأس المال الأجنبى.

٣- تحسين الانتاجية خاصة بالنسبة للعمالة، والتى تقترب من ٠٠٠ر٦٠ عامل.

٤- زيادة أرباح الهيئة القومية والذى يمكن أن يصل الى ٥ر٢ مليار جنيه.

٥- ايجاد المنافسة بين الشركات المختلفة لصالح المشترك، حيث تحرص كل شركة على تقديم الخدمة بأعلى مستوى من التكنولوجيا والكفاءة.



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	طة محمد عبد المطلب
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع الاتصالات	رقم العـــدد :	١٣
المصـــــدر :	قضايا برلمانية	تاريخ الصـدور :	ابريل ١٩٩٨

٦- توسيع قاعدة الملكية فى ظل طرح الأسهم للاكتتاب العام.

٧- التخلص من اخضاع ميزانية الهيئة لوزارة التخطيط والدخول فى الأعمال الروتينية وجعلها تتعامل كشركة تجارية هدفها خدمة العميل.

ويأتى خصخصة الهيئة القومية للاتصالات السلكية والاسلكية ضمن برنامج الخصخصة، الذى يتضمن طرح ٢٣ شركة لبيع فى بورصة الاوراق المالية الى جانب ٣١ شركة اخرى وذلك خلال عام ١٩٩٨.

ويستهدف برنامج الخصخصة للهيئة القومية الى ان يتبعها عدد فى الشركات المتخصصة فى مجالات وخدمات الاتصال المختلفة كالصيانة والتركيبات والاتصالات الداخلية والخارجية .

ويمكن القول انه سوف تزيد الارباح التى سوف تحققها الهيئة الى ٢,٥ مليار جنيه وهو مايقرب من ٩٦٪ من مبيعات الشركة فى عام ٩٥ / ٩٦.

كما وانه فى اطار هذه العملية سوف تحتفظ الهيئة بنسبة ٧٠٪ من الاسهم والباقى للاكتتاب العام، وسوف تتوزع المكاسب الناتجة من الاصلاح بنحو ٦٢٪ للمستهلكين ، ٤٪ للعمال ، ١٩٪ لجملة الاسهم الاجانب ، ١٥٪ لجملة الاسهم المحليين .

الخصائص المميزة لمشروع قانون تحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية والاسلكية الى شركة مساهمة .

تشير المواد الخاصة بهذا المشروع الى تحول الهيئة القومية للاتصالات السلكية والاسلكية الى شركة مساهمة، تخضع لاحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بحيث تنتقل الى الشركة الجديدة جميع الحقوق السابقة للهيئة بما فيها حق الانتفاع والاستئجار.

كما تشير النصوص القانونية للمشروع الى ان يكون للشركة مركز بمدينة القاهرة، وان تنشئ لها فروعا وتوكيلات ومكاتب فى الداخل والخارج .

وتتحدد اغراض الشركة فى انشاء شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية فى جميع انحاء مصر، وتقديم الخدمات التليفونية وادارة وصيانة المنشآت والاجهزة والمعدات اللازمة لتقديم تلك الخدمات .

كما سوف يكون للشركة حق التعاون مع الشركات والمنظمات الدولية لربط مصر بالعالم الخارجى والمشاركة فى انشاء شركات جديدة فى شركات قائمة تعمل فى مجال نشاطها .

وبالاضافة الى ذلك اشار مشروع القانون الى تقسيم رأسمال الشركة الى اسهم اسمية متساوية القيمة، ويحدد النظام الاساسى القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن مائة جنيه ولاتزيد على الف جنيه، على ان تكون اسهم الشركة قابلة للتداول طبقا لاحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية ولائحته التنفيذية وقانون رأس المال.

وقد ركز المشروع على دور وزارة النقل والمواصلات، حيث اشار المشروع بإنشاء جهاز بوزارة النقل والمواصلات لتنظيم مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية تؤول اليه الاختصاصات المسندة للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٩ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بالاتصالات اللاسلكية، كما يتولى الاشراف على حسن سير المرافق واصدار التراخيص للشركات للعمل فى مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومتابعة اداء هذه الشركات والتنسيق بينها .

ويمكن ان نشير ايضا الى ان مشروع القانون قد اكد على احقية العمال فى الحصول على الاسهم عند الاكتتاب وعدم ارتفاع اسعار الخدمات مستقبلا الا بعد المرجوع لمجلس الوزراء .

ومن بين الضمانات التى ركز ايضا عليها مشروع القانون، ضمان ان تملك الدولة اكثر من ٥٠٪ من اسهم الشركة حتى يكون لها الحق فى الادارة وضمان وصول الخدمة للمناطق الجغرافية.

نخلص من ذلك الى أن خصخصة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية سوف يعمل على تطوير الخدمة التليفونية وتحقيق مزيدا من العائد النقدى فى ظل جوده الخدمات التى تقدمها.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	طة محمد عبد المطلب
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع الاتصالات	رقم العـــدد :	١٣
المصـــدر :	قضايا برلمانية	تاريخ الصـدور :	ابريل ١٩٩٨

وأن هذه العملية سوف تؤدى الى مزيد من المنافسة بين شركات القطاع الخاص من اجل توفير اكبر قدر من الجودة كما وأن عرض ٢٠٪ من اسهمها للاكتتاب العام سوف يؤدى الى توسيع قاعدة الملكية واستغلال هذه الحصيلة فى سداد جزء من الدين العام الداخلى

كما وان هناك بعض الضمانات التى تكفل الحقوق الخاصة بالعاملين، وذلك من قدرة الدولة على وضع التشريعات لضبط العلاقات بين الشركات الجديدة وبعضها وبين الشركات والدولة .

كما سوف تتبدد المخاوف حول اختراق الامن والمؤسسات العامة للدولة، وذلك فى اطار انشاء جهاز لتنظيم مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية يتولى الاشراف على حسن سير المرفق

معلومات اساسية

* بلغ استثمارات هيئة الاتصالات السلكية والاسلكية فى الفترة من عام ١٩٨١ الى١٩٩٥ مبلغ ٧ مليارات ، ٤٠٠ مليون جنيه .

* تمثل الاتصالات الدولية الايراد الرئيسى لهيئة التليفونات اذ يصل هذا الايراد الى ٦٠٪ من قيمة ايرادات الهيئة .

* تحتل الاتصالات التليفونية بين مصر والسعودية المرتبة الاولى حيث يبلغ حجم الاتصال الشهرى مايقرب من ٩ ملايين دقيقة كما وان الايراد السنوى من الاتصالات الدولى يقترب من ٢٠ مليون جنيه وتأتى امريكا فى المرتبة الثانية بعد السعودية فى حجم الاتصالات الدولية .

* وافق مجلس ادارة هيئة الاتصالات على السماح للقطاع الخاص ببيع الخدمة التليفونية بزيادة قدرها ٢٥٪ من تعريفة الهيئة بالنسبة للاتصال الدولى ، ٥٠٪ للنداء الآلى ، ١٠٠٪ للاتصال الداخلى والمحلى .

* زاد عدد الخطوط التليفونية فى الفترة من عام ١٩٨١ حتى اكتوبر ١٩٩٧ من ٥١٠.٠٠٠ خط الى ٤.٨٣٠.٠٠٠ خط تليفونى كما زاد عدد المدن المتصلة بالنداء الآلى من ٧ الى٢٦٥ وقنوات الاتصال الدولية من ٨٢٠ الى ٨٤٨٠ والد ول التى تتصل ب اليا من ٢٩ دولة الى ١٣٤ دولة كما زاد عدد مشتركو الخدمة الدولية المباشرة من ٥٧١ الى ١٠٢.٠٠٠ ومشتركو التليفون المحمول (٧٦٤٥١) .

* تبلغ القيمة الدفترية للاصول الممتدة فى مختلف المحافظات التى تكون اقليم الدولة نحو ٢٠ مليار جنيه .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الجواد على
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع الاتصالات	رقم العـــــدد :	١٥٢٧
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٤/١٣

الحكومة وخصخصة التليفونات مؤيـــدون ومعارضون

شهدت قاعة مجلس الشعب فى الاسبوع الماضى برئاسة الدكتور احمد فتحى سرور نقاشا مهما اشترك فيه الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء شخصيا، حول مشروع قانون بتحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الى شركة مساهمة مصرية. وتاتى اهمية هذه المناقشة من كونها تمثل وجهة النظر الشعبية من خلال النواب فى المرحلة الجديدة لسياسة الخصخصة وقد بدات أولى خطواتها على طريق خصخصة القطاعات غير الخاسرة بعد ان انتهت المرحلة الأولى من خصخصة القطاعات الخاسرة.

وفى بداية المناقشة اشار العضو الدكتور زكريا عزمى الى ان مرفق المواصلات السلكية واللاسلكية هو احد أهم المرافق العاملة فى مصر، منوها بالانجازات التى حققها هذا المرفق، مؤكدا على قيام العديد من الدول بخصخصة مرفق المواصلات بها، وطالب بوضع الضوابط التى تكفل حماية العاملين به، واشاد باضافة المادة (٨) التى تعطى الحق للدولة فى الاحتفاظ بأغلبية رأس المال، والمادة (١١) التى تحمى العاملين بعد تحويل الهيئة الى شركة واشار الى ان حصيلة البيع التى تبلغ أكثر من أربعة مليارات جنيه سوف تسهم فى خفض الدين العام الداخلى

واشار العضو البدرى فرغلى الى نجاح الهيئة فى تحقيق أهدافها وهو ما يظهر جليا فى مستوى الخدمة التى تقدمها، منوها بان الهيئة هى نموذج للادارة الناجحة لمرفق عام، وتساءل عن الضرورة الاقتصادية لتحويل الهيئة الى شركة مساهمة، وهل نجاح الهيئة يكون مبررا لذلك، وما مصير مبلغ المليار جنيه الذى تسهم بها الهيئة سنويا فى دعم البنية الأساسية، مشيرا الى ان الحكومة ستبيع كافة المرافق العامة استجابة منها لشروط صندوق النقد الدولى، مؤكدا ان الحكومة الحالية هى الوحيدة على مدى التاريخ التى وصلت ديونها إلى أكثر من ٢٠٠ مليار جنيه.

عبد الجواد على

الموضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : عبد الجواد على

الموضوع الفرعى : فى مصر : قطاع الاتصالات — رقم العـــــدد : ١٥٢٧

المصـــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصــدور : ١٩٩٨/٤/١٣

معقب الحكومة

وعقب الدكتوركمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء ردا على ماذكره السيد العضو البدرى فرغلى من أن الحكومة مدينة، ان الحكومة اقامت البنية الاساسية وانه تم توجيه مبلغ ٧٥ مليار جنيه لقطاع النقل والمواصلات منها ١٢ مليار جنيه لقطاع التليفونات، وان الحكومة استدانت من اجل بناء مصر ولم تستدن لتاكل، واوضح سيادته ان جزءا من حصيلة الاكتتاب سيوجه الى سداد جزء من الدين العام الداخلى، وتساءل هل يريد السيد العضو ان يستمر الدين العام الداخلى بالرغم من انه وصل الى ١٥٠ مليار جنيه ؟

واضاف سيادته ان البنك الدولى يمول المشروعات المتصلة بالانشاء والتعمير، وان صندوق النقد الدولى عبارة عن جهاز استشارى ولم يمل على الحكومة شيئا، مؤكدا ان الحكومة لم تتعهد للصندوق بشيء لا يتفق مع المصلحة العامة لمصر وان مشروع القانون المعروض نابع من فكر الحكومة لزيادة آفاق التنمية فى مصر، وان البديل الوحيد ان تلجأ الحكومة الى الاستدانة.

وذكر سيادته ان ماتم الاتفاق عليه فى لجنة النقل والمواصلات هو ان يطرح للاكتتاب العام جزء من اصول الهيئة وان تظل الأغلبية فى رأس المال للدولة، ويكون المهندس وزير النقل والمواصلات رئيس الجمعية العمومية للشركة المساهمة المصرية للاتصالات.

واضاف سيادته انه عندما فكرت الحكومة فى خصخصة التليفون المحمول تم الاتفاق مع شركتين اجنبيتين ولم تدفع الحكومة مليما واحدا، بل ما ستدفعه الشركتان زائد حصيلة بيع جزء من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية يبلغ مجموعه ١٢ مليار جنيه اى مجمل ماتم انفاقه على قطاع التليفونات.

واختتم سيادته حديثه راجيا السادة الاعضاء الا يكرروا الاشارة الى صندوق النقد الدولى لان كلمة مصر هى العليا.

واشار العضو د. سعد الخوالقة (رئيس لجنة النقل والمواصلات) الى أن المشروع يرمى الى طرح جزء من راسمال الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية وفى حدود معينة وتظل اغلبية راس المال للدولة لتسيطر الحكومة على تسعير الخدمة التليفونية . كما أن مواد مشروع القانون المعروض تحفظ حقوق العمال بالشركة.

واشاد العضو احمد ابوزيد الالفى بسياسة الاصلاح الاقتصادى التى تنتهجها الحكومة والتى تراعى الجانب الاجتماعى فيها، واشار الى ان كل جديد يتعرض للانتقاد وان مصر قد تأخرت كثيرا بسبب بعض الاراء التى تبنت ايديولوجيات معينة دون مراعاة مصلحة مصر، وان الفكر الاقتصادى الذى تنفياه هذا المشروع بقانون هو فكر عال جدا، مؤكدا على ان تحويل الهيئة القومية سيقع على العاملين بها لان الدولة هى التى لها اليد العليا.

واكد ان الحكومة تنتهج سياسة تستهدف صالح مصر فقط، مبديا موافقته على مشروع القانون من حيث المبدأ.

وأبدى العضو فؤاد بدراوى عدة ملاحظات منها التساؤل عما ورد فى المادة الخامسة من مشروع القانون المعروض عن اسلوب تقييم اصول الهيئة، وطالب بضرورة اقرار التقييم من المجلس، أو انشاء جهاز يتولى عملية المراجعة لهذا التقييم.

كما اقترح خفض قيمة الاسهم حتى تتاح المشاركة لكافة الشرائح الاجتماعية واشار الى ان مشروع القانون المعروض لم يحدد ضوابط بيع الخدمة، ولم يوضح كيفية توفير خدمات الاتصال فى القرى والنجوع وتكلفتها.

رأى مخالف

وذكر العضو خالد محيى الدين ان مشروع القانون المعروض يتعلق بهيئة خدمية تؤدى خدمة عامة ضرورية للمواطنين المصريين، وتعتبر من المسئوليات الكبرى للحكومة فى معظم بلاد العالم، وان الملفت للنظر هو السرعة فى عرض المشروع، واشار الى ماورد فى مشروع القانون من ان الدولة لها ٨٠٪ و٢٠٪ تتعرض للاكتتاب العام متسائلا ما يدرينا انه بعد اصدار هذا القانون بفترة زمنية ما أن يتم تعديله بما يتيح للأجانب الاغلبية وأبدى تخوفه من رفع سعر الخدمة التليفونية على المواطنين الامر الذى من شأنه ارهاق الاسر المصرية ، ثم اعلن رفضه لمشروع القانون.

ودعا العضو قدرى العزازى المجلس الى الموافقة على مشروع القانون المعروض حيث انه يحافظ على حقوق العمال ويجعل للدولة اليد العليا.

واشار العضو محمد محمد ابو العينين الى اهمية هذا القطاع المحورى للاقتصاد القومى ، وعلاقته بالأمن القومى ونوه بثورة الاتصالات التى يشهدها العالم واثرها على اقتصاد الدولة، مؤكدا على اهمية تحديث شبكات التليفونات مطالبا بالا تقل مساهمة الدولة عن ٥١٪، كما اشار الى أن هذا المشروع من شأنه جذب رؤوس الاموال من الخارج للاستثمار فى هذا المجال.

وذكر العضو سامح عاشور ان مشروع القانون يتضمن تعديلين اساسيين اولهما يعطى الدولة حق تملك ٨٠٪ من اسهم الشركة، وثانيهما تسعير الدولة للخدمة التليفونية، واشار سيادته الى بعض الاثار السلبية التى حدثت من جراء تطبيق سياسة الخصخصة مشيرا الى ماحدث فى شركة البيبسى التى قامت بنقل العمال من مصنع الاسكندرية الى مصنع سوهاج والعكس.

وتساءل عن مصير القرى والنجوع التى لم تصلها الخدمة التليفونية حتى الان،واعلن رفضه لهذا المشروع بقانون.

وعقب السيد كمال الشاذلى وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى على ماذكره العضو سامح عاشور ، قائلا ان المادة (١١) تحفظ حقوق العمال.

وأما ما ذكره السيد العضو عن بعض الحالات الفردية فى شركة البيبسى فلا يصح القياس عليها.

وذكر العضو حسين مجاور انه لا تخوف من مشروع القانون المعروض، لأنه انطوى على ميزات ليست موجودة فى اى قانون اخر، كما اشار الى حرص المشروع على حقوق العمال ومكاسبهم والى أن اللجنة عدلت بعض مواده واستجابت الحكومة لذلك.

واشاد العضو محمد رجب بالجهد الذى بذلته اللجنة وعلى التعديلات التى ادخلتها على مشروع القانون، موضحا ان تحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الى شركة مساهمة مصرية فرصة لتحسين الخدمة وتطويرها منوها بالحفاظ على الحقوق المكتسبة للعاملين ومطالبا بأن يشارك التنظيم النقابى فى وضع اللوائح.

لماذا التحول؟

وتساءل العضو عزت بدوى عن سبب تحول الهيئة رغم نجاحها الى شركة مساهمة.

وعقب السيد المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى مؤكدا حرص الحكومة على استثمار النجاح بتحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الى شركة مساهمة لزيادة قاعدة الملكية مع رعاية حقوق العاملين رعاية كاملة والالتزام بخطة الدولة فى مد شبكة الاتصالات الى كل ربوع وقرى ومدن الجمهورية.

وتحدث العضو احمد طه قائلاً انه سبق ان تقدم بثلاثة استجوابات بخصوص صندوق النقد الدولى مضيفاً انه كان يعمل بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عندما كانت ملكية خاصة وذاكراً انه يستشعر الخطر امام ان تصبح هذه الهيئة ملكية خاصة مرة ثانية.

وابدى اعتراضه من حيث المبدأ على بيع اى شركة قطاع عام، ورافضا مشاركة اى فرد فى ملكية الهيئة القومية للاتصالات بالذات.

واشار العضو محمد أبو سديره الى ان عمليات التطوير والتحديث فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية تتطلب توفير اعتمادات وان هذه المبالغ يمكن توفيرها عن طريق طرح بعض الاسهم للاكتتاب، مطالبا الحفاظ على حقوق العمال وتطبيق لائحة خاصة بهم وعدم المغالاة فى تسعير الخدمات والاستمرار فى رسالة الهيئة القومية فى مد الشبكة لجميع القرى والنجوع.

وابدى موافقته على مشروع القانون المعروض من حيث المبدأ مطالباً المجلس بالموافقة عليه.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الجواد على
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع الاتصالات	رقم العـــــدد :	١٥٢٧
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٤/١٣



المؤيدون: تطوير الخدمة يدعم حركة التنمية

المعارضون: خائفون من ضياع المال العام وحقوق العاملين

قصور الخدمة

وذكر العضو صلاح الطاروطى ان الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية مقيدة بالقواعد اللوائح والنظم الحكومية مما يجعلها عاجزة عن ملاحقة التطورات السريعة فى هذا المجال، موضحاً أن الريف المصرى مازال به قصور بالخدمة مع عدم توافر اعتمادات كافية لعلاج هذا القصور. واضاف انه لملاحقة التطور والتحديث الذى يشهده العالم اليوم كان حريا بالحكومة أن تتقدم بمثل هذا المشروع.

نوه العضور رجب هلال حميده الى انه فى الماضى كان يعانى كل جميع افراد المجتمع من سوء الخدمة فى هذا القطاع الحيوى، مركزاً على تدنى الاجور والمرتبات ونقص الخدمات والامكانيات وعمليات الصيانة اللازمة للاجهزة والمعدات مشيراً الى ان تعميم شبكة الاتصالات ودخول القطاع الخاص فى هذا المجال سوف يحقق كل الطموحات المطلوبة قائلا ان المطلوب توفيره نحو ١٥ مليون خط على الاقل، متمنياً أن تحذو كل الشركات المطلوبة خصخصتها حذو الهيئة القومية للاتصالات مطالباً بترك الاسعار لقانون العرض والطلب لفتح السوق التنافسية مبديا موافقته على مشروع القانون.

وعدد العضو عبد الرحيم الغول مزايا مشروع القانون المعروض فى وجود جهاز رقابى قوى وتحرير الادارة من البيروقراطية والروتين الحكومى وهو مطلب عام لكل الشعب وجلب تكنولوجيا حديثة متطورة والحفاظ على الخبرة التراكمية بالحفاظ على العمال وزيادة استثمار نجاح الهيئة القومية للاتصالات وضمان حقوق العمال والحفاظ على المميزات الممنوحة لهم

ثم طالب باحداث انطلاقة فى الصعيد فى مجال الاتصالات خصوصاً لمحدودى الدخل فى القرى والنجوع ومراعاة للبعد الاجتماعى

وطالب العضو عابدين قاسم عامر فى كلمته بضرورة تقدير قيمة الاصول الثابتة التى سوف تساهم بها الهيئة الاقومية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتحديد نسبة ملكية الدولة فى ملكية الشركة المساهمة والحفاظ على حقوق العمال

وأوضح العضو حمدى الطحان(المقرر) ان محور مناقشات الأعضاء يتلخص فيما يلى: أن الهيئة لها نظام ولائحة خاصة معمول بها ومجلس ادارة الهيئة هو الجهة المنوط بها اعتماد التسعير وتوصيل الخدمة ومد الشبكة للريف والحفاظ على حقوق العمال وأشار الى ان مشروع القانون قد راعى التزام الشركة الجديدة بمد وتوصيل الخدمة للريف، فضلا عن الجهاز الذى سيشرف على وضع الخطط والاسعار والمتابعة اللازمة فى هذا الشأن.

وعقب المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى قائلاً ان مرفق الاتصالات تقدم وتطور خلال الخمسة عشرة عاما الماضية حيث زادت بمعدل عشرة اضعاف ماكان عليه سابقاً مضيفاً ان معدل الزيادة فى السنترالات بلغ ٥٠ ضعفاً مما امكن الاتصال بنحو ٢٢٤ دولة، مركزا على ماطرا على تليفون الخدمة العامة من زيادة بلغت اكثر من عشرين ضعفا، والاداء المتميز للتليفون المحمول مضيفاً ايضاً ان القانون الحالى لايغطى التطورات الحديثة، ولايعطى الحق فى انشاء شركات خاصة فى مثل هذه الخدمات مما استلزم معه تحديث التشريع لتحقيق اعادة هيكلة الاجور حتى تتناسب والاجور العالمية.

والحفاظ على الخبرات المتراكمة الموجودة حاليا سواء دائمة أو مؤقتة واعطاء المرونة الكافية فى النواحى المالية والمقيدة بموجب القانون الحالى ولا يتم تعديل التسعير إلا بقرار من مجلس الوزراء والالتزام بمد الشبكة لخدمة الريف والقرى والنجوع وانشاء ٨٠ الف خط جديد و ٢٢٣ سنترالا هذا العام تغطى ٩٠٠ قرية، وأما باقى القرى فسيتم توصيل الشبكة إليها خلال العام القادم وتأكيد الرقابة للحفاظ على الأمن القومى.

ومشاركة القطاع الخاص لاعطاء مرونة وسرعة فى معدلات التنفيذ وادخال التكنولوجيا الحديثة. وضخ اموال جديدة فى هذا القطاع للقضاء على قوائم الانتظار والحفاظ على حقوق العمال واعطائهم المزيد منها.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الجواد على
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع الاتصالات	رقم العـــــدد :	١٥٢٧
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٤/١٣

حقوق العمال

وطالب العضو محمود رضا تركيا بضرورة الحفاظ على حقوق العمال. وضمان عدم تحريك الاسعار الا بعد العرض على مجلس الوزراء، واحداث تطوير فى الخدمة بادخال التكنولوجيا الحديثة والحفاظ على العمالة المدربة.

واكد العضو فتحى بيومى على ضرورة تشغيل هذا المرفق باسلوب القطاع الخاص لضمان استمرار تدفق الاستثمارات فى هذا المجال خصوصا فى ظل هيمنة الحكومة على هذا القطاع، مؤكدا على اهمية انشاء جهاز رقابى يشرف عليه الوزير المسئول لضمان استمرار وضع الخطط وتنفيذها والمحافظة على الاسعار وعدم تحريكها.

واشار العضو صبرى بلال الى أن هذه الخطوة هى خطوة مهمة لتحسين الاداء فى هذا المرفق الحيوى ليحقق أرباحا، مشيرا الى ان دخول القطاع الخاص فى هذا المجال سيفتح مجالا للمنافسة هى فى صالح المواطن متمنيا أن تحذو الشركات هذا الحذو، مطالبا بعدم المغالاة فى اسعار الخدمات والمعدات. والقضاء على ظاهرة قائمة الإنتظار وتوسيع قاعدة الملكية.

وطالب العضو بدر محمود شعراوى بتطوير وتحديث هذا المرفق لمواكبة التطورات التكنولوجية لمواكبة التطورالاقتصادى الحادث على مستوى العالم خصوصا فى ظل عجز الهيئة عن تحقيق ذلك التطوير بظروفها الحالية مبديا موافقته على مشروع القانون المعروض.

وتحدث العضو عبد المنعم العليمى، مؤكدا أهمية وجود ضمانات كافية للحفاظ على حقوق العمال، وتخصيص نسبة ٥٪ من الاسهم للعمال عند الاكتتاب وأبدى تحفظه على مشروع القانون، قائلا انه مخالف للدستور.

واوضح الاستاذ الدكتور فتحى سرور رئيس المجلس ان هناك فرقا بين الملكية العامة والملكية الخاصة للدولة، مشيرا الى أن الملكية العامة تشمل الطرق والشوارع، أما الملكية الخاصة فتشمل عمليات البيع والشراء وغيرها.

وعقب السيد المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات مؤكدا حرص الحكومة على حقوق العاملين، مشيرا الى أن اللوائح الحالية تمثل الحد الأدنى لما سيعامل به العاملون مستقبلا، وبالنسبة للأسعار والفئات، أوضح سيادته ان الشركة لا تملك وحدها تحديدها.

وتحدث العضو محمد عبد النبى فقال إن العاملين بالهيئة القومية للاتصالات ينتظرون مشروع القانون المعروض منذ فترة طويلة، منوها بالمزايا التى يتضمنها وخاصة المادة ١٠ منه التى تضمن حقوق العاملين.

ثبات الأسعار

وقال العضو عبد الحميد غازى إن هيئة الاتصالات هيئة حكومية، ونوه بأهمية إنشاء الشركة المساهمة التى اتى بها مشروع القانون المعروض لضمان مواكبة التطورات العالمية التى عجزت عنها الهيئة بظروفها الراهنة، وتطرق الى المزايا العديدة التى وردت فى المشروع، وخاصة ضمان حقوق العاملين من خلال لائحة جديدة، بالإضافة الى الحفاظ على ثبات اسعار الخدمات السلكية واللاسلكية فى مصر، وعبر عن تحيته للسيد وزير النقل والمواصلات والعاملين فى قطاع الاتصالات.

وتحدث العضو على فتح الباب فقال إن اللجنة لم تدع مجالا للمزايدة فيما يتعلق بمشروع القانون وعبر عن اعتزازه به لما يوفره من ضمانات بالنسبة للحقوق المكتسبة للعاملين سواء الدائمين او المؤقتين، وأشار الى ما ابداه بعض السادة الأعضاء من تخوفات تتعلق بسرية الاتصالات السلكية واللاسلكية وتساءل عن مصير إنتاج الشركة المصرية للمعدات التليفونية.

واوضح السيد المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات أن صناعة المعدات التليفونية صناعة وطنية، مؤكدا استمرار الوزارة فى شرائها، سواء كانت مشتركة فى ملكيتها من عدمه.

ونوه العضو هرماس رضوان باهميه إنشاء جهاز فى وزارة النقل والمواصلات حسبما ورد فى مشروع القانون، مشيراً إلى المزايا العديدة التى أفاض فى الحديث عنها السادة الأعضاء . داعيا إياهم إلى الموافقة عليه.

وتحدث العضو فاروق الديب، مشيراً إلى المزايا التى يحصل عليها العاملون بالهيئة القومية للاتصالات، ووجود بعض التخوفات من المساس بها بعد إقرار مشروع القانون، وطالب بعرض الأسهم أولا على العاملين قبل عرضها للاكتتاب العام، وأبدى موافقته على مشروع القانون من حيث المبدأ.

واكد العضو عطية الزعيرى أهمية قطاع الاتصالات، مشيراً إلى ماسبق أن تحدث فيه السادة الأعضاء، ومبديا موافقته على خصخصة هذا القطاع لرفع مستوى الخدمات التى يؤديها.

وتحدث العضو حسين معوض مبديا موافقته على مشروع القانون المعروض من حيث المبدأ. نظراً للمزايا العديدة التى أتى بها.

إحتكار الخدمة

وتحدث العضو محمد محمد مرزوق مشيداً بجهد اللجنة فى بلورة مشروع القانون المعروض، وذاكرا أن هذا المشروع يتعارض مع الشريعة الإسلامية التى تحظر احتكار أحد لسلعة أو لخدمة ودافع عن أهمية الابقاء على الهيئة القومية للإتصالات، حتى لاترتفع أسعار الخدمات التى تؤديها إذا تم تمليك هذا المرفق لبعض الأشخاص

واوضح الأستاذ الدكتور فتحى سرور رئيس المجلس ان المرفق لايملك، ولكن يدار.

واضاف العضو محمد مرزوق أنه يتخوف من اختراق شبكة الاتصالات القومية إذا سيطر عليها أفراد، وقال إن إهمال المال العام هو الذى يؤدى إلى تتابع عمليات البيع، ثم اعلن رفضه لمشروع القانون.

وتحدث العضو د. يحيى أبو ستيت مدافعا عن مشروع القانون كما تقدمت به الحكومة، وداعيا إلى عدم إتخاذ «حقوق العمال» ذريعة للهجوم على أى مشروع قانون، وإتاحة الفرصة لشركات أخرى لتقديم عروضها، وعدم الاقتصار على شركة واحدة، مع توفير الضمانات اللازمة للعمال، وأعلن موافقته على مشروع القانون المقدم من الحكومة دون أى تعديل .

ثم وافق المجلس على إقفال باب المناقشة، وعلى مشروع القانون وتقضى أحكامه بأن تحول الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية الى شركة مساهمة مصرية تسمى «الشركة المصرية للاتصالات»، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة الى اى اجراء اخر.

وتنتقل الى الشركة الجديدة جميع حقوق الهيئة السابقة بما فيها الانتفاع والاستئجار، كما تتحمل بجميع التزاماتها.

وتكون للشركة الشخصية الاعتبارية، وتعتبر من اشخاص القانون الخاص ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون احكام كل من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢.

كما يسرى على العاملين بالشركة أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى اللوائح التى يضعها مجلس ادارة الشركة.

مادة ٢ - يكون مركز الشركة الرئيسى بمدينة القاهرة، ويجوز أن تنشىء لها فروعا وتوكيلات ومكاتب فى الداخل والخارج

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الجواد على
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع الاتصالات	رقم العـــدد :	١٥٢٧
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٤/١٣

- غرض الشركة إنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية داخل البلاد وربطها بالمجال الدولي وفقا للخطة التي يضعها الجهاز المنصوص عليه في المادة ١٢ من هذا القانون ولها في سبيل ذلك القيام بالأعمال الآتية:
- إنشاء شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية.
- تقديم الخدمات التليفونية السلكية واللاسلكية.
- إدارة وصيانة المنشآت والأجهزة والمعدات اللازمة لتقديم تلك الخدمات.
- تنفيذ المشروعات اللازمة لتحقيق أغراضها أو المرتبطة بهذه الأغراض وتطوير خدماتها بما يكفل مسايرتها للمستوي العالمي في تلك المجالات.
- التعاون مع الشركات والمنظمات الدولية لربط جمهورية مصر العربية بالعالم الخارجي.

وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها إنشاء أو المشاركة في إنشاء شركات جديدة أو في شركات قائمة تعمل في مجال نشاطها أو مجالات مرتبطة أو مكملة لنشاطها.

- يحدد راس مال الشركة بصافي قيمة أصول الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية في اليوم السابق علي تاريخ العمل بهذا القانون، وذلك بعد التحقق من صحة تقدير صافي القيمة طبقا للأحكام المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

مادة٦-على أصلها

- ومع عدم الإخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون تكون أسهم الشركة قابلة للتداول طبقا لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وقانون سوق راس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وذلك من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري.

ويجوز بقرار من مجلس الوزراء طرح جزء من راس مال الشركة للاكتتاب العام علي أن تظل الأغلبية في راس المال للدولة، ويكون للعاملين في الشركة الأولوية في شراء الأسهم المطروحة للبيع، وذلك وفقا لحكم المادة ٧٤ من قانون سوق راس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ويحدد النظام الأساسي للشركة مدتها، ويصدر هذا النظام بقرار من وزير النقل والمواصلات، ويجوز تعديله بقرار من الجمعية العامة غير العادية للشركة، وينشر في الوقائع المصرية.

ويستمر رئيس وأعضاء مجلس إدارة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية في مباشرة أعمالهم بالشركة الجديدة الي أن يتم تشكيل مجلس إدارتها، ويشكل منهم مجلس أعلي برئاسة وزير النقل والمواصلات تكون له اختصاصات الجمعية العامة للشركة كما يكون للوزير اختصاصات رئيس الجمعية، وذلك لحين إنتقال ملكية اسهم الشركة التي يقرر مجلس الوزراء طرحها للاكتتاب العام وفقا لحكم المادة ٨ من هذا القانون.

ينقل العاملون بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الي الشركة الجديدة بذات أوضاعهم الوظيفية، ويستمر العمل باللوائح المنظمة لشئونهم لحين إصدار لائحة نظام العاملين بالشركة ويحتفظ العامل المنقول بصفة شخصية بما يحصل عليه من أجور وبدلات وأجازات ومزايا نقدية وعينية وتعويضات، ولو كانت تزيد علي ما يستحقه طبقا للائحة نظام العاملين بالشركة دون أن يؤثر ذلك علي ما يستحقه مستقبلا من علاوات أو مزايا.

وتستمر المحاكم بجميع أنواعها ودرجاتها في نظر الدعاوي والطعون التي تكون الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية طرفا فيها إلي أن يتم الفصل فيها بحكم بات وفقا للقواعد المعمول بها حاليا وذلك دون حاجة إلي أي إجراء آخر متي كانت قد رفعت قبل العمل بهذا القانون.

وينشأ بوزارة النقل والمواصلات جهاز لتنظيم مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية، تؤول إليه الاختصاصات المسندة للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٩ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالاتصالات اللاسلكية، كما يتولي الإشراف علي حسن سير المرفق ووضع الخطط والبرامج اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها واعتماد أسعار الخدمات المقدمة للجمهور وإصدار التراخيص للشركات للعمل في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومتابعة أداء هذه الشركات والتنسيق بينها، ويصدر بتنظيم الجهاز وكيفية مباشرة اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية.

يلغي القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية، كما يلغي كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

■■

قطاع المياه

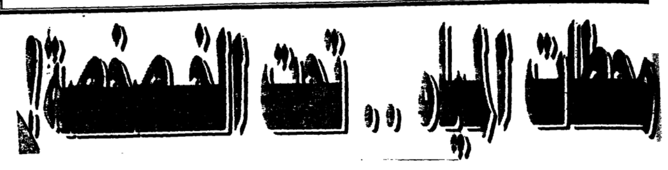
الخصخصة

فى مصر

قطاع المياة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	محطات المياة تحت الخصخصة	ألفت ابراهيم	الاهرام	٤٠٢٣٩	١٩٩٧/٢/١٦	٢٢٩
٢	كوب ماء قطاع خاص	اسامة عبد اللطيف	(مجلة الاهرام الاقتصادى	١٥٠١	/١٠/١٣ ١٩٩٧	٢٣٢
٣	هل تدخل المياة دائرة الخصخصة	أحمد نصر الدين	الاهرام	٤٠٧٤٢	١٩٩٨/٦/٢٤	٢٣٨

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ألفت أبراهيم
الموضوع الفرعي :	فى مصر: قطاع المياة	رقم العـــــدد :	٤٠٢٣٩
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٢/١٦



بالرغم من ان الخطة القومية لتوصيل مياه الشرب والصرف الصحى لجميع أنحاء الجمهورية تتكلف ٢١ مليار جنيه ولا تستطيع ميزانية الدولة تحملها وحدها.

وبالرغم من ان الاسراع فى تنفيذ الخطة واختصار مدة التنفيذ من ٢٠ عاما الى ٥ سنوات فقط لايتحقق الا بطرح محطات المياه للخصخصة.. فإن اشتراك القطاع الخاص فى ادارة وتشغيل محطات مياه المدن الجديدة والمناطق المحرومة يثير تساؤلات عديدة حول مصير سعر متر المياه؟

المسئولون يؤكدون: ان الاسعار سوف تظل تحت سيطرة الحكومة.. وان دخول القطاع الخاص الى هذا المرفق سيمثل عامل ضغط لترشيد الاستهلاك وتقليل الفاقد الذى ارتفع لاكثر من ٤٠٪ خاصة أن التقارير تشير الي ان حوالى ٣٨٪ من المستهلكين بلا عدادات مياه!!

وتشير الى ان نسبة الفاقد فى المياه نتيجة تسرب «السيفونات» وفاقد استخدامها تقدر بـ ١٨١,٢ مليون م٣ سنويا فى القاهرة وحدها بما يساوى تكاليف استثمارية مهدرة تقدر بـ ٣٤٧,٦مليون جنيه سنويا وتكاليف تشغيل وصيانة مهدرة تقدر بـ ٧٤,٣ مليون جنيه سنويا اى بجملة استثمارات مهدرة سنويا تقدر بـ ٤٢١,٩ مليون جنيه سنويا.

ـ بينما يصل اجمالى المياه المهدرة سنويا نتيجة تسرب وفاقد استخدام «السيفونات» فى المحافظات الى ١٧٣,٢ مليون متر٣ وجملة الاستثمارات المهدرة تصل الى ٤٩٩ مليون جنيه سنويا .

خطة حتى عام ٢٠١٧

فى البداية يوضح المهندس محمد ابراهيم سليمان وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية قائلا:

لقد تم وضع خطة قومية لامداد جميع انحاء الجمهورية بالمياه والصرف الصحى تنتهى عام ٢٠١٧ ولكن اتضح ان تنفيذ هذه الخطة سيتكلف استثمارات ضخمة للغاية لا تستطيع ميزانية الدولة ان تتحملها .

ففتحنا الباب امام قطاع الاعمال والقطاع الخاص لكى يشاركا فى انشاء وتجديد وتطوير محطات المياه والصرف الصحى على ان يتم تنفيذ الخطة خلال ٥سنوات بدلا من ٢٠ عاما.

وسيقتصر دخول القطاع الخاص وقطاع الاعمال فى تنفيذ الخطة على محطات المدن الجديدة والقرى المحرومة والتى تقع تحت اشراف الهيئة القومية لمرفق المياه والصرف الصحى ـ اى لا ينطبق هذا النظام على محطات المياه فى محافظتى القاهرة والاسكندرية.

٤٠٪ فاقد

ويضيف وزير الاسكان قائلا: لقد ارتفع الفاقد من المياه الى اكثر من ٤٠٪ نتيجة عدم اجراء عمليات الصيانة المنتظمة وسوء التشغيل وهذا يمثل عبئا ضخما على الدولة .. ومن هنا التفكير فى مساهمة شركات خاصة للادارة والصيانة ستكون حريصة على تقليل الفاقد ورفع كفاءة التشغيل وزيادة الانتاج.

وانك فالخصخصة هى عملية تنظيمية اتقليل الفاقد

ويؤكد وزير الاسكان قائلا: ان هذه الشركات ستظل تحت اشراف الوزارة.. فالحكومة لن ترفع يدها مطلقا عن المرافق التى لها علاقة بالاحتياجات الاساسية للمواطنين بل انها تضع جميع القواعد الانتاجية والسعرية تحت سيطرتها الكاملة.

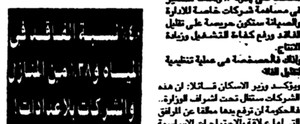
وحاليا يتم اعداد كراسة الشروط المرجعية التى تحدد شروط التعامل بين الحكومة والمستثمر وتضع جميع القواعد التنظيمية التى تضمن مصلحة المستهلكين.

هذا بالاضافة الى ان الصناديق العربية على استعداد لتمويل المشروع بقروض ميسرة.

٢١مليار جنيه

ويوضح الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال قائلا: ان الخطة القومية لتوصيل مياه الشرب النقية للاماكن المحرومة والمجتمعات الجديدة تتكلف ١٢مليار جنيه اما الصرف الصحى فيتكلف ٩ مليارات جنيه اى ان تنفيذ الخطة يتطلب استثمارات تقدر بـ ٢١ مليار جنيه.

تحقيق: ألفت ابراهيم



وتعد هذه استثمارات ضخمة للغاية قد لا تتحملها ميزانية الدولة.. فاقترحنا دعوة القطاع الخاص وقطاع الاعمال ممثلا فى الهيئة العربية للتصنيع ومصانع القطاع العام حيث انهما ينتجان محطات المياه بالاضافة الى البنوك الوطنية وبعض شركات المقاولات الجادة لتكوين تجمع يبنى ويدير هذه المحطات بالشروط التى تضعها الدولة.

وذلك بغرض تحقيق هدفين اساسيين: اولهما الاسراع فى توصيل المياه النقية للمواطنين واعادة تأهيل المحطات القديمة وذلك بهدف توفير المياه النقية لكل مواطن وتأمين هذه الخدمة، ذلك انها تعد جزءا من الامن الاجتماعى والصحى والتزاما من قبل الدولة المحافظة على صحة المواطنين وتقديم جيل منتج لاسواق العمل

ويضيف وزير قطاع الاعمال قائلا: انه يوجد فى مصر حاليا نظامان لادارة مرفق المياه الاول بواسطة هيئات والاخر بواسطة شركات والنمط الاخير موجود منذ الستينات وله مميزات عديدة منها ان الشركة تدار على اسس اقتصادية وهذا يدفعها لتنمية الموارد والسيطرة على المصروفات، فاذا ارادت الدولة الا تحدث زيادة فى الاسعار نتيجة تنمية الموارد فانها تقوم بتقديم الدعم لتحافظ على مستوى سعرى محدد وعلى ان يقدر حجم الدعم مقدما.

كذلك فهذا النظام يتيح التعرف مسبقا على العبء الذى ستتحمله الدولة لتوصيل مياه الشرب لغير القادرين وفقا لقدرتهم المالية.

كما ان الشركة لديها حرية الحركة فى تدبير التمويل والتطوير والتجديد وهى اكثر قدرة على محاسبة العاملين.

اما الهيئة فهى جزء من الدولة وبالتالى تعانى المشكلات المتعارف عليها للادارة الحكومية وان كانت تتمتع بقدر من الحرية.

ويؤكد الدكتور عاطف عبيد قائلا: ان المياه ستظل مدعمة لغير القادرين لانها تعد خدمة اساسية لمتطلبات الصحة العامة والشرب والنظافة العامة. اما القادر فيجب ان يتحمل اسعار استهلاكه.

ولما كان الكيان الذى يدير مرفقا من المرافق ـ مادام محتكرا ـ فلا حرية له فى تحديد الاسعار دون الرجوع للدولة.. وهذا نظام متبع حتى فى اكبر الدول الرأسمالية.

ومن المتعارف عليه ان الحد الادنى لاستهلاك الاسرة لابد وان يسعر وفقا للقدرة المالية للمواطن وليس وفقا للتكلفة الاقتصادية على ان تتحمل الدولة الفارق..



الموضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : ألفت أبراهيم
الموضوع الفرعى : فى مصر: قطاع المياة — رقم العـــــدد : ٤٠٢٣٩
المصـــــدر : الاهرام — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٧/٢/١٦

الثروة العقارية

ويضيف وزير قطاع الاعمال قائلا: انه يجب للمحافظة على الثروة العقارية بتحسين استخدام شبكة المياه الرئيسية والتوصيلات الداخلية للمنازل والحد من الاسراف فى استهلاك وتسرب المياه .

ولضغط وترشيد الانفاق فلابد ان يدخل القطاع الخاص مالكا لجزء ولو صغيرا من الاسهم وليكن ١٠٪ وهذه النسبة لاتعطى له حق اتخاذ القرار ولكنه فى الوقت نفسه يمثل قوة ضاغطة لترشيد الاستهلاك وتحسين كفاءة الاستخدام.

الدعم الوهمى

ويقول المهندس محمود السرنجاوى رئيس مجلس ادارة الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى: ان الخصخصة تعنى نقل مسئولية انشاء وتشغيل وادارة مرفق المياه الى القطاع الخاص وذلك لان المياه سلعة كأى سلعة وبالرغم من ان لها بعدا خدميا واخر اجتماعيا فانها فى النهاية يجب ان ترشد سواء من حيث تكلفة انشاء المحطات او تكلفة التشغيل، وبالتالى تقليل التكلفة الكلية .

ورفع الدعم تلقائيا عن المياه لايعنى بالضرورة زيادة اسعارها ذلك ان الدعم فى الحقيقة هو فارق رقمى بين تكلفة الانشاء والتشغيل وبين العائد.

تعد خدمة اساسية لمتطلبات الصحة العامة والشرب والنظافة العامة. اما القادر فيجب ان يتحمل اسعار استهلاكه.

واذا كان الكيان الذى يدير مرفقا من المرافق - مادام محتكرا - فلا حرية له فى تحديد الاسعار دون الرجوع للدولة.. وهذا نظام متبع حتى فى اكبر الدول الراسمالية.

ومن المتعارف عليه ان الحد الادنى لاستهلاك الاسرة لابد وان يسعر وفقا للقدرة المالية المواطن وليس وفقا للتكلفة الاقتصادية على ان تتحمل الدولة الفارق..

الثروة العقارية

ويضيف وزير قطاع الاعمال قائلا: انه يجب للمحافظة على الثروة العقارية بتحسين استخدام شبكة المياه الرئيسية والتوصيلات الداخلية للمنازل والحد من الاسراف فى استهلاك وتسرب المياه .

ولضغط وترشيد الانفاق فلابد ان يدخل القطاع الخاص مالكا لجزء ولو صغيرا من الاسهم وليكن ١٠٪ وهذه النسبة لاتعطى له حق اتخاذ القرار ولكنه فى الوقت نفسه يمثل قوة ضاغطة لترشيد الاستهلاك وتحسين كفاءة الاستخدام.

الدعم الوهمى

ويقول المهندس محمود السرنجاوى رئيس مجلس ادارة الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى: ان الخصخصة تعنى نقل مسئولية انشاء وتشغيل وادارة مرفق المياه الى القطاع الخاص وذلك لان المياه سلعة كأى سلعة وبالرغم من ان لها بعدا خدميا واخر اجتماعيا فانها فى النهاية يجب ان ترشد سواء من حيث تكلفة انشاء المحطات او تكلفة التشغيل، وبالتالى تقليل التكلفة الكلية .

ورفع الدعم تلقائيا عن المياه لايعنى بالضرورة زيادة اسعارها ذلك ان الدعم فى الحقيقة هو فارق رقمى بين تكلفة الانشاء والتشغيل وبين العائد.

ويضيف قائلا: ان دعم الدولة لمتر المياه المكعب يصل الى ٤٠ قرشا ويباع للمستهلك بثلاثين قرشا اى ان ثمنه الحقيقى يبلغ ٧٠ قرشا وهو رقم متغير وفقا لظروف كل محافظة.

والدعم نفسه هو رقم خادع ونتيجة سوء ادارة وتشغيل وتقاعس.. ذلك لارتفاع تكاليف الانشاء وانخفاض العائد مما يؤدى الى ظهور الرقم الوهمى المسمى بالدعم.

فاذا تم تحسين كفاءة التشغيل وتقليل الفاقد فسيختفى الدعم وهذا لن يتأتى الا عن طريق ادارة القطاع الخاص.

وعن تكلفة انشاء المحطات يوضح انها تصل تكلفتها الى ١٠ ملايين جنيه للمحطة الصغيرة التى لاتتعدى سعتها ٢٠٠٠ مترمكعب يوميا فى حين وصل سعر مترخط المواسير الى ١٠٠٠ جنيه بالاضافة الى تكلفة خدمة المياه المرتفعة للغاية.

وقد انفقت الدولة ١٧ مليار جنيه فى انشاء محطات المياه والصرف الصحى خلال الـ ١٥ عاما الماضية بالاضافة الى ١٣ مليارا فى محافظتى القاهرة والاسكندرية اى ما يزيد على ٣٠ مليار جنيه..

ولهذا الجهد فقد وصلت نسبة تغطية المياه الى ٧٠٪ فى عواصم المحافظات والمراكز وستتم تغطية جميع انحاء الجمهورية بنسبة ١٠٠٪ فى الخطة القومية القادمة.

ويضيف ان الادارة لدينا لاتزال تتعامل بطرق غير اقتصادية والتعامل مع المحطات يتم بمنظور حكومى وظيفى، فالهيئة متخمة بالعمالة الزائدة ذات الكفاءة الفنية المتوسطة والضعيفة.

ومالم يكن هناك كيان اقتصادى يدير المحطات ويشغلها فلن تكون هناك جدوى من التنظيم ولكن الا يعنى ادارة القطاع الخاص لمحطات المياه زيادة اسعارها؟

على مسئوليته يجيب: اذا رشدنا التكلفة وقللنا الفاقد فمن الممكن عدم رفع الاسعار. ذلك ان الفاقد يصل الى اكثر من ٤٠٪ بينما المعدلات العالمية لاتتجاوز ١٢٪ فقط، وذلك نتيجة سوء الاستخدام وانتهاء العمر الافتراضى لبعض الشبكات وسوء تشغيل وانعدام الصيانة وعدم الاحساس بالمياه كسلعة لها تكلفتها كذلك فسيتم تقسيم نسبة الاستهلاك الى شرائح وجدولة شرائح هذا الاستهلاك.

مراحل الخصخصة

ويضيف رئيس الهيئة القومية قائلا: ان عملية الخصخصة ستتم على ٤ مراحل تنتهى المرحلة الاولى منها عند انشاء المحطات وتشغيلها وستبدأ بالمحطات الموضوعة فى الخطة القادمة ثم تمتد الى المحطات التى لاتزال تحت الانشاء ثم الى المحطات العاملة بهدف تجديدها واعادة تأهيلها على ان تنتهى مراحل الخصخصة خلال ٤ سنوات.

وبالنسبة للعمال فسيتم رفع مستواهم المهنى عن طريق التدريب المهنى او التحويلى والاستفادة بهم فى اعمال اخرى.

اما عن الصرف الصحى فانه يعد سلعة خاصة فى المحافظات التى لها ظهير صحراوى حيث تتم اعادة استخدامها فى الرى وتدخل المواد الصلبة منها فى صناعات كيماوية وسيمثل ذلك عائدا للدولة حيث ان الصرف الصحى يمثل طاقة مهدرة.

القاهرة الكبرى

اما عن التصور بالنسبة لمرفق مياه القاهرة الكبرى فيرى المهندس عادل الطويرى رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للمرفق ان مرفق مياه القاهرة الكبرى يعد مرفقا حيويا من مرافق الدولة.. ولايمكن الحديث عن طرحه للخصخصة فى الوقت الراهن .. واعتقد ان الخصخصة بالنسبة لهذا المرفق - فى المستقبل - سوف تقتصر على السماح للشركات الخاصة بالقيام بعمليات التشغيل والصيانة واخرى لتركيب العدادات ورقابتها وتحصيل الفواتير.

ويضيف: ان الدولة لاتزال تدعم متر المياه حيث يتكلف سعر المتر المكعب ٦٠ قرشا يباع بـ ١٢ قرشا اما فى الاسكندرية فيباع بـ ١٨ قرشا فى حين تصل تكلفته الحقيقية الى ٣٠ قرشا .

وعن الفاقد يوضح انه لايمثل مشكلة حيث يدور حول المعدلات العالمية ويتراوح مابين ١٠٪ و ١٢٪ فى حين تتراوح المعدلات العالمية مابين ٨٪ و ١٠٪ ومشكلة الفاقد الحقيقية تتمثل فى داخل المنازل حيث تصل الى اكثر من ٢٢٪ ناهيك عن رى الحدائق والشوارع وغسيل السيارات بمياه الشرب.

مشكلة العدادات

ويضيف: ان من اكبر المشاكل التى تواجهنا هى مشكلة العدادات العاطلة .. وقد بدأنا فى استبدالها باخرى صالحة وتمت تغطية حوالى ٦٢٪ من المنازل والشركات .. الخ بتركيب عدادات جديدة ويظل الباقى ويمثل نسبة ٣٨٪ يستهلكون بعدادات عاطلة او بدون عدادات على الاطلاق وستتم تغطية هذه النسبة فى الخطة القادمة التى تستغرق ٤ سنوات..

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ألفت أبراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر: قطاع المياة	رقم العـــــدد :	٤٠٢٣٩
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٢/١٦

ادارة القطاع الخاص لمحطات مياه الشرب لاتعنى زيادة اسعارها.

خطة قومية لتوصيل مياه الشرب والصرف الصحى

بتكلفة ٢١ مليار جنيه

مساهمة القطاع الخاص فى ادارة محطات المياه تختصر الخطة فى أربع سنوات

شبكة الصرف الصحى

اما عن خصخصة مرفق الصرف الصحى فان اللواء محمد السعيد يوسف رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للصرف الصحى يرى: انه فى ظل الظروف الراهنة لايمكن خصخصة مرفق الصرف الصحى فى القاهرة الكبرى وان كان يمكن ذلك فى للجتمعات العمرانية الجديدة اى خارج القاهرة.. فمن الذى يقدم على شراء شبكة صرف صحى يقدر ثمنها بالمليارات بالاضافة الى مصاريف تشغيل تصل الى مليار جنيه سنويا، وعن كيفية الاستفادة من الصرف الصحى يوضح رئيس المرفق: انها تحتاج الى استثمارات ضخمة للغاية ونحن حاليا نستخدم مياه الصرف الصحى بعد تحليلها وتنقيتها فى الزراعة ولكن الاستفادة منها فى زراعة الصحراء تحتاج لمحطات ،فه ومواسير تتكلف مليارات الجنيهات، وسوف يتم ذلك فى اوائل القرن القادم ان شاء الله.

كذلك فهناك دراسات تجرى حاليا لاستخدام المواد الصلبة من الصرف الصحى واستخدامها كسماد عضوى عند توافر الاستثمارات اللازمة لذلك .

ويضيف انه يعمل بالشبكة ١٧ الف عامل تصل مرتباتهم الى ١٠٨ ملايين جنيه سنويا فى حين ان ميزانية الصيانة والتشغيل والمرتبات تبلغ ٧٥٠٠ مليون جنيه سنويا .. فضلا عن ٣٠٠ مليون جنيه لعمل مشروعات الصرف الصحى والتى تكلفت ٨,٥ مليار جنيه خلال السنوات العشر الماضية فقط



الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : اسامة عبد اللطيف
الموضوع الفرعي : فى مصر : قطاع المياة — رقم العـــدد : ١٥٠١
المصـــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٧/١٠/١٣



وصلت نسبة المياه النقية المهدرة إلى ٥٠٪ فى كثير من المناطق ، كما وصل العجز فى الايرادات المحصلة من المشتركين عن تغطية المصروفات الجارية لقطاع المياه والصرف الصحى إلى ٣٥٪ من القيمة الفعلية لمصروفات التشغيل والصيانة ، بالاضافة إلى ان فشل المحليات فى إدارة مشروعات تشغيل المرافق أدى إلى قصر عمرها الافتراضى بسبب سوء الادارة والتشغيل، ويكفى ان نعرف من المسئول عن تشغيل محطات مياه الشرب فى كثير من المحافظات هو خفير المحطة .

ولهذا بعد أن ظلت الحكومة تؤجل الحديث عن خصخصة قطاع مياه الشرب أو حتى زيادة التعريفة توالت تصريحات وزير الاسكان الدكتور محمد ابراهيم سليمان والمسئولين فى وزارته عن الاتجاه الجديد نحو خصخصة مشروعات محددة بالمحافظات والمدن الجديدة .

وكالعادة إنقسم المهتمون ما بين مؤيد ومعارض . المؤيدون يرون أن الخصخصة تنعكس بالايجاب على كفاءة المياه المنتجة والحفاظ على ثروة قومية تقدر بـ ٣٠ مليار جنيه كما أن الخصخصة أصبحت من طبائع الامور فى مصر ودول العالم وأنها شملت مختلف القطاعات بما فيها قطاع مياه الشرب والصرف الصحى .

أما المعارضون فيستندون إلى الأعباء المتوقعة على المواطن المصرى نتيجة زيادة التعريفة بينما لا يفكرون أن القطاع الخاص يضمن جودة أعلى فى حين يرى المتشائمون منهم أن القطاع الخاص عندما يتسلل للقطاع ويحكم سيطرته عليه سوف يحتكر الخدمة وبالتالى يقدمها بشكل اسوأ مما هى عليه حالياً فى ظل ضعف خبرات التشغيل والإدارة فى معظم المحطات التى تشرف عليها المحليات والتى سوف تصل إلى مستواها الأدنى بعد أن يحتكر القطاع الخاص الخدمة بما يعنى إستحالة إيجاد بديل للقطاع الخاص أياً كانت سلبياته.

تحقيق : اسامة عبد اللطيف

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	اسامة عبد اللطيف
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع المياة	رقم العـــــدد :	١٥٠١
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/١٠/١٣

القطاع الخاص ... سقا القرن الـ ٢١

فى البداية نستعرض التقرير الذى اعدته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن أوضاع المرافق (مياه - صرف صحى) فى مصر وحذرت فيه من صعوبة تدبير إحتياجات القطاع التى تتراوح ما بين ١٦ إلى ٢٣ مليار جنيه مصرى عن طريق الحكومة وحدها،

واكد ان القطاع يعانى من قصور فى إستعادة التكلفة نتيجة إنخفاض سعر التعريفة وقصور نظام الفواتير والتحصيل، وإرتفاع مستويات التسريب والمياه المهدرة، وقصور عمليات الصيانة والتشغيل والمركزية الشديدة التى تعوق أعمال المحطة.

ورصد التقرير عجز الإيرادات المحصلة من المشتركين عن تغطية المصروفات الجارية للمرافق ليبلغ متوسط ما يتم تحصيله، على مستوى الجمهورية ٣٥٪ من القيمة الفعلية لمصروفات التشغيل والصيانة دون حساب بند الإحلال والإهلاك، بإستثناء مرفق مياه الاسكندرية الذى يغطى مصروفاته

كما رصد التقرير أن قيود الموازنة الحكومية سبب رئيسى فى نقص الخبرات الفنية والإدارية .

ويؤكد التقرير على صعوبة مشاركة القطاع الخاص فى بناء المرافق لإرتفاع تكلفة إنشائها وطالب بتوفير تسهيلات إئتمانية مدعمة على غرار ما تقوم به تركيا لتشجيع المستثمر على دخول مجال المياه والصرف الصحى فى حين توفر الفلبين ٥٠٪ من تكاليف المشروع كقرض ميسر للمستثمر

وأوضح ان خصخصة الإدارة فى محطة مياه بمدينة مانيلا فى الفلبين أدت إلى تخفيض أسعار المياه عن الأسعار الحكومية بمقدار يتراوح ما بين الثلث والثلثين

وقلل التقرير من أهمية التخوف من تقليص العمالة حيث لا تشكل المرتبات جزءا كبيرا من تكاليف الخدمة بما يمكن من الابقاء على العمالة بعد تدريبها جيدا .

وأوضح التقرير أن المادة ٦٧٠ من القانون المدنى المصرى تسمح بوجود حد أدنى لأسعار الخدمات التى يقدمها صاحب إمتياز إدارة المرفق العام بما يعنى إمكانية مراعاة المواطن محدود الدخل عند تحديد التعريفة بمعرفة القطاع الخاص .

وطالب التقرير بسرعة اصدار تشريع جديد لتشجيع مشاركة إستثمار القطاع الخاص فى صناعة مياه الشرب والصرف الصحى على غرار قانونى ١٠٠، ٢٩٩ لسنة ١٩٩٦ بخصوص السماح للقطاع الخاص بإنشاء محطات توليد طاقة وطرق سريعة بعد أن تم تعديل فترة الإمتياز إلى ٩٩ سنة حدا اقصى بدلاً من ٢٥ سنة

تعهدات الحكومة

فى البداية يتعهد الدكتور محمد ابراهيم سليمان وزير الاسكان والمجتمعات العمرانية بعدم المساس بالتعريفة ويؤكد ان المستهلك لن يتأثر من خصخصة المرافق وفى الوقت نفسه يؤكد على ان المستثمر امامه فرصة مناسبة لتحقيق أربا ح فى هذا القطاع حيث يمكن أن يحقق عائدا مناسبا نتيجة زيادة قدره تشغيل المحطة وتقليل الفاقد من المياه المنتجة والذى يرجع الى غياب الصيانة اللازمة حالياً

ويشير الوزير الى ان الوزارة إنتهت من تحديد ٢١ مشروعاً لمياه الشرب والصرف الصحى فى ٨ محافظات ليشارك القطاع الخاص فى إنشائها وإدارتها وتشغيلها بتكاليف تصل إلى مليار و ٦٧٠ مليون جنيه بالاضافة إلى ٧ مشروعات بالمدن الجديدة بتكلفة إجمالية تصل إلى ٤٣٥ مليون جنيه .

ويؤكد الوزير أن السماح للقطاع الخاص بالمشاركة فى مشروعات المرافق يسهم فى إنجاز أكبر عدد ممكن من المشروعات التى تحتاجها المحافظات فى وقت اقصر بالقياس على الوقت الذى تحتاجه الحكومة لتنفيذها بمفردها . بالتدريج

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	اسامة عبد اللطيف
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع المياة	رقم العـــدد :	١٥٠١
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/١٠/١٣

د. محمد ابراهيم سليمان

٢١ مشروعا لمياه الشرب تكلفتها مليارا و ٦٧٠ مليون جنيه يديرها القطاع الخاص

يضيف المهندس محمود السرنجاوى رئيس الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى لدينا سياسات واضحة ومحددة لتحقيق الشكل الأمثل لإدارة محطات المياه فى مصر سيتم تطبيقها بشكل تدريجى ينتهى بخصخصة مرافق المياه كاخر مرحلة، ويرى أن تجربة الشركات المدعمة من الحكومة مثل شركة مياه كفر الشيخ ودمياط هى المدخل الذى يقود للسماح لشركات القطاع الخاص بدخول المجال.ويرى أن أى قرار بهذا الشان يحتاج لبحث مستفيض لأنه يمس معظم افراد الشعب وقد اعدت الهيئة القومية دراسة عن أولويات الخصخصة فى قطاع مياه الشرب والصرف الصحى حيث يبدا التطبيق على المحطات التى لم يبدأ العمل فيها ثم يتدرج إلى المحطات تحت الإنشاء ثم المحطات التى تم تسليمها للمحليات حديثاً ثم المحطات القديمة والتى قارب عمرها الإفتراضى على الانتهاء

ويضيف رئيس الهيئة القومية أن أحد أهم الأسباب التى تشجع على إدخال القطاع الخاص مجال المرافق (مياه ـ صرف صحى) هى عدم إحساس المواطن بالمياه النقية المهدره إلى ٥٠٪ فى بعض المناطق وهو ما لا يسمح به القطاع الخاص اطلاقاً .

تحدى كبير

المهندس مصطفى شرف نائب رئيس الهيئة القومية لمياه الشرب يرى أن الدولة أمام تحد كبير هو الحفاظ على ٣٠ مليار جنيه تم إنفاقها على المرافق فى مصر وتوفير ٢٤ مليار جنيه أخرى لتنفيذ مشروعات جديدة لسد حاجة الجمهور من المياه النقية والصرف الصحى ، كل هذه المبالغ المنفقة والمطلوب توفيرها لابد ان يتم المحافظ عليها من وجهة نظر نائب رئيس الهيئة القومية، كما أن المرحلة القادمة تحتم الاستفادة من خبرات القطاع الخاص فى مجال صناعة المياه لما يتمتع به من مرونة وسرعة فى الاداء وخبرات غالبا لاتوجد بالمحليات

وعن التعريفة يؤكد المهندس مصطفى شرف أن دخول القطاع الخاص فى مجال التشغيل والصيانة فى ست محافظات حتى الآن اثبت عدم تاثيره على التعريفة حيث تقوم شركة مصرية ـ إيطالية بتشغيل محطة مياه الحامول بكفر الشيخ بطاقة ٥١ ألف متر مكعب منذ سنة ونصف ولم يؤثر ذلك على التعريفة ولم يشعر المستهلك باى تاثير سلبى إلا أنه إنعكس على مستوى جودة المنتج الذى إرتفع.

ويقول أن هناك شركة قطاع خاص تدير محطة مياه «ببا» فى بنى سويف وشركة قطاع أعمال تدير محطة صرف صحى طنطا ومحطة صرف رأس البر التى تشرف عليها شركة قطاع خاص.

ويشير المهندس مصطفى شرف إلى مسابقات أشرفت عليها جهات علمية فازت بها محطات صرف الاسماعيلية وبورسعيد والسويس وكلها تديرها شركة خاصة تابعة لهيئة قناة السويس ـ ويقول أن تقارير الهيئة تؤكد وجود فارق كبير بين المحطة التى تديرها شركات متخصصة وبين المحطات التى تديرها المحليات، ويؤكد أن فكرة بيع أصول المرافق للقطاع الخاص غير مطروحة بالمرة نظرا لارتفاع أسعارها.

م. محمود السرنجاوى :

٥٠٪ نسبة المياه النقية المهدرة فى بعض المناطق

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	اسامة عبد اللطيف
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع المياة	رقم العـــــدد :	١٥٠١
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١٠/١٣

لا بيع لاصول مرفق المياه لارتفاع اسعارها

م. مصطفى شرف

حفير يدير محطة!

مسئول بوزارة الاسكان يقول أن تشجيع القطاع الخاص على دخول مجال تشغيل المرافق يحميها من الضياع والانهيار ويقول أن المحليات فشلت في إدارة هذه المشروعات بل أنها تعمل على قصر عمرها الافتراضي بسبب سوء الادارة والتشغيل ويقول المسئول أنه لاحظ أثناء مروره على احدى محطات مياه الشرب بأحد المحافظات أن الذى يقوم بتشغيل المحطة (خفير المحطة) وهو ما يمكن أن يسهل تقريب الصورة عن الاهمال الذى يهدد ثروات قومية، ولهذا فالانقاذ السريع لهذه الثروة هو دخول القطاع الخاص بدون تردد وبدون ممارسة دور النعامة التى تخفى رأسها فى الرمال.

القطاع الخاص يتكلم.

يقول الدكتور مدحت كروان عضو مجلس إدارة الشركة العربية للاعمال الهندسية ان الشركة وقعت مع الهيئة القومية لمياه الشرب عقدا بالتشغيل والصيانة في محطة مياه «بباء» في بني سويف منذ ستة اشهر وتؤكد المؤشرات نجاح التجربة بشكل كبير حيث تقوم الشركة بتشغيل المحطة بطاقة ١٧ الف متر مكعب /يوم . بطريقة علمية لا تتوفر بشكل متكامل لدى المحليات، وهذا يؤكد أن دخول القطاع الخاص في مجال التشغيل والصيانة يؤدى حتما إلى الحفاظ على اصول المحطة الموظفة في الانشاء واطالة عمرها لاقصى حد بالاضافة الى رفع مستوى المنتج النهائي حيث تنتج مياه على درجة عاليه من الجودة.

ويشير إلى أن الادارات المحلية متفرغة حاليا فقط للمحاسبة ورقابة الانتاج في المحطة بدلا من تحملها مسئولية اضافية وهى التشغيل والصيانة، حيث تتبنى الشركة مبدأ الصيانة الوقائية كما تستخدم الحاسب الآلى وهو ما إنعكس على سرعة الحركة بعيدا عن التقيد باللوائح والقيود الادارية التى يستهلك جزء كبير من طاقة الادارات الحكومية غالبا.

ويشير الدكتور مدحت كروان أن الشركة تمارس مسئوليتها في تشغيل المحطة وصيانتها بينما تترك المراقبة للجهة الادارية ، إتجاه الحكومة مؤخرا للسماح لشركات خاصة بتشغيل وصيانة محطات مياه سوف يوقف نزيف الأموال التى تنفقها الدولة على مشروعات بالملايين ولاتعطى النتائج المطلوبه بسبب ضعف أساليب الادارة الحكومية.

ويضيف : وعن اسلوب التعامل بين الشركه والحكومه يقول ان العقد ينص على حصول الشركة على مبلغ شهرى نظير إنتاجها كميات معينة من المياه تتغير كمياتها خلال اليوم الواحد سواء بالنقص أو الزيادة، وتتحمل الشركة كل عناصر التشغيل كما تراقب الجهات الصحية إنتاج المياه بتحليل عينات بشكل دورى كما تقوم الشركة بعمل تحاليل دورية كنوع من الرقابة الذاتية.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	اسامة عبد اللطيف
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع المياة	رقم العـــــدد :	١٥٠١
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/١٠/١٣

وعن تجـربة تحـمل القطاع الخـاص مـسـئـولـيـة الادارة والتشغيل والصيانة يقول الدكتور كروان انها صعبة فى أولها خاصة وأن المياه مدعمة بشكل كبير من الدولة وهو ما يقلل أى ربحية متوقعة من بيع المياه وقـد وصلت تجـربة الشركة الى نقطة التوازن بين النفـقـات والايرادات وهـو مـا تكتفى به حاليا نظرا لطبيعة التجربة إلا انه يرى أن الشركة تحـقـق مكاسب على المدى البعيد، فبقدر الصعوبات التى واجـهـتـهـا الشـركـة إلا أنهـا سـيكون لهـا السـبق فى هذا المجال وستحصل على خبرات تؤهلها إلى إقتحام المجال بعد أن تتحسن الظروف بمعنى أن المكاسب المتوقعة تستحق هذه المخاطرة علمـا بان الشركة لا تخسر فى هذا العقد ولا تكسب ايضـا إلا اننا نكسب ثقـة الجهات الحكومية بما يجعلها تتعامل معنا بشكل مستمر.

ويرى أن الحكومة سوف تلجا على المدى الطويل إلى تسعير المياه بقيمتها الحقيقية لتقليل ... وتوفيرها ... جـديدة فى نفس المجـال ويضـرب مـثل بإسـتـحـداث أنظمة جديدة لتحقيق اكبر قدر من الاستـغـلال لكميات البـتـرول المسـتـهلكة بدون أى إهدار لأن البترول يباع بقيمته الحـقـيـقـيـة وهو مـا يمكن أن يحـدث مع المـيـاه إذا مـا تم بيـعـهـا بنفس قـيـمـتـهـا حـيث سـيـغـيـر المستهلك من سلوكه المسـرف لانه يدفع ثمن كل نقطة مياه.

ويـقـول أن المسـتـهلك هو المستفيد الأول من رفع تعريفة المياه حيث ينعكس على زيادة جـودة المـيـاه ونقـاوتـهـا والحفاظ على أصول المحطات التى هى ملك للمـواطن دافع الضريبة.

وعن تفكير الشركة فى تكرار تجربة (ببا) يؤكد الدكتور مدحت كروان إستعداد شركته لتكرارها كـمـا أنهـا أنشـأت محطة مـيـاه مصنع أسمنت اسيوط وتديرها حاليا ويرى أن التـجـربة تحـقق فـوائد للدولة والمواطن وللشركة التى ...قق منفعة اقتصادية على المدى الطويل، بالاضافـة إلى امكانية إدارة محطات بطاقات اكـبـر حـيث يتم التـحكم فى المحطة بالحـاسب الآلى الذى يعطى سيطرة كـاملة بـعـدد عمالة اقل حيث وفرت الشركة ثلث العمالة المستخدمة فى محطات مشابهة لمحطة «ببا» بجانب استفادة المحليات من هذه التجربة بشكل كبير حيث ينص التعاقد على ان تتولى الشركة مهام تدريب العمالة المحلية على الأسلوب الامثل للتشغيل والصيانة الوقائية.

ويطالب بتعديل اللـوائح الـتى تنظم قطاع مياه الشرب والصرف الصـحـى الذى يحتاج إلى سرعة حركة وتصرفات متجددة لاتوفرها اللوائح الحالية، بان يدرك المواطن حـجـم الاسـتـثـمـارات الهـائلة فى القـطـاع ودور الشـركـات الخـاصـة فى حـمـايتـهـا من الإهدار حـتى إذا كـان ذلك على حساب التعريفة بالزيادة.

الحل فى زيادة التعريفة

المهندس فتحى قـزمـان رئيس الجـهاز المركزى للتعمير والرئيس السابق للهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى يرى أن الحل الأمـثل هو أن تطرح الحكومة مياه الشرب بسعر تكلفتها الحقيقية على غرار الكهرباء وأن تصل بدعمها للحد الأدنى أو تلغيه بالنسبة للاستهلاكات العالية من المياه وهو مايلزم المستهلك بترشيد إستهلاكه طالما انه سيدفع ثمن كل لتر يستهلكه، ونجاح فى الوصول إلى تعريفة متوازنة بشكل تدريجى يعنى مناخا مناسبا جدا للقطاع الخاص يدخل مجال جديد عليه طالما انه لن يجبر على بيع متر المياه النقية بخمس ثمنه كما يحدث حاليا.

ويقـول ان الدولة هى الكاسب الأول من تعديل التعريفة حيث سيتم الحفاظ على ثروة مهددة لتجنب مـايسمى بالمجاعة المائية حيث تحتاج مصر عام الفين إلى مايتراوح من ٦٣ إلى ٧١ مليار متر مكعب لتغطية الاحـتـيـاجـات المتـزايدة للاستخدام الصناعى والمنزلى واستصلاح الأراضى.

قيود إجتماعية

الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : اسامة عبد اللطيف
الموضوع الفرعي : فى مصر : قطاع المياة — رقم العدد : ١٥٠١
المصدر : (مجلة الاهرام الاقتصادى) — تاريخ الصدور : ١٩٩٧/١٠/١٣

المهندس طلعت أبو سعدة نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية والرئيس السابق للجهاز التنفيذى لمشروع الصرف الصحى للقاهرة الكبرى يرى انه من غير المقبول اجتماعيا ان تسمح الحكومة لشركة خاصة ان تبيع متر المياه بسعر التكلفة الذى يصل إلى جنيه للمتر بينما يتم بيعه حاليا بـ ١٥ قرشا كما سنواجه مشكلة إذا ماسمحنا ببيع المياه بسعر تكلفتها من محطة ما بينما ندعم سعر المياه فى محطة مجاورة حيث يعارض هذا مبدأ المساواة.

ويقول أن القطاع الخاص فى شرم الشيخ يبيع متر المياه بـ ٥ جنيهات للفنادق والقرى السياحية وهو مالايتحمله المواطن العادى.

ويتبنى نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية أى التدرج فى رفع سعر المياه بمعنى أن الحكومة عندما تسند لشركة قطاع خاص مسئولية تشغيل وصيانة محطة مياه شرب عليها أن تتفق معها على زيادة غير كبيرة على التعريفة ولن يجد المستهلك مانعا من تحمل الزيادة إذا ماتحسنت الخدمة ولتكن السعر الأولى ٥٠ قرشا للمتر ويرى ان يستمر هذا السعر لفترة تتراوح مابين ٥ إلى ٧ سنوات حتى يصل السعر الى التكلفة الحقيقية على أن تتحمل الحكومة الفارق خلال هذه الفترة الإنتقالية مابين التكلفة الحقيقية والسعر الأولى.

ويقول أنه يمكن أن يتم الإتفاق مع الشركات الخاصة على تشغيل محطات المياه لمدة ٢٥ سنة تعود بعدها الملكية للحكومة.

ويؤكد أن السماح للقطاع الخاص باقتحام هذا المجال تضمن تغطية حاجة الجمهورية من مياه الشرب بشكل سريع جدا إذا ماتم تطبيق نظام الـ B.O.T (إنشاء - تشغيل - نقل ملكية) بحيث يسترد القطاع الخاص ماأنفقه فى الانشاء خلال سنوات التشغيل إلا أن ذلك لم يتم مرة واحدة ولكن على مراحل سيكون أولها هو خصخصة الادارة والتشغيل والصيانة كما يمكن تقديم قروض للقطاع الخاص لإنشاء محطات تشجيعا له على دخول هذا المجال الجديد.

إختلفت الأراء حول الطريقة التى يتم بها خصخصة قطاع المياه أو حتى الابقاء عليه إلا أن الأمر المؤكد ان القاطرة تسير نحو طريقها المرسوم لإفساح المجال للقاطع الخاص ليمارس دور (السقا) فى أزمنة سابقة ولكنه فى هذه المرة (سقا) القرن الحادى والعشرين..

م. فتحى قزمان

الحل لمشكلة المياه هوبيعها بتكلفتها الحقيقية



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد نصر الدين
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع المياة	رقم العـــــدد :	٤٠٧٤٢
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٦/٢٤

فى مؤتمر «السياسة المائية فى مصر بين الترشيد والتسعير»

هل تدخل المياه دائرة الخصخصة ؟

المياه هى العنصر الحاكم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فى نظام اى دولة.. لذا كان مؤتمر السياسة المائية فى مصر بين الترشيد والتسعير الذى عقدته جامعة قناة السويس فرع بورسعيد وعلى مدى اكثر من ١٥ جلسة عمل شهدتها ايام المؤتمر الاربعة والذى عقد فى بورسعيد وتم خلاله مناقشة اكثر من ٢٥ بحثا ودراسة اقتصادية وفنية واجتماعية لقضية المياه بصفة عامة وطرق الترشيد فى الاستهلاك بتحديد تعريفة محددة لتكلفة نقل المياه من قنواتها إلى شبكات التوزيع بصفة خاصة وان كان هناك اجماع من الحاضرين على رفض مبدأ تسعير المياه بصفة مطلقة اذان المياه وإن كان يمكن اعتبارها سلعة اقتصادية نادرة إلا انه وفى نفس الوقت لايمكن معاملتها معاملة بقية السلع التجارية وحتى لايضر بسوقها مبدأ الاحتكار ومن ثم قصر استعمال المياه لجميع الاغراض على المستهلك القادر ماديا فقط وهو نفس المبدأ المرفوض دوليا وحتى لاتقوم بسببه حروب بين الدول التى تملك والتى لاتملك.

لكن ماهى حكاية تسعير المياه فى مصر ؟!

بداية ومن الجلسة الأولى أعلن المهندس محمود السرنجاوى رئيس الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى ان مصر تنتج ٤ مليارات متر مكعب من مياه الشرب سنويا وهى نسبة اعلى من المعدل العالمى وإن كانت تصل فى بعض المحافظات إلى ٤١٥ لترا للفرد يوميا وفى محافظات اخرى يهبط المعدل إلى اقل من ٥٠ أو ٤٠ لترا للفرد يوميا وهو الأمر الذى يسبب خللا فى الهيكل الاستهلاكى للمياه التى يتنازع الهيمنه عليها اكثر من ١٥ جهة بينها حالة من الاشتباك الدائم مما جعل من تقليل الفاقد الذى يصل فى بعض المناطق إلى أكثر من ٥٠٪ عملية تحلية ومعدل الفاقد العالمى السليم لايزيد على ٨٪ فقط والحقيقة الغريبة التى اعلنها المهندس السرنجاوى هى ثبات نسبة معدل استهلاك مجمع التحرير من المياه فى ايام الجمع والاجازات وبقية ايام الاسبوع مما يعنى ان الفاقد مستمر ولايتدارك!

خصخصة أم لا؟!

ولذا طالب المهندس السرنجاوى بانشاء مجلس اعلى المياه لتنظيم عمليات الانتاج والتوزيع والتسعير وإن كان يرجح خصخصة جانب رئيسى من هيكل انتاج وتوزيع المياه ولقترح لذلك مراد فين متميز ين الأول منهما يقضى بأن تظل مكلية الأصول مع الحكومة فى حين تنتقل الملكية الجزئية أو الشاملة بصفة مؤقتة إلى القطاع الخاص من خلال توقيع عقود الخدمات والادارة والايجار حيث ينفذ القطاع الخاص لحساب المالك بعض الخدمات مثل قراءة العدادات وعمل الفواتير وتحصيلها والقيام باعمال الصيانة والاصلاحات العاجلة اما المراد الثانى فبموجبه تظل ملكية الاصول مع القطاع الخاص لفترة يقدم خلالها الخدمة المستفيدين وقد تنتقل الاصول إلى الحكومة أو القطاع الخاص فى نهاية فترة الخدمة أو تنتهى الإصول نهاياتها ومن امثله ذلك عقود BOT.

واذا كانت هذه هى التصورات الخاصة بفتح باب الخصخصة فى مجال مياه الشرب فما هى حكاية الترشيد؟ وكيف نبدؤه؟ ومتى تطبق سياسة التسعيرة؟

الجانب الآخر

أشار المؤتمر إلى ضرورة دراسة بعض الحقائق الاساسية لتنمية المياه والمصادر المائية المتاحة لمصر بكل جوانبها، لذا حشد المؤتمر علماء ومفكرين متميزين لشرح ابعاد هذه القضية وحتى تكون هناك عملية استنارة واسترشاد كاملين عن وضع ودراسة سياسة التسعير من اجل الترشيد وفى مجال مياه الشرب فقط وحتى يطلع كل مواطن فى مصر إلى جانب متخذ القرار وتنفذ السياسة الترشيدية على جميع الامور المتعلقة بهذه القضية الحيوية.

وقد شارك فى المؤتمر الكاتب محمد سيد أحمد والدكتور عبد الملك عودة والدكتور أحمد دويدار رئيس جامعة قناة السويس السابق وخبراء بالسياسة المائية المصرية ومنهم الدكتور ضياء الدين القوصى نائب رئيس المركز القومى لبحوث المياه والدكتور محمد رفيق عبد البارى رئيس معهد بحوث المياه والمهندس يحيى عبد العزيز رئيس مصلحة الرى بوزارة الاشغال العامة والموارد المائية والدكتور جعفر عبد السلام نائب رئيس جامعة الأزهر وخبير القانون الدولى والدكتور بهاء الغمرى رئيس الدراسات السياسية بمجلس الشعب ود. حسن ابو طالب الخبير بمركز الدراسات السياسية بالاهرام، والدكتور فاروق عبد القادر عميد هندسة بورسعيد والدكتور حسين حسن ابراهيم رئيس قسم الاقتصاد بكلية تجارة بورسعيد.

القضية والسياسة الخارجية:

الهب الدكتور حسن ابوطالب حماس المؤتمر ونخبته العلمية المتميزة من اقتصاديين وفنيين عندما عرض حقيقة الجوانب الخارجية الخاصة بعلاقة مصر بدول حوض النيل خاصة فيما يتعلق بما تبذله الجهات المعادية لمصر من اثارة القلاقل بينها وبين دول الحوض بصفة عامة ودولة المنبع بصفة خاصة بهدف نهائى عام هو عدم تمكين مصر من الحصول على نصيب عادل وكاف من مياه النيل لضمان الاستمرارية فى مواصلة عملية التنمية. وطالب الدكتور حسن ابوطالب بأن يكون الحق الشرعى لمصر من هذه الموارد زائدا على ١٣٥ مليار متر مكعب من المياه النيلية سنويا.

هذا اذا وضعنا فى الاعتبار إلى جانب هذه الحقوق تعداد السكان المتزايد فى مصر ومساحة اراضيها الزراعية واختتم الدكتور حسن ابوطالب عرض وجهة النظر هذه قائلا: ان مسألة الاستغلال الامثل لموارد النيل تتوقف على اعتبارات عديدة منها الاستقرار السياسى فى كل دول الحوض والاتفاق الجماعى على التقويم التقييم العادل للحصص المائية والنظر بعين الاعتبار إلى حقيقة ان مصر دولة مصب وليس لديها موارد مائية اخرى كبقية دول الحوض وان التعاون الافريقى هو الاجدى وليس التعاون مع دول من خارج الحوض لاغراض المكايدة السياسية قصيرة النظر.

نظرة خبير سياسي:

واذا كانت مسألة النيل بين مصر ودول الحوض هي من قبيل المسائل الافريقية فان المؤتمر حرص علي استضافة الخبير السياسي الدولى الدكتور عبد الملك عودة الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والذي استطاع ان يضيء ويوضح الرؤية من جوانب كثيرة منها ان قضية المياه ليست من قبيل القضايا العامة بل هي قضية مصيرية، واذا كان النيل لحد روافد السياسة والعلاقة الافريقية المصرية فان الدكتور عبد الملك عودة يري ان التفاهم والتقارب مع الدول الافريقية من واقع المساواة والندية والاحترام المتبادل مهما كانت هناك اختلافات وجهات، النظر يجب ان يظل هو المبدأ السائد واستعرض الدكتور عبد الملك عودة دور المؤسسات المصرية المختلفة في التعاون مع هذه الدول منذ فترات مبكرة من التاريخ الحديث ضاربا المثل بالمدارس والمؤسسات العديدة كالخارجية والري والزراعة والجغرافيا السياسية والأزهر ايضا والتي استطاعت ان تكسب ثقة الأشقاء الافارقة ولذا فهو يطالب بتوثيق وتعميق هذه الصلات بعد ان ادت الصراعات الخاصة بالتنازع بين قطبى العالم في فترة الحرب البارده إلي حدوث وهن وزلزلة في جذور هذه العلاقات.

ومن المعروف ان تشرشل رئيس الوزراء البريطاني في العصر الاستعماري له مقولة توضح هذه السياسية التي بدأت مبكرا للتوفيق بين الافارقة عندما قال: ان نهر النيل كالنخلة جذورها في اثيوبيا «الحبشة» وساقها في السودان وثمارها في مصر!.

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
اسم كاتب المقال : أحمد نصر الدين
الموضوع الفرعي : فى مصر : قطاع المياة
رقم العـــــدد : ٤٠٧٤٢
المصـــــدر : الاهرام
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٨/٦/٢٤

اما الدكتور بهاء الدين الغمري رئيس مركز الدراسات السياسية بمجلس الشعب فهويري ان الأمر أكبر من ذلك وعندما استعرض من تاريخ الحركة الصهيونية وكيف وضعت عينها علي المياه العربية قبل قيام دولتها في فلسطين.

وطالب بضرورة توعية المواطن المصري للحفاظ علي المياه تلك الثروة النادرة وزيادة وعيه عند التعامل معها كمزارع في حقل أو عامل في مصنع أو مستهلك في بيته مطالبا في نفس الوقت بضرورة البحث عن حلول غير تقليدية لحل المشاكل المائية.

البعد السياسي الدولي:

اما الكاتب محمد سيد أحمد فيري ان قضية المياه حقيقية وستزداد تفاقما بالدخول في القرن القادم والربط بين السلام في بقاع كبيرة من العالم وبين توفير المياه العذبة التي يبحث عنها العلم الانساني الان ليس علي الارض فحسب ولكن في المريخ والقمر والكواكب الاخري وهذا يؤكد من وجهة نظره ضرورة الانتباه ودراسة جميع القضايا المائية علي جميع المستويات في مصر التي يجب بدورها ان تشرك البعدين العربي والافريقي في تأمين مواردهما وبالتالي مواردها المائية من خلال تعاون وثيق وفعال وبدون المرور بالتجارب التقليدية غير الناجحة للمشروعات المشتركة بينهما وطالب الخبير السياسي الدولي بضرورة اشتراك العلم المصري والعربي في ايجاد تكنولوجيا عربية خالصة ومتقدمة وممولة من الاقتصاد العربي الضخم سواء لتحلية مياه البحر أو زراعة الصحراء لتوفير الأمن الغذائي.

وطالب العرب بان يمدوا جسورا حقيقية للتعاون الوثيق والحقيقي لتأمين الأمن الغذائي العربي المشترك التي لن يتحقق بدون تأمين البعد المائي مشيرا في نفس الوقت إلي رفض اي محاولات دولية لتسعير المياه أو إيجاد سوق اقتصادية لها لان ذلك سوف يجعل من الحروب التي تهدد العالم بسبب المياه أمرا لامفر منه وذلك بتخ[illegible]ص جزء من الارصدة العربية المخصصة لحل المشكلة المائية من خارج برامج الترشيد ذاتها.

وأكد محمد سيد أحمد ان جميع القوي السياسية في العالم التي تدعو لبيع المياه هي قوي معادية للعرب ولمصر ويجب الانتباه والترصد لمثل هذه المحاولات.

المسألة اقتصاديا:

اما الدكتور حسين حسني ابراهيم رئيس قسم الاقتصاد بتجارة بورسعيد فقد طالب بضرورة النظر لقضية المياه وخاصة مياه الشرب في مصر مع الالتزام بحتمية رفع الكفاءة الانتاجية لوحدات انتاج المياه والترشيد في الاستخدام مؤكدا ان النظرة الاقتصادية للمياه تري انها سلعة ضرورية ليس لها بديل وتحريك اسعارها لن يحجب الطلب ولن يكون له تأثير علي تقييد معدل نمو الاستهلاك ويري ان الخصخصة في مجال المياه لن تحقق اي كفاءة اقتصادية اكثر من تلك التي تستطيعها الدولة لأن حجة الربحية وحتمية تحقيقها من جانب القطاع الخاص سوف تؤدي إلي حدوث خلخلة في الاسعار ، بحيث لايتحمل المواطن البسيط نفس القدر الذي يتحمله المواطن القادر وعلي ان يتحرك هذا السعر مع مستوي الدخل المقابل له. كما انه يؤكد عدم استفادة اي دولة من الدول التي طبقت سياسة تحريك الاسعار أوقف زيادة الاستهلاك لذا فهو يطالب ايضا بضرورة الابقاء علي ملكية الدولة لمرافق المياه والصرف الصحي وان تقتصر الخصخصة علي جانب تحصيل الفواتير أو الصيانة العاجلة والاصلاحات الضرورية.

اما الدكتور ضياء الدين القوصي نائب رئيس مركز البحوث المائية فيري ان حسابات هذه المعدلات تقوم علي أسس واقعية تقدر بحسابات كمية المياه اللازمة لانتاج متطلبات واحتياجات المواطن المصري من الغذاء والكساء والطاقة والشرب ومدي استهلاكه المحسوب من قبل جهات الاحصاء الرسمية المركزية في مصر المحسوبة والمقدرة بدقة ومن خلال برامج حسابية دقيقة.

اما المهندس يحيي عبد العزيز رئيس مصلحة الري فقد استعرض امام المؤتمر أهم ملامح وأبعاد السياسة المائية والاستراتيجية المائية حتي عام ٢٠١٧ مؤكدا ان الموقف المائي المصري قد اقترب بشدة من خط الفقر المائي وان سياسة الاستعواض واعادة استخدام المياة لاكثر من مرة وبعضها طبيعي مثل استعادة مياه الصرف الزراعي في الصعيد إلي النيل مرة أخري وبالمعالجة في الوجه البحري هي التي خففت حتي الآن من حدة المشاكل.

قطاع الكهرباء

الخصخصة

فى مصر

قطاع الكهرباء

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	قطاع الكهرباء والاتجاة نحو التخصيص	أحمد خليل الضبع	ملف الاهرام الاستراتيجى	١٣	١٩٩٨	٢٤٠
٢	١٥ محطة كهرباء قطاعا خاصا حتى عام ٢٠٢٠	المجلة	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٤٣	١٩٩٨/٨/٣	٢٤٦
٣	شركات الكهرباء متى تطرح للبيع ؟	محمد النجار	العالم اليوم	٢٣٩٨	/١٢/١٤ ١٩٩٨	٢٤٨

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضبع
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع الكهرباء	رقم العـــــدد :	١٣
المصـــــدر :	ملف الاهرام الاستراتيجى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

قطاع الكهرباء والاتجاه نحو التخصيص

أحمد خليل الضبع

لقد أصبح قيام الحكومات بخصخصة المشروعات العامة وخاصة فى قطاعى الاتصالات والكهرباء، اتجاهاً عاماً متزايداً فى الآونة الأخيرة، حيث شرعت العديد من دول العالم فى خصخصة مشروعات الكهرباء المملوكة لها، إلى جانب السماح للقطاع الخاص بانشاء المشروعات بنظم البوت وغيرها، هادفة من وراء ذلك لتحقيق العديد من الفوائد، من بينها تخفيض الأعباء عن الموازنات الحكومية، ورفع كفاءة تلك المنشآت، وخاصة فى روسيا ودول الكومنولث وفنزويلا والبرازيل والمغرب، إلى جانب عدد كبير من الدول المتقدمة.

وفى مصر، بعدما حقق قطاع الكهرباء تقدماً ملموساً وخاصة خلال السنوات الماضية، وبالتحديد من عام ١٩٨٢ وحتى الآن، تمثل أهمها فى زيادة القدرة المركبة لمحطات التوليد من خمسة آلاف ميجاوات عام ١٩٨٢ إلى حوالى ١٥ ألف ميجاوات عام ١٩٩٧ وزيادة الطاقة المتاحة من ١٨ مليار كيلووات ساعة إلى ٩٠ مليار. هدفت الحكومة فى إطار برنامج الخصخصة إلى تحويل الهيئات العامة الاقتصادية الحكومية الثلاث والأربعين إلى شركات مساهمة قادرة على زيادة ربحيتها وسداد القروض المستحقة عليها دون الحاجة إلى الاقتطاع من موازنة الدولة، وبما يكفل زيادة مساهمة القطاع الخاص وتحقيق استثمارات قطاع الكهرباء فى الخطة الخمسية الرابعة ٩٧ - ٢٠٠٢، والتى تبلغ نحو ٢٨,٧ مليار جنيه حتى يمكن زيادة الناتج الاجمالى للقطاع من ٤,٢٢ مليار جنيه إلى ٦,١٥ مليار جنيه فى نهاية الخطة.

ولتهيئة الإطار التشريعى لتحقيق تلك الأهداف، أحالت الحكومة فى أوائل مارس الحالى مشروع قانون ببعض الأحكام الخاصة بشركات توزيع الكهرباء، ومحطات التوليد وشبكات النقل وبتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦. وسوف نستعرض فى هذا المقال التطورات التشريعية التى مر بها قطاع الكهرباء، وسمات مشروع القانون الجديد وأهدافه، والأوضاع التشغيلية والمالية لشركات توزيع الكهرباء، وأخيراً مناقشة مستقبل قطاع الكهرباء فى مصر بعد هذا القانون من خلال عرض الايجابيات المتوقع حدوثها بعد العمل به، فضلاً عن طرح عدد من التساؤلات التى أثارها المشروع.

التطور التشريعى :

وقد مر قطاع الكهرباء بتطورات تشريعية هامة، وخاصة منذ بداية السبعينات حيث تم انشاء هيئة كهرباء مصر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦، والذى نص فى ذلك الوقت على أن تتولى الهيئة تنفيذ مشروعات انتاج القوى الكهربائية ونقلها، وإدارة محطات الكهرباء وتشغيلها، وتنظيم حركة الأحمال على الشبكات الرئيسية وتوزيع القوى الكهربائية وبيعها، وإجراء الدراسات والقيام بأعمال الخبرة وتنفيذ المشروعات التى تدخل فى اختصاصها. على أن يتكون رأسمال الهيئة من أموال المؤسسة المصرية العامة للكهرباء المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٥ بالاضافة إلى الأموال التى تخصصها لها الدولة، وتتكون مواردها من المبالغ المخصصة من الدولة، وحصيلة بيع الطاقة الكهربائية، وفروق أسعار التيار الكهربائى التى تلتزم بها الخزانة العامة نتيجة بيع التيار لأغراض التنمية بأقل من التعريفة المعتمدة، وحصيلة نشاط الهيئة ومقابل الأعمال أو الخدمات التى تؤديها للغير فى الداخل أو الخارج، وما توفره الدولة للهيئة من قروض، والتسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها، وأخيراً الهبات والاعانات.

وقد عدلت هذه الاختصاصات بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٤ عقب صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٨٣ بانشاء هيئة القطاع العام لتوزيع القوى الكهربائية، وإشراف هذه الهيئة على شركات التوزيع التى تقوم بشراء وبيع التيار الكهربائى، والتى انشئت بقرارات مجلس الوزراء أرقام ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦ لسنة ١٩٧٨، والتى نصت على أن يكون غرض هذه الشركات هو توزيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين على الضغوط ١١ك.ف، ٣٨٠ فولت، ٢٢٠ فولت، وانتاج وبيع الغاز، وأن تقسم رؤوس أموالها بين المساهمين على النحو التالى: ٧٠٪ لهيئة كهرباء مصر و١٥٪ لوحدات الحكم المحلى و١٥٪ تطرح لاكتتاب المواطنين والعاملين فى الشركة. كما نصت تلك القرارات على قيام هيئة كهرباء مصر بأنشطة لتلك الشركات، هى البحوث والتطوير، والتدريب الفنى والإدارى، والمشتريات الخارجية والتعاقدات الدولية، وعقد القروض الخارجية وإدارة الاستثمارات، وتخطيط عمليات الصيانة الأساسية وأعمال المواصفات القياسية للأعمال الكهربائية، على أن تتحمل تلك الشركات بتكاليف الخدمات التى تؤديها لها الهيئة فى هذا الخصوص.

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
اسم كاتب المقال : أحمد خليل الضبع
الموضوع الفرعي : فى مصر : قطاع الكهرباء
رقم العـــدد : ١٣
المصـــدر : ملف الاهرام الاستراتيجي
تاريخ الصـدور : ١٩٩٨

وهذه الشركات هى :
١- شركة توزيع كهرباء القاهرة، ورأسمالها ٣٣ مليون جنيه، وتغطى مدينة القاهرة وضواحيها وامتدادها فى محافظة القليوبية والجيزة (القاهرة الكبرى)، ومقرها مدينة القاهرة.
٢- شركة توزيع كهرباء مصر الوسطى ورأسمالها ٢٨ مليون جنيه، وتغطى محافظات الفيوم والجيزة وبنى سويف والمنيا وأسيوط والوادى الجديد، ومقرها مدينة المنيا.
٣- شركة توزيع كهرباء الاسكندرية ورأسمالها ٢٣ مليون جنيه وتغطى مدينة الاسكندرية وضواحيها، ومقرها مدينة الاسكندرية.
٤- شركة توزيع كهرباء الوجه البحرى ورأسمالها ٦ ملايين جنيه وتغطى محافظات دمياط والدقهلية والقليوبية وكفر الشيخ والغربية والمنوفية، ومقرها مدينة طنطا.
٥- شركة توزيع كهرباء البحيرة والمناطق الشمالية والغربية ورأسمالها ١.٥ مليون جنيه، وتغطى محافظات البحيرة ومطروح ومديرية التحرير، ومقرها مدينة دمنهور.
٦- شركة توزيع كهرباء القناة ورأسمالها ٦.٥ مليون جنيه، وتغطى محافظات بورسعيد والسويس والاسماعيلية والشرقية والبحر الأحمر وسيناء، ومقرها مدينة الاسماعيلية.
٧- شركة توزيع كهرباء مصر العليا ورأسمالها ١٨ مليون جنيه وتغطى محافظات سوهاج وقنا وأسوان ومقرها مدينه أسوان.
ثم تم تقسيم شركة توزيع كهرباء الوجه البحري إلى شركتين: الأولى شركة توزيع كهرباء شمال الدلتا، والثانية شركة توزيع كهرباء جنوب الدلتا لتصبح شركات التوزيع ثماني شركات بدلا من سبع.
وفى عام ١٩٩١، صدر قانون خصخصة الهيئة رقم ٢٠٣ والذى نص على انشاء الشركة القابضة لتوزيع القوى الكهربائية، ونص فى مادته الثانية على أن تحل الشركة القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليها ومنذ هذا التاريخ أصبحت شركات توزيع الكهرباء تابعة للشركات القابضة وبالتالى وزارة قطاع الأعمال العام بدلاً من وزارة الكهرباء، وذلك بنص القانون. بعدها صدر القرار الوزارى رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٩٢ بتعيين أعضاء الجمعية العامة للشركة القابضة وحدد عضويتهم بالقرار رقم ٣١٧٦ لسنة ١٩٩٥.
وفى عام ١٩٩٣، صدر قرار رئيس مجلس الإدارة ووزير قطاع الأعمال العام رقم ٣٠ بتعديل أسم الشركة القابضة لتوزيع القوى الكهربائية إلى شركة الانشاءات وتوزيع القوى الكهربائية، ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٧ بدمج كل من الشركة القابضة للانشاءات والصناعات الكهربائية (اليجيكت - كهروميكا - هايديليكو - الماكو)، فى الشركة القابضة لتوزيع القوى الكهربائية، ونقل كل من شركات قطاع الأعمال العام التابعة للتشييد (المشروعات الصناعية والهندسية - القاهرة العامة للمقاولات - النصر العامة للأعمال المدنية - الشركة العامة للانشاءات رولان) إلى شركة الانشاءات وتوزيع القوى الكهربائية، وبذلك أصبح عدد الشركات التابعة ١٦ شركة، وحدد رأسمال الشركة المرخص به بمبلغ ١٢٠٠ مليون جنيه، والمصدر بمبلغ ٧٦٩.٦٥٥ مليون جنيه موزعة على ٧٦٩٦٥٥ سهم قيمة كل سهم ١٠٠٠ جنيه، وبلغ عدد العاملين بشركة الانشاءات وتوزيع القوى الكهربائية والشركات التابعة الـ (١٥) ٨٥٤٣٥ عامل (وذلك بعد ما تم بيع ٨٥٪ من أسهم شركة الانشاءات وتوزيع القوى الكهربائية فى شركة الماكو للقطاع الخاص وخروجها من إطار العمل بالقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١).
ثم صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٦ بإجراء تعديل لاختصاص هيئة كهرباء مصر، واهم ما اضافة هذا القانون هو إجازة منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المحليين والأجانب لانشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطات توليد الكهرباء دون التقيد بأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ بشأن منح الامتيازات، تلاه القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والذى جاء مكملاً للقانون السابق فى السماح للقطاع الخاص بإقامة محطات توليد الكهرباء وتوريد الطاقة وبيعها عن طريق شبكة هيئة كهرباء مصر.

سمات القانون الجديد :

وقد أحالت الحكومة فى أوائل مارس الماضى إلى مجلس الشعب مشروع قانون ببعض الأحكام الخاصة بشركات توزيع الكهرباء ومحطات التوليد وشبكات النقل وبتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ والذى يتكون من ٧ مواد وأهم ما جاء به.
١- نقل تبعية شركات توزيع الكهرباء الثمانى من الشركة القابضة إلى هيئة كهرباء مصر.
٢- ضم مناطق الكهرباء السبع بما تشملها من محطات توليد وشبكات نقل إلى شركات توزيع الكهرباء الكائنة فى تلك المناطق مع ضم كل من منطقة كهرباء الدلتا، وما تشملة من محطات توليد وشبكات نقل إلى شركتى توزيع كهرباء شمال وجنوب الدلتا لتندمج المنطقة والشركتان فى شركة واحدة.
٣- زيادة رأسمال الشركات الجديدة المدمجة بمقدار صافى قيمته محطات التوليد وشبكات النقل التى ضمت إليها مع التحقق من صحة تقدير صافى القيمة طبقا للقوانين الصادرة فى هذا الشأن، ويوضع النظام الأساسى للشركات الجديدة بما يتفق وما طرأ عليها من تغيير، ويسرى على هذه الشركات أحكام كل من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضبع
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع الكهرباء	رقم العـــــدد :	١٣
المصـــــــدر :	ملف الاهرام الاستراتيجي	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

٤- تباشر هيئة كهرباء مصر اختصاصات الجمعية العامة لكل شركة من الشركات المدمجة لحين نقل ملكية أسهمها فى ضوء النسبة التى يحددها مجلس الوزراء.

٥- تعديل اختصاصات هيئة كهرباء مصر وأهمها إضافة وظيفة أخرى وهى شراء الطاقة الكهربائية المنتجة من محطات التوليد التى يصرح للمستثمرين المحليين والأجانب بإنشائها، وتنفيذ مشروعات الربط الكهربائى وتبادل الطاقة الكهربائية مع الدول الأخرى إلى جانب جواز ممارسة اختصاصاتها بنفسها أو من خلال الشركات التابعة لها أو شركات المساهمة التى تنشؤها بمفردها أو بالاشتراك مع آخرين، فضلا عن تكوين محفظة الأوراق المالية للهيئة بما تتضمنه من أسهم، وصكوك تمويل وسندات وأية أدوات أو أصول مالية أخرى.

٦- يضاف إلى رأسمال الهيئة أنصبة الدولة فى رؤوس أموال الشركات التابعة للهيئة، أو التى تساهم فيها مع الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد. كما يضاف إلى اختصاصات مجلس إدارة الهيئة الحق فى إدارة محفظة الأوراق المالية للهيئة بيعاً وشراء ، واقتراح تأسيس شركات مساهمة تؤسسها الهيئة بمفردها أو بالاشتراك مع الغير، والقيام بجميع الأعمال اللازمة لتصحيح الهياكل التمويلية ومسار الشركات المتعثرة التابعة لها، واختيار ممثلى الهيئة فى مجالس إدارة تلك الشركات.

أهداف القانون الجديد :

من خلال استعراضنا لأهم ما جاء بالقانون الجديد يتضح لنا أنه جاء ليحقق عدداً من الأهداف أهمها:

١- تحقيق التوازن المطلوب فى النواحى المالية لهيئة كهرباء مصر عن طريق توحيد التوليد والنقل والتوزيع حيث أدى فصلهم فى السابق إلى اختلال الهيكل المالى والقدرات الذاتية المالية للهيئة واضافة اعباء على الخزانة العامة للدولة.

٢- إعطاء الهيئة مرونة أكبر فى إدارة محفظتها المالية ومباشرة اختصاصاتها، سواء بشكل مباشر أو من خلال شركات تنشؤها بما يساعد على تحقيق التوازن المالى فى المستقبل.

٣- إن توحيد التوليد والنقل والتوزيع سيؤدى للاستغلال الأمثل للمنتج. عن طريق التوفير فى تكلفة توليد الطاقة، والاقلال من الفاقد منها، والحفاظ على الصيانة الواجبة للشبكات النهائية للتوزيع حيث بلغ الفاقد فى الطاقة عام ١٩٩٦/٩٥ ما نسبته ٨,٧٥، ٩,٢٢٨، ٨,٧١١، ٩,٠٥٨، ٦,٣٤٥، ٩,١٠٩، ٨, ٨,٧٥٣، ٨,٨٨٧ فى شركات توزيع القاهرة والاسكندرية والقناة وشمال الدلتا وجنوب الدلتا والبحيرة وشمال الصعيد وجنوب الصعيد على التوالى وبمتوسط بلغ ٨,٤٨٪ للشركات الثمانية.

٤- رفع كفاءة ايصال الخدمة للمستهلك، حيث أن الربط بين التوليد والنقل والتوزيع النهائى، إنما يتم حسب كفاءة نقل الشبكات التى يضخ فيها التوليد جميعه وينقل إلى شبكة التوزيع النهائى للجهد المنخفض بما يحقق التنسيق بين التوزيع على شبكات الجهد العالى، وكذلك توفير امكانات تأمين الطاقة للمنطقة التى يتوازن فيها التوليد مع الاحتياجات، سواء بالانخفاض أو الزيادة خاصة فى فترات الذروة، ومن ثم يتم الاستفادة من الطاقات الفائضة بين المناطق المختلفة.

أوضاع شركات التوزيع :

قبل الحديث عن آثار القانون الجديد، فإنه من الضرورى أن نتعرف على الأوضاع المالية والتشغيلية للشركات التى ستتحمل مسئولية التوليد والنقل والتوزيع فى المرحلة القادمة:

أولاً: أوضاع التشغيل :

لقد حدث تطور كبير فى معدلات توزيع الطاقة الكهربائية عن طريق تلك الشركات، وذلك للتطورات الكبيرة التى شهدتها معدلات نمو الاستهلاك، ويكفى أن نشير إلى زيادة استهلاك الطاقة بنسبة ٨,١١٪ عام ١٩٩٦/٩٥ مقارنة بالعام السابق حيث حققت الجهات الحكومية أعلى معدلات لنمو الاستهلاك بنسبة نمو بلغت ١٢,٩٥٪ تليها المحلات التجارية والمرافق العامة والمنازل، ثم الزراعة والصناعة بنسب ١٢,٥٢، ١٢,١٥، ٨,١٨، ٧,٥٣، ٥,٠٥٪ على التوالى. كذلك حدثت زيادة كبرى فى عدد المشتركين حتى وصل عددهم إلى حوالى ١٣,٦ مليون مشترك حوالى ٩٥٪ منهم مشتركون للاستهلاك المنزلى والباقى موزعين على قطاعات الصناعة والزراعة والمرافق العامة والاستخدامات الأخرى. أما عن نمط الاستهلاك طبقاً للهيكل التعريفى، فقد بلغت نسبة الاستهلاك المنزلى ٤٤,٤٣٪ والانارة العام ٦,٩٧٪، والاستخدامات أكثر من ٥٠٠ ك.ف ٢٦,٨٦٪، والمحلات التجارية ٣,٢٪ والزراعة ٢,٤١٪ ثم باقى الأغراض ١٦,٠٦٪.

أما عن العمالة فيبلغ اجماليها فى الشركات الثمانية حوالى ٧١ ألف عامل موزعين بنسب ٢٣,٥، ١٤، ١٥,٢، ١٠، ١١,٥، ٧,٥، ٩,٧، ٨٪ فى شركات القاهرة والاسكندرية والقناة وشمال الدلتا وجنوب الدلتا والبحيرة وشمال الصعيد وجنوب الصعيد على التوالى.

ثانياً: الأوضاع المالية :

ولاشك أن الأوضاع المالية لتلك الشركات ستكون أحد أهم المحددات التى ستلعب دوراً فى اركان قيام

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضبع
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع الكهرباء	رقم العدد :	١٣
المصدر :	ملف الاهرام الاستراتيجي	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

الحكومة بطرح نسب من أسهم تلك الشركات للبيع، خاصة وأن الدلائل تشير إلى أن النية منعقدة على طرح ٢٠٪ من الأسهم فى البورصة. وحقيقة فإن الأوضاع المالية لتلك الشركات تثير القلق، وهو ما يتضح من استعراضنا لبعض المؤشرات الواردة بالتقرير السنوى للشركة القابضة لعام ١٩٩٦/٩٥ وأهمها:

- انخفاض معدل العائد على الاستثمار إلى ٢,٧٪ وهى نسبة منخفضة جداً بالمقارنة بمعدلات الفائدة على الودائع فى البنوك والتى تصل إلى حوالى ١٠٪، فضلاً عن اتجاهها للانخفاض حيث كانت ٣,٥٪ عام ١٩٩٥/٩٤.
- انخفاض معدلات الربحية إلى اجمالى المبيعات بلغت ٤,٥٪ مقارنة بالحد الأدنى المقبول من الناحية الاقتصادية والذى يبلغ حوالى ٨٪، فضلاً عن اتجاه ذلك المؤشر للانخفاض أيضاً حيث كان ٥,٣٪ العام السابق.
- انخفاض معدل دوران الأصول وكذلك معدل دوران الأصول المتداولة إلى أقل بكثير من النسب المقبولة اقتصادياً.
- التدنى الشديد لنسب السيولة فى تلك الشركات حيث تصل إلى ٠,٩ مما يترتب عليه عسر مالى ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة أهمها طول فترة تحصيل المبيعات الآجلة إلى ما يقارب العام فى حين أن الفترة المقبولة لا تزيد عن شهر، وهو ما يؤدى إلى قيام تلك الشركات بعدم التسديد فى المواعيد وطول فترة الرفع أيضاً لتصل إلى ٣٠٠ يوم.
- الارتفاع الكبير فى نسبة الديون إلى اجمالى الأصول حيث تصل النسبة إلى ٧٢,٩٪، ويرجع ذلك لتضخم اجمالى مديونيات شركات التوزيع حتى وصلت إلى حوالى ٦,٦ مليار جنيه. وفى مقابل ذلك فإن تلك الشركات دائنة للغير بمبلغ كبير، يزيد عن ٥,٦ مليار جنيه.

مستقبل قطاع الكهرباء فى ظل القانون الجديد :

بالرغم من أن القانون الجديد لم يأت بتغيرات جذرية باستثناء ما يتعلق بدمج جهات التوليد والنقل والتوزيع فى شركة واحدة، إلا أنه أثار العديد من التساؤلات فى مختلف القضايا المتعلقة بمستقبل الطاقة الكهربائية فى مصر. ولعل هناك قدراً من الاتفاق على أن القانون الجديد سيؤدى إلى تحقيق عدد من الأهداف الايجابية والتى من أهمها خفض الأعباء التى تتحملها الموازنة العامة تجاه هيئة كهرباء مصر، وتقليل الفاقد فى الطاقة، وتحسين كفاءة توصيل الخدمة للمستهلكين، إلى جانب أن عودة شركات التوزيع لتبعية هيئة كهرباء مصر بدلاً من الشركة القابضة ووزارة قطاع الأعمال العام هو تصحيح للأوضاع. فمن الناحية المالية، فالهيئة هى الجمعية العمومية الحقيقية لتلك الشركات حيث تمتلك ٧٠٪ من أسهمها. ومن الناحية الفنية فإن من الطبيعى أن تؤول للهيئة سلطتا الإشراف المالى والفنى حتى يمكن التنسيق بينهما، وبما يضمن تحقيق نتائج التشغيل والميزانية بصورة أكثر كفاءة مما سوف يساعد الهيئة على اصلاح أوضاع تلك الشركات من النواحى المالية والفنية.

فضلاً عن ذلك، فقد سمح القانون والقوانين السابقة للقطاع الخاص والشركات الأجنبية بانشاء محطات توليد الكهرباء بنظام البوت، والاستثمار فى الشراء وأسهم تلك الشركات، عندما يتم طرح حصص من أسهمها للبيع فى البورصة سيترتب عليه عدد من الفوائد، أهمها زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية فى مجال الطاقة الكهربائية فى مصر، مما سيؤدى إلى تخفيف الأعباء عن الموازنة العامة فى تحمل تكاليف انشاء محطات التوليد فى المستقبل خاصة الارتفاع الكبير فى تكاليف انشاء تلك المحطات، حيث تصل تكلفة انشاء المحطة إلى ٧٠٠ مليون دولار، وهو ما يصعب توفيره من موارد محلية ولاسيما وأن الحكومة تتبع سياسة تهدف إلى تضييق الاقتراض الخارجى فى أضيق الحدود. بالاضافة إلى أن حصيلة بيع أسهم تلك الشركات ستؤدى إلى توافر موارد للنقد لحل مشكلة السيولة التى تعانى فيها تلك الشركات، وبالتالى ستمكنها من اصلاح هياكلها التمويلية واستكمال أعمال الصيانة والتطوير، فضلاً عن أن دخول شركات عالمية كبرى للعمل فى مصر سيؤدى إلى نقل الخبرة والتكنولوجيا المتقدمة، ولعل استعراضنا لتجربة قيام القطاع الخاص بانشاء محطات توليد الكهرباء نظام BOOT، سيحمل بعض الدلائل الايجابية. فقد قررت الحكومة منذ ما يقرب عن العام السماح للقطاع الخاص بانشاء محطة لتوليد الكهرباء بنظام (البوت) بسيدى كرير بطاقة قدرها ٦٥٠ ميجاوات، على أن تؤول ملكيتها للحكومة خلال مدة تتراوح ما بين ٢٠، ٢٥ عاماً تم تصفيتها إلى تسع شركات كبرى فازت إحداها بالعطاء بسعر توليد للطاقة بلغ ٢,٦ سنت طوال مدة العقد على أن تلتزم وزارة البترول بتوريد الغاز للشركة بسعر ١٤,١ قرش للمتر المكعب لكل كيلووات ساعة، مما يعد مؤشراً ايجابياً على إقبال الشركات العالمية للاستثمار فى قطاع الكهرباء المصرى، وهو ما شجع الحكومة فى الحقيقة على الاقبال على خطوة الدخول بجدية فى خصخصة شركات توزيع الكهرباء، وكذلك طرح عشرة محطات أخرى لتوليد الكهرباء بنظام (البوت) للقطاع الخاص وهى ست محطات بخارية بشرم الشيخ والعريش وسفاجا وخليج السويس والضبعة وتوشكى، ومحطة بطاقة الرياح بالزعفرانة ومحطتان غازيتان بالنوبارية وشمال القاهرة ومحطة أخرى بجبل الجلالة بالسويس.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضبع
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع الكهرباء	رقم العـــــدد :	١٣
المصـــــــدر :	ملف الاهرام الاستراتيجى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

واخيراً، فإن القانون أعطى لمجلس الوزراء الحق فى تحديد النسبة من أسهم الشركة التى ستطرح تساؤلات للبيع، وهو ما سيحقق المرونة المطلوبة فى بيع تلك الشركات بحسب ظروف الشركة وظروف العرض والطلب وغيرها من العوامل.

أما على صعيد التساؤلات التى يثيرها مشروع القانون، فمعظمها يتعلق بما ستؤول له الأوضاع فى حالة دخول القطاع الخاص، وما هى الطريقة المثلى لهذا الدخول وكيف يمكن للحكومة ممثلة فى هيئة كهرباء مصر القيام بدورها الجديد على أكمل وجه وأهم هذه التساؤلات هى:

– هل سيؤدى دخول القطاع الخاص إلى ارتفاع أسعار الكهرباء فى المستقبل، خاصة وأن شركات التوزيع فى ظل القطاع العام تحملت حوالى ٣٠٠ مليون جنيه نتيجة بيع الكهرباء بسعر منخفض لقطاع الزراعة وللمواطنين الذين يستهلكون أقل من ١٠٠ كيلووات. أم ستفلح الخطط التى أعلنتها الحكومة للحفاظ على أسعار الكهرباء فى مصر عن طريق خفض تكلفة التشغيل باستبدال المازوت بالغاز الطبيعى، بالاضافة إلى التصنيع المحلى لمحطات الكهرباء والذى وصلت نسبته إلى ٩٠٪، فضلاً عن التمويل الذاتى لانشاء المحطات الكهرباء، وعدم الاعتماد على القروض؟

– هل ستقوم الحكومة قبل طرح تلك الشركات للبيع بفض اشتباكات المديونية بينها وبين الهيئة والشركات، حيث أن الشركات دائنة للحكومة ووزارة البترول دائنة للشركات، فى حين أن الحكومة دائنة للهيئة والهيئة دائنة للشركات؟ أم أن الحكومة ستسدد ديونها من حصة بيع أسهم الشركات بعد بيعها؟

– هل يعنى التزام الشركة الأجنبية المسند إليها عملية انشاء محطة سيدى كرير بنظام البوت بتوريد الكهرباء بالدولار وبشراء الغاز بالجنيه، أنها تراهن على انخفاض قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار فى المستقبل بما يعنى تحقيقها لأرباح اضافية ناتجه عن تغير سعر الصرف؟

– هل يكفى قيام الحكومة بانشاء أمانة فنية لتنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك وتعميم نشر أجهزة لمراقبة التلوث والانبعاثات الحرارية، فى تدعيم السلطات الرقابية على القطاع الخاص المتوقع ظهورة فى قطاع الكهرباء؟

– فى دراسة لمعهد اكسفورد لدراسات الطاقة عن العلاقة بين طبيعة الملكية والكفاءة فى تشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية تم اجراؤها على عينة من الشركات موزعة على ١٤ دولة متقدمة، لم تؤكد النتائج أن القطاع الخاص أكثر قدرة من الحكومة أو القطاع العام على خفض التكلفة. فهل يعنى ذلك أن الخصخصة لن تؤدى إلى زيادة الكفاءة أم أن هناك خصوصية للحالة المصرية خاصة وأنه لازالت هناك تساؤلات مثارة فى تلك الدول حول الشكل المناسب لنقل الملكية ودور الدولة فى المستقبل فى هذا القطاع؟

– كيف استعدت الحكومة لمواجهة الأعباء المالية والفنية والادارية الناتجة عن دمج المناطق بما تشمله من محطات توليد وشبكات نقل إلى شركات التوزيع.

– هل سيؤدى طرح مجموعة من محطات توليد الكهرباء بنظام البوت بالتزامن مع طرح أسهم تلك الشركات إلى تعطيل عملية بيع الأسهم، أم سيتوقف ذلك على نظرة الشركات الأجنبية للاستثمار فى المحطات والشركات على أنهما بديلان أم متكاملان؟

أوضاع الدائنية والمديونية لشركات التوزيع

	القاهرة	الاسكندرية	القناة	شمال الدلتا	جنوب الدلتا	البحيرة	شمال الصعيد	جنوب الصعيد	الاجمالى
حسابات للشركة لدى الغير *	٢٣٠٩٣٥٤	٤٩٥٩٢٩	٦٤٩٦٦٥	٤٥٧٢٩١	٤٥٧٨٥٧	٣٢٤٦٨٨	٤١٦٦٦٧	٥٦٤٢١٧	٥٦٧٥٦٦٨
حسابات للغير لدى الشركة #	٢٥١٠٦٩١	٦٦٩٥٧٨	٧٨١٤٨٢	٥٥٧٨٦٦	٥٥٠٥٤٥	٣٩٨٨٥٤	٥٢٨٥٤٩	٦٠٢٥٦٧	٦٦٠٠١٣٢
صافى الدائنية	-٢٠١٣٣٧	-١٧٣٦٤٩	-١٣١٨١٧	-١٠٠٥٧٥	-٩٢٦٨٨	-٧٤١٦٦	-١١١٨٨٢	-٣٨٣٥٠	-٩٢٤٤٦٤

* يشمل الاقراض طويل الاجل والاستثمارات فى الاوراق المالية والمدينون والحسابات المدينة المختلفة والنقدية بالصندوق والبنك

يشمل القروض طويلة الاجل والسحب على المكشوف والدائنون والحسابات الدائنة المختلفة

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضبع
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع الكهرباء	رقم العــــدد :	١٣
المصـــــدر :	ملف الاهرام الاستراتيجى	تاريخ الصــدور :	١٩٩٨

المؤشرات المالية للشركات التابعة

البند	شركات التوزيع	
	فعلى ٩٤/٩٥ Actual 94/95	فعلى ٩٥/٩٦ Actual 95/96
معدل العائد على الاستثمار Rate of return on investment	3.5	2.7
معدل ربحية / المبيعات net profit current activity	5.3	4.5
معدل ربحية / الاجور net profit Wages	57.3	46.7
معدل دوران الاصول Total assets turnover	0.6	0.6
نسبة الديون / إجمالى الاصول Debit ratio Total assets	71.1	72.9
إجمالى الأصول/حق الملكية Total assets Equity	7.1	7.8
نسبة التداول Current ratio	1	1
نسبة السيولة Liquidity ratio	0.9	0.9
معدل دوران الاصول المتداولة Current assets turnover	1	0.9
معدل دوران الخصوم المتداولة Current liabilities turnover	1	0.9
النتيجة الجارية / أجر Current activity Wages	10.787	10.456
فترة التحصيل (يوم) Payment Period (day)	288	328
فترة الدفع (يوم) Collection Period (day)	230	300



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع الكهرباء	رقم العـــدد :	١٥٤٣
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٨/٣

لانها تجربة جديدة تخوضها مصر ..
ولانها بداية دخول القطاع الخاص مجالات ظلت طوال السنوات الماضية حكرا على الدولة .
ولان الامر يمس قطاعا حيويا فى اقتصادنا
كان لابد لنا من اجراء هذا الحوار
المتحدث كان المهندس ماهر اباظة وزير الكهرباء والطاقة .. والتوقيت كان عقب توقيع عقد انشاء اول محطة لتوليد الكهرباء بتنفيذ وتشغيل القطاع الخاص الذى تم الاسبوع الماضى بمجلس الوزراء .
كان يهمنا ان نتعرف علي الخلفيات التى سبقت هذه الخطوة الهامة التى تدخل بها مصر مرحلة جديدة .. مرحلة تعطى فيها الدولة دفعة كبيرة للقطاع الخاص للمشاركة فى عمليات التنمية باختلاف مجالاتها . وكان يهمنا ايضا التعرف على حقوق وواجبات كل طرف فى تلك الاتفاقية .. وكان يهمنا ايضا التعرف علي مدى استمرارية هذا النظام .. نظام الـ .B.O.T وهو النظام الذى يسمح للقطاع الخاص بانشاء مشروعات البنية الاساسية وادارتها ثم تسليمها للحكومة بعد عدد معين من السنين .
المهندس ماهر اباظة لم يبخل علينا بالمعلومات والتفاصيل الدقيقة التى سبقت التوصل الي تلك الاتفاقية وحدثنا عن خطته الطموحة لانشاء ١٥ محطة كهرباء بنظام الـ .B.O.T خلال الاثنى عشر عاما القادمة .
وفى النهاية زودنا بكم هائل من الخرائط عكست رؤيته لمستقبل الشبكة الكهربائية لمصر والمنطقة خلال العشرين عاما القادمة .



فى حوار مع وزير الكهرباء حول الـ .B.O.T

١٥ محطة كهرباء .. قطاعا خاصا حتى عام ٢٠١٠

فى البداية سألنا المهندس ماهر اباظة وزير الكهرباء والطاقة عن بداية التفكير فى انتهاج نظام الـ .B.O.T لتنفيذ مشروعات الكهرباء

فقال : لقد وفرت الدولة خلال الخمسة عشر عاما الماضية التمويل اللازم لهيئة كهرباء مصر من المؤسسات المالية الدولية والمحلية للقيام بالتوسعات المطلوبة فى قطاع الكهرباء ولكن ازاء التغيرات والتحويلات فى المناخ الاقتصادى العالمى ولتخفيف العبء على كاهل الدولة والوزارة فى الحصول على قروض اضافية لمواجهة توسعات التوليد بالهيئة فى المراحل المقبلة وتمشيا مع ما اتجه اليه العالم مؤخرا من بناء مشروعات الكهرباء من القطاع الخاص وتشجيع الدولة لبرامج الخصخصة وتهيئة المناخ اللازم لها ومسايرة التيار العالمى فقد قررنا منذ اكثر من عامين ادخال نظام الـ .B.O.T فى قطاع الكهرباء

وبالفعل هيأت الدولة المناخ اللازم لتنفيذ هذا القرار باصدار القوانين التى تسمح بمشاركة القطاع الخاص فى تلك المشروعات ثم تم اختيار الموقع المناسب لانشاء اول محطة كهرباء بهذا النظام فى سيدى كرير وتم اعداد المواصفات لانشاء محطة مكونة من وحدتين قدرة كل منهما ٣٢٥ ميجاوات بواسطة فريق مكون من خبراء هيئة كهرباء مصر ومكتب استشارى عالمى وطرحت المناقصة العالمية فى ٢٠ مايو ١٩٩٧ ودعا لها احد عشر متناقصا تم اختيارهم على ثلاث مراحل من اربع وخمسين شركة عالمية متخصصة فى هذا المجال وقام المتناقصون بزيارة الموقع وتقدموا بحوالى ٧٥٠ سؤالا تم الرد عليها جميعا بوضوح تام وفى ١٥ اكتوبر الماضى تم فتح مظاريف تسع شركات تقدمت بعروضها لهذا المشروع . ومنذ ذلك الوقت بدأت الهيئة والمكتب الاستشارى فى تحليل وتقييم هذه العروض .

واسأل المهندس ماهر اباظة عن معايير تقييم تلك العروض واسس المفاضلة بينها.

فاجابنى بانه تم تشكيل عدة لجان لتقييم عروض المتناقصين من خبراء المكتب الاستشارى وهيئة كهرباء مصر وقامت هذه اللجان بتحليل ومقارنة العروض - كل فى اختصاصها - من النواحى التسعيرية والقانونية والتمويلية والفنية بناء على معايير التقييم التى نصت عليها شروط المناقصة .

وكان احد هذه المعايير تخصيص ٨٠٪ من درجات التقييم لسعر شراء الطاقة و٢٠٪ من درجات التقييم للنواحى القانونية والتمويلية والفنية

ويرجع المهندس ماهر اباظة السبب فى ذلك التقسيم الى ان للسعر اهمية خاصة حيث ان كل سنت فى سعر شراء الكيلو وات ساعة يناظر ٤٠ مليون دولار سنويا .

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي : فى مصر : قطاع الكهرباء
رقم العـــــدد : ١٥٤٣
المصـــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
تاريخ الصـدور : ١٩٩٨/٨/٣

نشـترى الكهرباء من القطـاع الخاص بـ ٨,٥ قرش والسعر ثابت لمدة ٢٠ عـامـا !

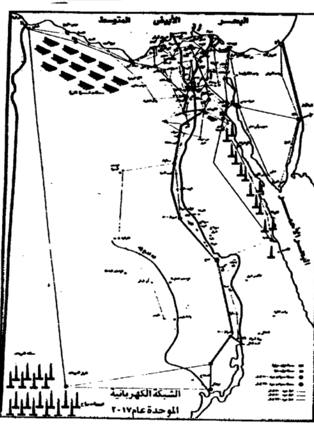
وبناء على تلك المعايير - كما يقول وزير الكهرباء - فقد جاءت شركة « انترجين - بكتل » فى المركز الاول وبدأت مرحلة التفاوض معها للوصول الى افضل الشروط فى الاتفاقيات التى وقعناها معها وهى اربع اتفاقيات الاولى اتفاقية شراء الطاقة بين الشركة وهيئة كهرباء مصر والثانية اتفاقية توريد الوقود بين الشركة وشركة الغازات المصرية والثالثة اتفاقية حق الانتفاع (تأجير الارض) بين الشركة وهيئة كهرباء مصر والرابعة اتفاقية الضمان بين الشركة والبنك المركزى المصرى .

وعن اهم الشروط التى جاءت بالاتفاقيات والتى تمثل التزامات كل طرف تجاه الاخر كان سؤالنا لوزير الكهرباء

فقال : تم الاتفاق على ان تقوم الشركة بانهاء جميع الاتفاقيات الخاصة بالتمويل والانشاء والتشغيل فى ١٩٩٩/٥/١ على أن يتم البدء فى انشاء المشروع فى ديسمبر ١٩٩٨ وان يكون تاريخ التشغيل التجارى للمحطة ديسمبر ٢٠٠١ .

اما عن مدة الالتزام فقد اتفق على أن تكون ٢٠ سنة يتم بعدها نقل ملكية المحطة الى هيئة كهرباء مصر خالية من جميع الالتزامات والرهون وبالمواصفات الفنية المحددة باتفاقية شراء الطاقة وتقوم الهيئة بالمراجعة الدورية للصيانة السنوية للمحطة . كما تقوم الشركة باجراء عمرة شاملة للمحطة فى السنة الاخيرة قبل نقلها للهيئة وبذلك تعود المحطة الى وزارة الكهرباء بلا مقابل وبنفس القدرة الاصلية .

واخيرا فيما يتعلق بسعر شراء الكهرباء، فوفق الاتفاقيات فان الاجمالى العام لسعر وحدة الطاقة المشتراة من المحطة يبلغ ٢.٥٤ سنت /ك.و.س وهو مايعادل ٨.٥ قرش لكل كيلووات / ساعة ويعتبر السعر ثابتا طوال مدة الالتزام .



الشبكة الكهربائية الموحدة عام ٢٠١٧

وبمناسبة الحديث عن السعر فقد وصفه وزير الكهرباء بانه ارخص الاسعار بهذا النظام على المستوى العالمى ولم يسبق لأية دولة فى العالم التوصل اليه . وفى تحليله لاسباب الحصول على ذلك السعر المتميز يقول المهندس ماهر اباظة ان ذلك يرجع الى خمسة اسباب رئيسية : اولها منح المستثمرين العديد من المزايا والضمانات بصدور قانون حوافز وضمانات الاستثمار ثم هناك مساندة الحكومة للمشروع المتمثلة فى تقديم ضمان من البنك المركزى لمدفوعات هيئة كهرباء مصر . وثالثا : فقد تم تشجيع المستثمرين على استخدام الامكانيات المحلية من المعدات والعمالة وايضا التمويل كما ان هناك الثقة فى الاقتصاد المصرى وفى كفاءة قطاع الكهرباء فى التعامل مع المشروع واخيرا الاستعانة باستشارى عالمى فى هذا المشروع ادى الى مزيد من الثقة .

واخيرا نسال المهندس ماهر اباظة عن امكانية الاستمرار فى الاخذ بنظام الـ B.O.T. لانشاء محطات الكهرباء .

فقال ان خطة الوزارة تتضمن خمسة عشر مشروعا يتم انشاؤها بنفس النظام لمقابلة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية لتغذية المشروعات القومية الكبرى فى غرب خليج السويس وشرق التفريعة وتوشكى والمدن والمجتمعات العمرانية والصناعية والزراعية الجديدة فى سيناء والبحر الاحمر وجنوب الوادى والساحل الشمالى والنوبارية وقد تم بالفعل الاعلان عن مشروعى غرب خليج السويس وشرق التفريعة ويجرى حاليا تحليل العشرين عرضا التى تقدمت وسوف يتم الاعلان عن باقى المشروعات خلال الاشهر القادمة

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد النجار
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع الكهرباء	رقم العـــــدد :	٢٣٩٨
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/١٢/١٤

شركات الكهرباء

متى تطرح للبيع؟

قال المسئولون: قبل نهاية العام
وأكد الخبراء: مستحيل قبل 4 أشهر

على الرغم من اعـلان الحكومة المصرية خلال مؤتمر «اليورومني» الذى عقد فى القاهرة فى شهر سبتمبر الماضى عن خصخصة شركة توزيع كهرباء القاهرة خلال شهر من تاريخه الا ان ذلك لم يحدث حتى الان.. ولم يتم تقييم اصول الشركة وسعر الطرح.. ولم يتحدد موعد الاكتتاب رغم مرور حوالى 3 أشهر.

حدثت تطورات جديدة حيث اعلن عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال ان شركات توزيع الكهرباء السبع الموجودة فى مصر سوف يتم دمج محطات توليد الكهرباء الموجودة فى منطقة كل شركة توزيع معها لتكوين شركات جديدة للتوليد والتوزيع وبعد ذلك تتم عملية التخصيص.

صعوبة التقييم ودراسات دمج التوزيع والتوليد وراء التأخير

ونظرا لتشعب عمليات التقييم ودخول اكثر من جهة وعدم الاتفاق على الطريقة التى سيتم بها التقييم فإن خبراء شركات الاوراق المالية يؤكدون ان طرح شركة كهرباء فى البورصة المصرية لن يتم قبل شهر ابريل القادم فى احسن الاحوال واذا مضت عمليات التقييم والطرح بشكل جيد، وهو ما يعنى ان التصريحات السابقة لوزير قطاع الاعمال ورئيس هيئة سوق المال ورئيس البورصة عن خصخصة شركة كهرباء خلال العام الحالى هو كلام على الورق فقط.

وتأتى اهمية شركات الكهرباء من انها تقدم سلعة يزداد عليها الطلب ولاشك ان عملية دمج شركات التوزيع مع محطات الطاقة تزيد من اهمية هذه الشركات ويصل رأسمال شركات التوزيع السبع قبل دمجها مع محطات توليد الطاقة الكهربائية وحسب اخر ميزانية فى 30 يونيو 1997 الى 670 مليون جنيه واصولها الثابتة 4,4 مليار جنيه وايراداتها السنوية 5,54 مليار جنيه وهو ما يوضح الاهمية الكبرى لهذه الشركات نظرا لمعدلات الربحية العالية والتى تتزايد باستمرار بالاضافة الى ارتفاع الطلب على السلعة اى انها شركات تنتج سلعة ذات سوق مستقر ومتزايد، وهى الاسباب التى جعلت بعض المؤسسات الدولية تضغط فى اتجاه خصخصة هذه الشركات، وتنتظرها شركات الاوراق المالية العالمية الكبرى والشركات المحلية بفارغ الصبر.

وعن اهمية خصخصة شركات الكهرباء وتوقعات الطرح. اكد محمد فؤاد العضو المنتدب لشركة «كابكس» لادارة الصناديق ان التصريحات بشأن خصخصة اسهم الكهرباء خلال فترة وجيزة كانت سابقة لاوانها، من قبيل الاستهلاك فهذه الشركات لم يتم تعيين رؤساء مجالس ادارتها الا من اسبوعين فقط كما ان التقييم لم يتم بعد ويأخذ فترة طويلة، بالاضافة الى تحديد السعر المقترح ومضاعف الربحية والوقت المناسب للطرح، واذا تم الطرح خلال شهر ابريل القادم فهذا جيد ولا ينتظر ان يتم تداول شركة كهرباء فى البورصة قبل منتصف العام القادم!! ومن المستحيل ان يتم طرح شركة كهرباء خلال العام الحالي.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد النجار
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع الكهرباء	رقم العـــدد :	٢٣٩٨
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/١٢/١٤

اشار محمد فؤاد الى ان هذه النوعية من الشركات يحتاجها السوق بشدة وتنتظرها المؤسسات المالية العالمية والمحلية وتأخرت كثيرا، وسوف يعمل تواجدها على زيادة عمق واتساع السوق انها تضيف رؤوس اموال لن تقل عن 50 مليار جنيه للبورصة بالاضافة الى جذبها للمؤسسات الاجنبية والعربية.

واكد عيسى فتحى العضو المنتدب لشركة «المستقبل للوساطة» ان الحماس اثناء مؤتمر «اليورومني» ووجود المستثمرين الاجانب ادى الى خروج التصريحات عن خصخصة الكهرباء لكن الاعلان وعدم التنفيذ يضر بعمليات التخصيص ويلقى بظلال على مصداقية الحكومة. والمسالة تحتاج الى توقيت لان التقييم واختيار الشركة التى تقيم لم يتم بعد، وهل اختيار الشركة التى ستقيم سيتم بمظاريف مغلقة ام بأمر مباشر؟

يضيف عيسى ان دخول شركة كهرباء للبورصة خلال العام الحالى مستحيل ولن يتم ذلك قبل 4 اشهر. وهذه الشركات لن تحتاج الى ضامن للطرح لان السوق تنتظرها بشدة والبضاعة الجيدة تباع بسهولة وبدون اى مشاكل.

وقال نشات عبدالعزيز العضو المنتدب لشركة المصريين فى الخارج ان هناك مشكلة فى التقييم الذى يستغرق وقتا، ويجب ان يكون هناك وضوح فى نشرات الاكتتاب، وهذه الامور ايضا تستغرق وقتا وبالتالى فمن المستحيل خصخصة شركة كهرباء قبل نهاية العام الحالي.

واشار عصام مصطفى للحل المالى باحدى شركات الوساطة الى وجود تضارب فى التصريحات بشأن خصخصة شركة كهرباء وتضارب حول عناصر تعتبر هيكلية فى قرار طرح اى شركة مثل دراسات الاندماج الخاصة بدمج شركات التوزيع ومحطات التوليد بالاضافة الى الوقت الذى يستغرقه التقييم والاعداد للطرح وليست الاهمية هى قرار طرح شركات الكهرباء. ولكن مصداقية التصريحات حول الطرح وتحديد مواعيد واضحة وشفافية فى عمليات الطرح.

وطالب عصام مصطفى بضرورة اعداد منهج عمل واضح وواقعى وتدريجى يتم الالتزام بتنفيذه وتوفير جميع الاليات للتنفيذ قبل اى تصريح..

واشار الى صعوبة خصخصة اى شركة كهرباء خلال العام الحالى نظرا لصعوبة التقييم ودراسات الدمج ورغم سهولة الترويج.

واكد الخبير الاقتصادى طارق عامر ان خصخصة شركات الكهرباء ستعطى قوة دافعة للبورصة المصرية وسيكون لها اثارها الايجابية على تحسين الخدمة ورفعها عن كاهل الدولة، وفى نفس للوقت فإن احتفاظ الدولة بالجانب الاكبر من اسهم القطاع سوف يجعلها العامل المحدد لاسعار الخدمة.

محمد النجار

الخصخصة

فى مصر

قطاع العمران والسكان

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الحصول على مسكن رخيص هل يصبح حلما مستحيلا مع الدخول فى عالم الخصخصة (١)	أحمد عصمت	الاهرام	٤٠٢٣٧	١٩٩٧/٢/٤	٢٥٠
٢	الحصول على مسكن رخيص هل يصبح حلما مستحيلا مع الدخول فى عالم الخصخصة (٢)	أحمد عصمت	الاهرام	٤٠٢٤٠	١٩٩٧/٢/٧	٢٥٢

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد عصمت
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع العمران والسكان	رقم العـــــدد :	٤٠٢٣٧
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٢/٤

الحصول على مسكن رخيص هل يصبح حلما مستحيلا مع الدخول فى عالم الخصخصة؟

فى الوقت الذى يستمر فيه تنفيذ برنامج الخصخصة اعلنت الحكومة اكثر من مرة حرصها على تحقيق التوازن الاجتماعى ودعم مشاركة القطاع الخاص فى التنمية وتعويض كل الفئات المتضررة من نقل ملكية شركات قطاع الأعمال إلى القطاع الخاص فإن كثيرا من المخاوف قد راود البعض ازاء تنفيذ برنامج الخصخصة لشركات الإسكان التى توفر المساكن الرخيصة لمحدودى الدخل باسعار زهيدة وبالتقسيط فى معظم الاحوال .. هل تستمر هذه التيسيرات مع نقل ملكية هذه الشركات للقطاع الخاص أم هل تكون الخصخصة نهاية لاحلام الباحثين عن المسكن الرخيص الذى يلائم احتياجات القطاع الاعظم من المواطنين امام تطلعات القطاع الخاص الذى يهدف إلى الربح دائما؟

كثير من التوقعات اتجهت إلى ان القطاع الخاص سيحرص على اقامة الفيلات والشقق الفاخرة بأسعار باهظة بعد خروج الشركات الحكومية من دائرة المنافسة... بينما يتوقع آخرون ان تكون الخصخصة فرصة للمزيد من المنافسة وزيادة المعروض من الوحدات السكنية وبالتالى تنخفض الأسعار.

الصفحة الاقتصادية تبدأ حوارا مع الخبراء لاستقراء آفاق المستقبل بالنسبة لمسيرة الخصخصة فى قطاع الاسكان.

الخبراء يقولون:

القطاع الخاص أفضل.. والمنافسة ستؤدى لخفض الأسعار

تحقيق:
أحمد عصمت

فى البداية يقول الدكتور حسن كامل راتب رئيس جمعية مستثمرى شمال سيناء انه بالرغم من التوقعات بان مؤشر الاسعار سيتجه للارتفاع مع استمرار اجراءات خصخصة شركات الاسكان التابعة للدولة حاليا فإن هذا الارتفاع لايعنى فى رأيى وجود اخطاء او عيوب فى الاتجاه إلى الخصخصة نفسه لأن نقل الملكية للقطاع الخاص هو بمثابة اعادة الشىء إلى اصله وعودة للمسار الطبيعى لحركة التنمية فى مجال الاسكان لاصلاح الخلل الذى ترتب على اقحام الدولة نفسها فى هذا المجال فترة الستينيات من خلال قوانين الاسكان وتخفيض الايجارات والتأمينات وغيرها مما أدى إلى تعطيل آليات السوق فتولدت مشكلة الاسكان نتيجة فشل هذا القطاع ـ مثل غيره من القطاعات الاخرى كالصناعة والزراعة ـ بسبب تحمل الحكومة مسئولية أمور تخرج عن اختصاصها.

وهذا يؤكد ان مشكلة الاسكان فى مصر ليست مشكلة بناء مساكن وانما التشخيص السليم لها يدفعنا للرجوع إلى بداياتها حيث ان المشكلة لم يكن لها وجود فى الماضى بل على العكس كان هناك اقبال على الاستثمار العقارى من الناس انفسهم، وكان هناك نوع من البذخ المغالى فيه فى اعمال البناء الذى لم يقتصر على المساكن فقط بل القبور ايضا وكان الاقتصاد المصرى يعيش فترة انتعاش ضخمة حينما كان يعتمد على القطاع الخاص، وكان هناك فائض فى ميزان المدفوعات لصالح مصر ولكن بدلا من انشغال الدولة بمسئولياتها السيادية فقط كالأمن القومى والدفاع وتطوير المجتمع فإنها شغلت نفسها بمسئوليات أخرى شغلتها عن مهامها الاصلية وكان قطاع الاسكان واحدا من هذه الأمور التى تدخلت فيها الدولة تدخلا غير محسوب ولامنطقى فأحجم الناس عن البناء... ونحن نسأل هل من المنطق والعدالة ان نرى الآن وحدة سكنية فى جاردن سيتى مساحتها ٤٠٠ متر مثلا وإيجارها ٦ جنيهات شهريا؟!!

ويستطرد الدكتور حسن راتب قائلا انه من الخطأ ان يتصور البعض ان دخول الدولة مجال الاسكان قد اسهم فى حل المشكلة وانما العكس فان قيام الدولة ببناء بعض الوحدات السكنية قد حل مشكلة بعض الفقراء ولكن القطاع الاكبر من الناس لم تحل مشكلتهم.

وهذا يعنى انه كان حلا جزئيا كما ان اسعار الوحدات التى كانت تبنيها الشركات الحكومية لم تحقق التوازن فى السوق ولكنها أسعار طبيعية ترتبط بالتكلفة كما ان اداء هذه الشركات كان اداء ضعيفا فى ظل الادارة الحكومية خاصة من ناحية ملاءمة مساكن الحكومة للمواصفات الفنية.

ويرى رئيس جمعية مستثمرى شمال سيناء أن الحكومة تستطيع المساهمة فى حل مشكلة الاسكان ليس من خلال ملكية الشركات ولكن من خلال رفع ايديها عن الاسكان، وكذلك من خلال العمل على تسهيل استخراج تراخيص البناء وان تشجع المساكن الاقتصادية عن طريق اعفائها من الضرائب ومنحها الاراضى بأسعار زهيدة وان تساعد فى إنشاءات البنية الاساسية لهذه الاراضى ولامانع من فرض رسوم مرتفعة على تراخيص المبانى الفاخرة وتوجيه هذه الرسوم للمساكن الاقتصادية كنوع من التكافل الاجتماعى وان تكون مهمة الدولة الرقابة على اعمال البناء.



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد عصمت
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع العمران والسكان	رقم العـــــدد :	٤٠٢٣٧
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٢/٤

شركات مصرية

اما الدكتور حسنى حافظ عبدالرحمن الخبير الاقتصادى والوكيل الاول لبنك الاستثمار القومى ورئيس مجلس ادارة شركة الشمس للاسكان والتعمير فيرى ان اعمال خصخصة شركات الاسكان الحالية يمكن ان تؤدى إلى تخفيض فى اسعار بيع الوحدات السكنية فى حالة بيع شركات الاسكان للمصريين فقط دون غيرهم من الجنسيات الاخرى وهو الامر الذى سيؤدى للتنافس بين شركات القطاع الخاص القائمة حاليا لزيادة العرض من الوحدات السكنية وبالتالى تنخفض الاسعار.

ويستطرد قائلا لقد ناديت منذ فترة طويلة بان يكون البيع للمصريين فقط اما بالنسبة للعرب والاجانب فهناك العديد من المشروعات العملاقة الجديدة المضمون ربحيتها باكثر من سعر الفائدة بالبنوك التجارية ومصر فى امس الحاجة لهذه المشروعات الكبيرة خاصة فى مجال المجمعات الزراعية والصناعات المختلفة وصناعة السياحة من اجل امتصاص فائض العمالة والقضاء ولو بصفة جزئية على مشكلة البطالة وزيادة الصادرات وخفض الواردات لان مشكلتنا هى الفجوة الكبيرة المتمثلة فى العجز فى الميزان التجارى.. فإذا بيعت شركات الاسكان على الاقل لمصريين دون غيرهم فسيتحقق هذا التنافس بين الشركات المصرية.

ويتضح ذلك اذا علمنا كما يقول الدكتور حسنى حافظ ان الطلب على الاسكان فى مصر حتى عام ٢٠١٠ يقدر بحوالى ٤.٣ مليون وحدة سكنية مع الاخذ فى الاعتبار الوحدات السكنية المغلقة وغير المستغلة ولذلك وجب ان تتضافر الجهود لاختراق هذه المشكلة والتغلب عليها من اجل حلها.

اما الاجانب وغيرهم فيهدفون بالدرجة الاولى لتحقيق عائد سريع ويلجأون لبيع الاسهم بعد رفع اسعارها من اجل جنى ارباح طائلة بلغت فى بعض الشركات إلى مايزيد على ١٠ اضعاف سعر السهم عند الشراء كما حدث بالنسبة لاسهم شركة مصر الجديدة والقانون يسمح لهؤلاء الاجانب بتحويل هذه الارباح للخارج اما المصريون الوطنيون فمن المؤكد انهم سيحرصون على تعظيم استثماراتهم عندما يحققون ارباحا نتيجة مايتولد عن الشركات المشتراة.

ويقول ان الاجانب والعرب اذا ارادوا الاستثمار بحق من الوجهة الاقتصادية السليمة فيمكنهم الاتجاه إلى المشروعات العملاقة مثل مشروعات جنوب الوادى وغيرها خاصة ان مصر من اكثر الدول استقراراً وامناً للمستثمرين.

ويضيف الوكيل الاول لبنك الاستثمار انه يجب الا ننسى انه لم تكن هناك مشكلة اسكان عندما كانت شركات الاسكان فى الماضى مملوكة للقطاع الخاص بل على العكس كان هناك فائض فى الوحدات السكنية ولذلك فان القطاع الخاص هو اكثر القطاعات التى يمكنها اقتحام المشكلة الاسكانية بشرط ان يكون للدولة دور اشرافى على عمليات التنفيذ وان يلتزم القطاع الخاص بالتخطيط التاشيرى المعتمد من الدولة.إلا ان الدكتور حسنى يضيف قائلا لااعتقد أنه يوجد شئ اسمه مسكن رخيص.. ومسكن غال وانما هناك تكلفة فالدولة توفر الارض.. والقطاع الخاص يجب ان يتحمل المرافق الرئيسية ولاتتحملها الدولة.. وفى حالة حصول القطاع الخاص على الارض باسعار رمزية فان التكلفة ستقل لان الارض هى العنصر الحاكم فى تحديد تكلفة الوحدة السكنية.

ويرى الدكتور حسنى حافظ انه من العدل الا تدعم الدولة المستثمرين الذين يتعاملون مع الفئات من ذوى الدخول المرتفعة بل يجب على المستثمرين ان يشاركوا الدولة فى دعم الاسكان للفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط بان يحدد لهم سعر المتر بالتكاليف الفعلية المحملة بجميع انواع المرافق (٢٠٠ جنيه للمتر) وهذا يحقق لهم عائدا اقتصاديا يصل إلى اكثر من ٢٥٪ نتيجة ارباحهم المتولدة من بيع الفيلات. وان تباع الاراضى للشركات والافراد الذين يبنون مساكن اقتصادية باسعار رمزية لاتتعدى ٢٠ جنيها للمتر المربع مع وضع الضوابط التى تلزم هذه الشركات والافراد بعدم المتاجرة فى الاراضى واستغلالها فى اغراض اخرى.



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد عصمت
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع العمران والسكان	رقم العـــــدد :	٤٠٢٤٠
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٢/٧

الحصول على مسكن رخيص
هل يصبح حلما مستحيلا فى عهد الخصخصة

٢

الخطة الطموحة لتنفيذ برنامج الخصخصة تستهدف وضع مصر على خريطة الاستثمار العالمى ومضاعفة معدلات التنمية بتعميق مشاركة القطاع الخاص.. ومع تطبيق البرنامج على شركات الاسكان الحكومية بتحويل ملكيتها للقطاع الخاص تثار بعض المخاوف من ان يصبح الحصول على مسكن رخيص حلما مستحيلا بعد انسحاب شركات الدولة التى كانت تطرح الوحدات السكنية بأسعار زهيدة وبالتقسيط بينما تترك الساحة خالية لشركات القطاع الخاص التى لن تهتم سوى بتحقيق الارباح فقط، كما ستحرص على اقامة الفيلات والمساكن الفاخرة بدلا من الوحدات الاقتصادية التى تلائم السواد الاعظم من محدودى الدخل..

د. ميلاد حنا

- **الخبراء يواصلون استقراء ملامح سوق الاسكان**
- **رئيس شركة المعادى للاسكان: المنافسة ستدفع القطاع الخاص لخفض أسعاره وبناء الوحدات الاقتصادية**
- **مطلوب تضافر الجهود لتقليل تكلفة المساكن**

تحقيق :
احمد عصمت

الصفحة الاقتصادية بدأت أمس فى طرح آراء الخبراء وتوقعاتهم حول سوق الاسكان بعد تنفيذ برامج الخصخصة واليوم تواصل حواراتها للاجابة عن هذه التساؤلات التى تدور حول مدى امكانية تحقيق التوازن الاجتماعى وضبط اسعار المساكن مع عدم الاخلال ببرامج الخصخصة خاصة ان الدولة تحرص دائما على علاج الآثار الاجتماعية الناجمة عن الاتجاه إلى الخصخصة.

فى البداية يرى السيد احمد جعفر رئيس مجلس ادارة شركة المعادى للتنمية والاسكان التابعة لقطاع الاعمال العام ان شركات الاسكان فى عصر الخصخصة لن تكون مهمتها الربح فقط على حساب المستفيدين من المشروع السكنى.. لان الربح اصلا لن يتحقق إلا بطرح الوحدات السكنية التى تلائم الشريحة الاساسية من الجمهور بالاسعار والمواصفات التى تتفق مع امكانياتهم واذواقهم واحتياجاتهم وهى لن تستطيع تسويق انتاجها إلا بتقديم التيسيرات اللازمة التى تغرى عملاءها بالتقدم لشرائها. وعلى سبيل المثال لو افترضنا وجود وحدة سكنية قيمتها ١٥٠ الف جنيه طرحتها احدى الشركات للبيع فانها ستجد عزوفا من المواطنين عن شرائها، ولكن نفس الوحدة السكنية بنفس مواصفات يمكن ان تجد اقبالا كبيرا من المواطنين للتعاقد عليها فى حالة عرضها للبيع بالتقسيط وبمقدم يتراوح بين ٢٠ و٣٠ الف جنيه مثلا.. وهذه قاعدة لا خلاف عليها ولن تتغير سواء قبل او بعد الخصخصة ولهذا فان من مصلحة شركات الاسكان فى عهد الخصخصة ان تتنافس فيما بينها على تسويق انتاجها من الوحدات السكنية والترويج لها لجذب المشترين وسيكون المستفيد فى النهاية هو المواطن نفسه. ويرى رئيس الشركة انه لايجب ان نغفل العمق الاجتماعى لدى القيادات الفنية والادارية لشركات القطاع الخاص فى المستقبل فهم مصريون بالدرجة الاولى ويدركون هموم ومشكلات شعبهم وقادرون على ترجمة هذه المشكلات فى صورة مشروعات ملائمة تفى باحتياجات المواطنين ويضيف قائلا انه ليس من المتوقع ان تتجه شركات الاسكان فى عهد الخصخصة إلى بناء الفيلات والمنتجعات فقط لان هذه المنشآت بحكم طبيعتها تشكل احتياجات طائفة محدودة ومعدودة من طبقات المجتمع ولا تمثل المجتمع كله ومع مرور الوقت فان السوق ستصل إلى اقصى طاقتها الاستيعابية منها (درجة التشبع) وبالتالى فان الشركات ستعاود التركيز مرة اخرى على الوحدات التى تلائم السواد الاعظم من المواطنين وهم محدودو الدخل.

وحول امكانية الحصول على مسكن رخيص يقول رئيس شركة المعادى ان مسألة الرخص أو الغلاء مسألة نسبية فى مجال انشاءات الاسكان فان العبرة هنا تكون بعناصر التكلفة الفعلية التى تحدد السعر النهائى للوحدة السكنية وعلى سبيل المثال فان تكلفة مشروع الاسكان ترتبط بسعر الارض ومواد البناء وفترة التنفيذ والتمويل البنكى الذى يساعد ادارة المشروع على طرحه بتيسيرات تتيح للشركة استرداد قيمة التكلفة ودفع دورة رأسمالها بصورة اسرع.. وبالتالى فلو ان هناك رغبة لدى المجتمع فى تيسير حصول المواطن على المسكن بسعر معقول فان الجهود ينبغى ان تتضافر لتقليل تكلفة تلك العناصر التى ذكرناها، وهذا يعنى ان الرخص او الغلاء للوحدة السكنية لا يرجع لطبيعة الادارة سواء كانت قطاعا عاما او خاصا وانما العبرة بتقليل التكلفة.. ولذلك فان الخصخصة لن تؤدى لاختفاء المسكن الرخيص وانما الامر مرهون برغبة المجتمع نفسه فى حل مشكلة السكن من عدمه.

دعم البشر

اما الخبير المعمارى الدكتور ميلاد حنا فيقول انه بالنظر لشركات القطاع العام التى كانت تابعة لوزارة الاسكان نجد انها تنقسم لعدة مجموعات كانت كلها تساهم بدرجات متفاوتة فى سياسة الاسكان الحكومية بهدف توفير المسكن لبسطاء الناس اولها شركات الاسكان فى مجال الاراضى مثل شركات مدينة نصر ومصر الجديدة والمعادى وكانت كلها تعمل على بيع الاراضى بأسعار زهيدة تصل إلى قيمة التكلفة وساهم ذلك فى توفير الاراضى للطبقات الشعبية والطبقات المتوسطة وعلى سبيل المثال وفرت شركة مدينة نصر الاراضى فى الستينات والسبعينات بأسعار للمتر يتراوح بين ٢ و٦ جنيهات للمتر وحينما نقل اختصاصها بالقانون لوزارة قطاع الاعمال ارتفعت اسعار الاراضى وقفزت إلى ٢٠٠ و٣٠٠ جنيه للمتر للربح. ومؤخرا عندما تم خصخصة هذه الشركات قفزت اسعار اسهمها قفزة هائلة لان المكاسب المتوقعة نتيجة بيع الاراضى سوف ترتفع مرات ومرات وهذا سيكون له آثاره البعيدة على مشكلة الاسكان.

اما المجموعة الثانية من شركات الاسكان فهى الشركات التى تتولى مشاريع الاسكان مثل شركات التعمير والمساكن الشعبية والشمس والقاهرة وغيرها وكانت تقوم بتمويل وانشاء وحدات سكنية للاسكان الشعبى وكان يتم تسعير هذه المساكن بتكلفتها مع اضافة هامش ربح يتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪ وفى هذا الاطار قدمت هذه الشركات آلاف الوحدات السكنية

الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : أحمد عصمت
الموضوع الفرعي : في مصر : قطاع العمران والسكان — رقم العدد : ٤٠٢٤٠
المصدر : الاهرام — تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٢/٧

د. ميلاد حنا:

آليات السوق سترفع أسعار الأراضي ومواد البناء

يجب توجيه الدعم للبشر وليس للوحدات السكنية

للطبقات محدودة الدخل فيما كان يسمى مساكن منخفضة التكاليف ثم مساكن الطبقات المتوسطة لما يسمى الجمعيات التعاونية، إلا ان هذه الشركات اصبحت تسعى إلى الربح وادى هذا لخروج الطبقات الشعبية والمتوسطة من سوق الاسكان الحكومي.

وثالث مجموعة من هذه الشركات هي شركات مواد البناء وكانت اساسا للاسمنت وحديد التسليح وقد ارتفع سعر الاسمنت تدريجيا إلى ان استقر حول رقم ٩٠ جنيها للطن و٨٠٠ جنيه لطن حديد التسليح وكانت هذه الاسعار توفر هامش ربح معقول للشركات وعندما استقلت هذه الشركات وتم خصخصة بعضها ارتفع سعر الاسمنت إلى مايزيد على ٢٠٠ جنيه للطن وجدير بالذكر ان اسعار الاسهم للشركات التي تم تخصيصها ارتفعت ارتفاعا هائلا في البورصة مما يدل على ازدياد ارباحها بشكل كبير.

اما شركات المقاولات وهي الشريحة الرابعة من هذه الشركات فكانت تلتزم بعدم زيادة تكلفة المتر المربع على ٩٩ جنيها وكانت تعوض نقص عائداتها من خلال عمليات اخرى يزيد فيها هامش الربح وعندما استقلت هذه الشركات ايضا وتم خصخصة بعضها فان تكلفة المباني قد قفزت من ١٥ الف جنيه للشقة إلى ضعف هذا الرقم، كما هو حادث في بعض المشروعات التي تبنيها الدولة حاليا.

ومجمل القول ـ كما يقول د ميلاد حنا ـ ان مخطط خصخصة الشركات التي تعمل في مجال الاسكان ستؤثر تاثيرا كبيرا على التوازن الاجتماعي لان اليات السوق سترفع اسعار الاراضي واسعار مواد البناء وسيؤثر كل ذلك على التكلفة النهائية للوحدة السكنية مما يخرج الطبقات الفقيرة وايضا المتوسطة من سوق الاسكان الذي يبنيه القطاع الخاص.

ولحل هذه المشكلة يرى ان تقوم الدولة بعمل نظام (موازي) بتوفير الدعم لكل من المساكن التي تقوم بانشائها المحليات او القطاع الخاص من أجل توفير المساكن بايجارات لاتزيد على ٣٠٪ من إجمالي دخل الاسرة.. ولهذه الامور كلها قواعد معمول بها ومعترف بها في معظم دول أوروبا الغربية والاتجاه إلى تقديم هذا الدعم للمواطن من خلال مبدأ دعم البشر بدلا من دعم الحجر اي توجيه الدعم للمواطن نفسه وليس للمسكن.

ويضيف الدكتور ميلاد حنا قائلا ان ما اثلج صدورنا هو ما اعلنه الدكتور عاطف عبيد وزير الدولة للتنمية الادارية وقطاع الاعمال مؤخرا في اجتماعات الجمعيات العمومية للشركات القابضة والذي ذكر ان الدولة لن تقوم بالخصخصة او تتنازل عن حقها في الشركات بما يزيد على ٥٠٪ إلا للشركات التي تقدم تكنولوجيا عالية يقدمها من القطاع الخاص وقد ذكر صراحة ان الشركات التي تعمل في مجال تقسيم او بيع الاراضي او شركات المقاولات التي تعمل في مجال انشاء الاسكان الشعبي لاتقدم تكنولوجيا عالية.. وبالتالي اذا وافقت الحكومة على خصخصتها ستظل مالكة لاكثر من ٥٠٪ لان هذا هو سلاحها الوحيد للتحكم في اسعار الاراضي وحتى يمكن ان تحد من المضاربات الشديدة التي يمكن ان يقوم بها القطاع الخاص اذا ترك السوق له وحده.

الخصخصة

فى مصر

قطاع السياحة والفنادق

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	فنادق قديمة للبيع	ايمان مطر	العالم اليوم	٢٠٣٧	/١٠/١١ ١٩٩٧	٢٥٤
٢	خصخصة الفنادق فى عمر مكرم	حسن عامر	العالم اليوم	٢٢٠٦	١٩٩٨/٥/٤	٢٥٧

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ايمان مطر
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع السياحة والفنادق	رقم العـــــدد :	٢٠٣٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/١٠/١١

«الفكرة تحت الدراسة والقرار بنهاية ديسمبر»

فنادق قديمة للبيع

■ مختار طنطاوى: النيل هيلتون من أعلى الفنادق الخاضعة للتقييم والبرج أقلها

■ المفاضلة بين عروض مجموعة مستثمرين أو تكوين شركات مساهمة

■ د. محمود سالم: لا نسعى لجذب المستثمر الاستراتيجى إلا فى حالات معينة

■ محمد بكير: لم يتم بيع أى فندق حتى للآن بخلاف الميريديان وشيراتون القاهرة.



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ايمان مطر
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع السياحة والفنادق	رقم العـــدد :	٢٠٣٧
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/١٠/١١

□ **تحقيق ـ ايمان مطر:**

لم تحظ عملية بيع باهتمام من قبل مثلما حظيت عملية بيع الفنادق التابعة للقطاع العام.

وقد كثرت التكهنات وتضاربت الآراء للخبراء المهتمين والمستثمرين فمنهم من ينادى بتشجيع البيع لمستثمر رئيسى نظراً لحاجة بعض الفنادق لمزيد من التوسعات والتجديدات مثل الفنادق ذات الثلاث والاربع نجوم وهذه التوسعات تحتاج لتمويل ضخم لايستطيع القيام به إلا القطاع الخاص ومنهم من يطلق صيحة تحذير من اتباع هذا الاسلوب ويضعون الكثير من الشروط الصعبة لذلك منها التاكد من جنسية المستثمر الرئيسى وشركائه وتوافر الخبرة اللازمة له فى هذا المجال وهناك من يصر على تخفيض قيمة اصول هذه الفنادق بنسبة 5٪ او 10٪ حتى يتسنى بيعها وذلك لتوافر عشرات الحالات المماثلة فى الاسواق المنافسة بانحاء العالم.

واخيراً هناك من يطالب بتكوين شركات مساهمة تضم مجموعات من الفنادق وطرح اسهم هذه الشركات للاكتتاب العام فى البورصة فلمن ستكون الغلبة؟ واين ستتجها الحكومة فى برنامج خصخصة وبيع الفنادق وهل سيتم طرحها دفعة واحدة مما يؤدى لعملية اغراق وتدنى ثمنها ام ستتبع جدولا زمنيا لذلك هذا ما سنحاول استكشافه من خلال السطور القادمة ومن محاوراتنا مع المسئولين عن عملية تقييم هذه الفنادق.

ويشرح مختار طنطاوى عضو احدى لجان اعادة التقييم ونائب رئيس فندق سميراميس انتركونتننتال اهم سمات برنامج اعادة التقييم وهى التاكد من الناحية الفنية للمنشأ ومدى سلاحيته من الناحية المستقبلة [illegible]ا بالنسبة للاراضى فقد كان [illegible]وقعها هو السمه الرئيسية [illegible]تقييم.

ويضيف قائلاً فى بعض المواقع سهلت لنا ندرة الاراضى بها فى وضع اسس اعادة التقييم وتتم عملية التقييم ذاتها بواسطة مكاتب استشارية متخصصة واحياناً كنا نعيد تقييم الاراضى مرة أخرى حتى تصل لسعر عادل نظرا لالتزام الحكومة فيما بعد بالبيع بالسعر الذى نحدده لذلك كان يهمنا الآ تكون الاسعار مغالى فيها حتى لايهرب المستثمر وايضاً الا تكون اقل من قيمتها الحقيقية حتى لاتسبب خسارة للبلد. وقد نجحنا فى زيادة قيمة بعض الفنادق بمبلغ نصف مليار جنيه.

وقد طلبنا فى احد اجتماعاتنا مع الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال مد مهلة التقييم من ثلاثة شهور إلى ستة شهور وذلك لمنحنا فرصة اكبر لاجراء دراسات متكاملة من خلال الزيارات الميدانية والاطلاع على الميزانيات.

وعن اسلوب اعادة تقييم الفنادق التاريخية يقول مختار طنطاوى يختلف بالطبع اعادة تقييم الفنادق التاريخية عن الفنادق الاخرى فهى تزخر بمقتنيات نادرة واثرية لاتعوض فمثلاً نقوم حالياً بتقييم فندق منيل بالاس واضطررنا بالاستعانة بخبراء مختصين فى الزراعة لتقييم مجموعة الاشجار النادرة المنتشرة فى حديقته لذلك من المفروض اذا تم عرض هذه الفنادق للبيع انه يتم وضع شروط قاسية على المشترى بحيث لايغير من معالم هذه الفنادق مثل سور فندق منيل بالاس أو قصر محمد على أو يخربون من حديقته التى تضم نباتات نادرة وعن اغلى فندق تم تقييمه يقول:

يعتبر فندق النيل هيلتون اغلى الفنادق التى تم تقييمها وفى المقابل حقق فندقا البرج والنيل اقل قيمة بين الفنادق.

واعتقد ان عملية طرح هذا الكم من الفنادق للبيع دفعه واحدة قد تؤدى إلى عملية اغراق مما يسبب صعوبة فى بيعها ولكن لو تم هذا الطرح على مراحل استراتيجية معينة ويتم وضع اولوية للفنادق فى الطرح سيكون هناك فرصة اكبر للحصول على الاسعار المناسبة.

أما د. محمود سالم مستشار وزير قطاع الاعمال فهو يحبذ تكوين شركات مساهمة جديدة تضم مجموعة من الفنادق المتنوعة فى القيمة وايضاً من الناحية الجغرافية (القاهرة ـ اسوان ـ الاسكندرية) بحيث يتم ضمان دخل مستمر لها طوال العام ولا تتاثر بمواسم معينة ثم تطرح هذه الشركات اسهمها للتداول فى البورصة.

ويضيف قائلا: عندئذ ساضمن تقييما دقيقا لسعر السهم نظراً لحساب عنصر المخاطرة بالإضافة للتوقعات المستقبلية للدخل المنتظر لهذه السلسلة من الفنادق.

وعن موقف المستثمر الاستراتيجى من عملية بيع الفنادق فى مصر يقول: المستثمر الاستراتيجى اضيف كتعبير ادى ضمن ادبيات الخصخصة ونحن لانسعى لجذب المستثمر الاستراتيجى إلا فى حالات معينة مثل بيع شركات متعثرة وتحتاج لتكنولوجيا جديدة وضخ اسواق كثيرة فى هيكلها الانتاجى وتحتاج لاعادة تشكيل فى خطوط انتاجها.

ولذلك فالمستثمر الاستراتيجى يريد دافعا قويا جداً للتقدم للشراء.

واعتقد ان فكرة المستثمر الرئيسى مستبعدة فى الفنادق بسبب واحد وهى ان العنصر الحاكم فى ادارة الفنادق هو شركات ادارة الفنادق العالمية بغض النظر عن مدة عقود الادارة لان العامل المؤثر فى عملية الفندقة ه اسلوب التشغيل والترويج والتسويق السياحى والذى لايستطيع القيام به إلا شركات معروفة عالميا.

فمثلاً فندق رمسيس هيلتون على الرغم من ملكيته لاحدى الشركات الاستثمارية إلا ان الادارة تابعة لشركة هيلتون العالمية.

وعن اسلوب تقييم الفنادق وهل كان مغالى فيه ام لايقول د. مخمود سالم الاسلوب الاساسى فى تقييم الفنادق هو القيمة الاستبدالية بالإضافة لمستوى الفندق وعدد نجومه فمثلاً تتكلف الغرفة فى فندق خمس نجوم مبلغ 300 الف جنيه وهكذا لا استطيع استخدام اسلوب التدفقات النقدية فى الفنادق لانها مرتبطة بعملية المناخ السياحى فى مصر فمثلاً الموسم السياحى عام 91/90 كان يعانى من انهيار ولا استطيع القياس عليه كمؤشر [illegible]سيم فهناك تذبذب فى النشاط والرواج السياحى لذلك الاضمن هو اتباع مبدأ القيمة الاستبدالية وقد استقرت اللجنة الوزارية المتخصصة على مبدأ ان قيمة اراضى الفندق تتراوح بين 15٪ إلى 20٪ من قيمة المنشآت الفندقية عليه.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ايمان مطر
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع السياحة والفنادق	رقم العـــــدد :	٢٠٣٧
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/١٠/١١

وعن طرح الفنادق التاريخية البيع يقول: حتى الآن الفكرة رهن الدراسة وهناك آراء تنادى بأن يتم بيع 40٪ من ملكية هذه الفنادق وتظل النسبة الاكبر فى يد الشركة القابضة وهناك من يحبذ انشاء شركة قابضة لهذه الفنادق وطرح اسهمها فى البورصة وعن منادلة البعض لتخفيض قيمة الفنادق حتى يتم بيعها يقول: لايجوز بيع الاصل باقل من السعر الذى حددته لجنة اعادة التقييم وهذه المقولة خطأ واعتقد ان اقبال صناديق الاستثمار الاجنبية وايضاً المصرية على تغطية اى اكتتاب لشركات قطاع الاعمال لهو اكبر دليل على صحة تقييمنا لهذه الشركات.

واخيراً يبلور محمد بكير مستشار الخصخصة لرئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للاسكان والسياحة والسينما الكثير من الامور فيقول: لم يتم بيع اى فندق حتى الآن اللهم إلا فندق الميريديان والذى تم بيعه منذ سنوات وايضاً فندق شيراتون القاهرة والذى بيع باكثر من قيمته المقدرة ويعد من اكثر الصفقات الناجحة بكل المقاييس وقد انتهينا تقريباً من تقييم الفنادق واصبح لدينا قيم معتمدة بحيث نعلم من أين نبدأ وما هو اسلوب البيع نفسه وهل سنبيع هذه الاصول اصل اصل مثلما حدث فى فندق شيراتون القاهرة أم سيتم تجميعها فى مجموعات متجانسة من حيث عوامل كثيرة وهم 11 عاملا اهمهم نوع الاصل نفسه إذا كان منشأ عائما او عاديا وحتى ينتهى عقد الادارة والمكان الجغرافى للاصل والهدف من تكوين هذه المجموعات هو ضم الفنادق قوية الاداء مع المتوسطة الاداء بحيث يتم بيع الجميع وهناك خياران للبيع فى هذه الحالة اما البيع لمجموعة من المستثمرين والخيار الآخر ان يتم تكوين شركات مساهمة وكل هذه الخيارات لازالت امام صاحب القرار ومن المنتظر ان يتكون لدينا صورة واضحة عن بيع الفنادق فى الاسبوع الثالث من ديسمبر.

وبالطبع لن يتم طرح هذا الكم الهائل من الفنادق فى فترة واحدة وإلا لن يكون هناك فهم فى الاقتصاد والسوق بالطبع سيكون هناك ذكاء فى طرح هذه المجموعات حتى لاتهبط قيمتها.

قلت: سعت الحكومة للترويج لبيع الفنادق فى مؤتمر اليورومنى والذى عقد فى القاهرة فى الشهر الماضى فهل حقق المؤتمر النجاح المرجو منه فى هذا الصدد؟

يقول محمد بكير: اقيم المؤتمر اساساً للترويج وقد عرضنا ما لدينا من خلال تواجدنا فى المؤتمر وقد حدث رد فعل تمثل فى كثرة الاتصالات اليومية التى لاتنتهى بالاضافة لطلبات الشراء المتلاحقة وقد اطلع اكثر من 1700 شخص على معلوماتنا التى نبثها فى شبكة الانترنت مما يعنى ان المؤتمر قد منحنا فرصة للتعامل مع المستثمرين ومنحهم المعلومات اللازمة لهم واستشفاف نبضهم وهو شئ مهم بالنسبة لتقييمنا للبيع.

هل صحيح ان طرح الحكومة للاراضى فى المناطق الساحلية الجديدة بسعر منخفض للغاية قد اثر على عملية بيع الفنادق تأثيراً سلبياً؟

يقول محمد بكير: عملية التعمير السياحى فى المناطق الجديدة لم تؤثر علينا اطلاقاً لاننا نبيع اصولا فى اماكن تم تعميرها سابقاً وهذا يمنح المستثمر ميزة شراء اراض بها مرافق، وفنادق عاملة، والمستثمر الذى يقبل على شراء الاراضى فى الاماكن الجديدة يتمتع بعقلية استثمارية مختلفة عن الذى نستهدفه لشراء الفنادق العاملة.

قلت: انتم فى وضع بين المطرقة والسندان إذا بعتم باغلى من السعر يقولون بعتم بسعر غال وإذا بعتم بسعر منخفض يتهمونكم بتبديد املاك الدولة فما رأيك؟

يقول محمد بكير: جميع القائمين على برنامج الخصخصة فى الدولة معرضون لهذا والحكم الفيصل فى الموضوع باكمله هو الضمير والقرار ليس قرارنا فى البيع فهناك سلطة الجمعية العمومية للشركة القابضة واللجنة الوزارية العليا للخصخصة وبالطبع يحكمنا عنصر الانتماء لاننا بصدد التصرف فى اصول مملوكة للشعب تم تكوينها على مدار سنوات طويلة.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حسن عامر
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع السياحة والفنادق	رقم العـــدد :	٢٢٠٦
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٥/٤

فى الذكرى السنوية الأولى لإعلان خطة بيع 64 فندقا

خصخصة الفنادق.. فى «عمر مكرم»

اليوم وليس غدا..

ينتهي العام الاول لإعلان خطة بيع 64 فندقا قطاع عام انقضى العام دون مبيعات.

مع استمرار النوايا فى شكل اعلانات وشائعات.. وتصريحات.. ولا عزاء للخصخصة وأطيب التمنيات لهيئة المنتفعين بالملكية العامة.

خطة البيع أعلنت فى مؤتمر عظيم الشأن نظمته فى القاهرة مجلة «يوروموني» وانتظرته بصبر نافذ الشركة القابضة للسياحة والسينما والاسكان، واختصت لنفسها جلسة عمل استمرت ساعتين واقامت غرفة عمليات لعرض البضاعة واستقبال العروض وترتيب الاتصالات والامداد بالمعلومات.

وكان سيناريو الاحداث يؤكد بالف دليل أن الشركة القابضة جادة وأن العقود جاهزة دون مماطلة.

وانتهى المؤتمر واكتفت الشركة بالتصريحات.

آخرها أن الشركة قررت بيع فندقى النيل فى القاهرة وسان ستيفانو فى الاسكندرية.

.. وللأخير قصة شهيرة فقد تم عرضه للبيع أو اعادة الاستثمار عام 1987 ووقع فؤاد سلطان وزير السياحة عقدا بذلك، وهاجت الدنيا، وتدفقت الشائعات والحكايات، تسابقت صحف المعارضة خاصة اليسارية فى نشر ما يتردد باعتباره حقائق لا تقبل المناقشة أو البطلان، وترددت أرقام هائلة عن العمولات التى تقاضاها أصحاب القرار والأرباح الهائلة التى حصل عليها الجدد وتحول الفندق إلى رمز للسيادة الوطنية.

واضطر وزير السياحة إلى الغاء العقد.

وخلال السنوات العشر الماضية تم اغلاق الفندق تماما فلم يعد صالحا للاستعمال الآدمى، وتحولت واجهته البحرية إلى سوق كئيبة للسلع المعمرة وواجهته الخلفية إلى خرابة.

ويبدو أن الشركة القابضة تذكرته ونشرت اعلانا تكشف فيه عن نيتها طرح أرض فندق سان ستيفانو وما عليها من مبان والكائنة برمل الاسكندرية والمملوكة لها للبيع لمستثمر أو مجموعة مستثمرين والأرض البالغة مساحتها 3036796 مترا مربعا تقع على شاطئ البحر فى حى زيزينيا وهو من أرقى أحياء المدينة حيث يتميز بموقعه المتوسط بمدينة الاسكندرية وبشواطئه المميزة وبمستوى المنطقة ذات الطابع الخاص.

وينتهى الاعلان بتذييل ظريف يقول: هذا الاعلان هدفه الاعلام بنية الشركة المالكة فى البيع ولا يجب أن يعتبر دعوة للشراء ولا يشكل أى التزام من جانب الشركة نحو اتمام عملية البيع.

ويبدو أن الشركة نسيت أنها عرضت الفندق للبيع «بالفعل لا بالنية» فى مؤتمر يوروموني الذى عقد فى 4 مايو 1997.

ثم نشرت اعلانا آخر بعنوان «سان ستيفانو والتصالح مع التاريخ» وفيه تعترف أنها علقت ترخيص الفندق منذ 1993 وذيلت الاعلان بالقول: هذه رسالة موجهة إلى المستثمر الجاد صاحب الرؤية والباحث عن الفرصة الحقيقية من أجل وضع بصمة حضارية على وجه خريطة مدينة الاسكندرية عروس البحر المتوسط.

اعلان الفندق الثانى «النيل» يمنح «من يهمه الأمر» 40 يوما لتقديم العطاءات اعتبارا من 28 ابريل.

وأجمل الشروط واكثرها تعسفا فى رأى الخبراء يقول: يتم تقديم خطاب ضمان مصرفى غير مشروط وغير قابل للالغاء بمبلغ 2 مليون جنيه مصرى كتأمين لجدية العرض سارى لمدة تسعين يوما تالية لموعد فض المظاريف.

الغريب أن آخر موعد لتقديم العروض وفض المظاريف هو 30 مايو. ويتساءل الخبراء عن سبب احتجاز خطاب الضمان 90 يوما بعد ذلك. ألا يكفى يوم واحد لدراسة العروض إذا كانت الشركة جادة. ألا يكفى أسبوع أو حتى عشرة أيام للدراسة واتخاذ القرار والتعاقد مع أفضل العروض؟ لماذا تتعمد الشركة اذلال المتقدمين وتوريطهم فى 2 مليون جنيه دون عائد لمدة ثلاثة أشهر.

وهل تعلم كم تبلغ التكلفة المصرفية لتجميد 2 مليون جنيه بمعدل فائدة 12٪ لا 15٪.

كيف يتحمل المتقدم خسارة أولية قيمتها 60 ألف جنيه من أجل عيون الشركة.

ويبدو أن الشركة لم تتلق أية عروض حتى الآن لأنها نشرت اعلانا ظريفا تقول فيه: «فندق النيل جوهرة تنتظر يد الصانع الفنان».

ورغم عبارات الاستجداء الواضحة للمستثمرين إلا أنه يتضمن تحذيرا صريحا جاء فيه: فى قلب القاهرة وعلى بعد خطوات من حى الأعمال، وبين سفارات الدول الكبرى فى حى جاردن سيتى معقل الارستقراطية المصرية منذ ثلاثينات هذا القرن، وبين فنادق وسط القاهرة الراقية والتى لم تصل نسب اشغالها إلى حد التشبع بعد يقع فندقنا.

تصوروا - يقول احد الخبراء - ان الشركة العارضة تقول إنها تبيع فندقا فى حى يمتلىء بالفنادق إلى حد أنها لم تصل بنسب اشغالها ابدا إلى حد التشبع.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حسن عامر
الموضوع الفرعي :	فى مصر : قطاع السياحة والفنادق	رقم العـــــدد :	٢٢٠٦
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٥/٤

أنه اعلان «تطفيش» من الطراز الأول.. هكذا ضافت الشركة عشرات التصريحات لمجرد الاثارة وقالت: لدينا عروض لشراء فنادق الاقصر، واختفى المشترون، وعادت تتحدث عن عروض لشراء فنادق الغردقة.. وتوفى المشترون قبل التوقيع. وهللت للعروض المقدمة لشراء فنادق الاسكندرية، وبقى الوضع على ما هو عليه إلى أن يشاء الله. وفجأة فرقعت قصة الفنادق التاريخية وتحولت إلى قضية قومية.. نبيع أو لا نبيع.. وانتهى الأمر إلى ابتكار عبقرى يقضى بانشاء شركة تنتقل إليها ملكية 6 فنادق على أن تتولى المنشأة الجديدة تأجير الفنادق والاشراف عليها. ولم تظهر الشركة حتى آخر خبر نشر فى «العالم اليوم» فى 30 مارس الماضى.

وبقدر ما تلاحقت التصريحات تلاحقت ايضا الوفود المسافرة من الشركة القابضة والشركات الفرعية للتفاوض مع مقدمى العروض.

وسربت الشركة القابضة اخبارا حول قصر المنيل تقول: إنها بصدد التوقيع على عقد تأجير الفندق إلى شركة «روزماري» الامريكية وسربت فى نفس الوقت اخبارا مثيرة اخرى من نوع قنابل الدخان. وجاء فى اخبار الدخان أن روزمارى تنوى اقتلاع الاشجار التاريخية من حديقة القصر لتقيم على جثتها كتلا من الخرسانة المسلحة تسمى مرفقا سياحيا. وفرقعت الاخبار وتلاحقت دوائر الفرقعة لدى انصار الطبيعة والمثقفين والمدافعين عن الآثار وغيرها وتدفقت التصريحات والتعليقات وأعمدة الرأى.. «انقذوا الحديقة التاريخية من التتار الرأسمالى». وسكبت هيئة المنتفعين مزيدا من البنزين عندما سربت تقريرا رسميا تقول فيه: إن احد رجال الاعمال هو الذى دبر المعركة المفتعلة حول الفندق، كان يريده لنفسه ليعيد تأجيره إلى نادى البحر المتوسط، لكن الشركة القابضة لن تفرط فى الفندق للمنشأة التى دمرت القصر من قبل.

واستمر الدخان إلى أن أصدر الدكتور كمال الجنزورى قرارا بوقف الصفقة، عندئذ تبادلت هيئة المنتفعين التهانى، وسكتت عن الكلام المباح، وبركة يا جامع.

آثار الخصخصة

الاقتصادية



الخصخصة

فى مصر

الآثار الاقتصادية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	عوائد الخصخصة بمصر الى أين	ميرفت عبد العزيز	العالم اليوم	١٢٦٧	١٩٩٥/٤/١٣	٢٥٩
٢	الآثار التمويلية للخصخصة	هانى حسين	الاهرام	٣٩٩٩١	١٩٩٦/٦/٣	٢٦٢
٣	الخصخصة والدين المحلى	عبد الفتاح الجبالى	الاهرام	٤٠٣٣٠	١٩٩٦/٧/١٥	٢٦٤
٤	الخصخصة والتنمية والنهوض الاقتصادى	أحمد خليل الضبع	الاهرام	٤٠٣٣٧	١٩٩٧/٥/١٥	٢٦٦
٥	أين ذهبت أموال الخصخصة ؟	ايمان الجندى	الوفد	٣٥٩٩	١٩٩٨/٩/٧	٢٦٧



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ميرفت عبد العزيز
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العـــــدد :	١٢٦٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥/٤/١٣



المستشار الاقتصادى لـ د. عاطف صدقى:

لا تمويل لأذون الخزانة من الخصخصة

والبنك المركزى لا علاقة له بعوائدها

عوائد الخصخصة توجه لإعادة الهيكلة

وتسديد الديون والتوسع الاستثمارى

□ تحقيق - ميرفت عبد العزيز:

منذ أكثر خمس من سنوات اتجهت مصر نحو الخصخصة وتم بالفعل خصخصة العديد من الشركات بينما شركات أخرى فى الطريق إلى ذلك.. وقد ترددت فى الأونة الأخيرة أقاويل حول حصيلة عمليات الخصخصة التى تقدر بعدة مليارات جنيه.. فهناك من يقول إنها وجهت لدعم احتياطى البنك المركزى.. بينما يشير البعض إلى أن جزءا منها استخدم فى تسديد أذونات الخزانة المستحقة وتمويل اصدارات جديدة.



الموضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : ميرفت عبد العزيز
الموضوع الفرعى : فى مصر : الآثار الاقتصادية — رقم العدد : ١٢٦٧
المصدر : العالم اليوم — تاريخ الصدور : ١٩٩٥/٤/١٣

وحرصا من «العالم اليوم» على التعرف على الحقيقة التقت مع الدكتور «هشام حسبو» مستشار رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والذى بدأ حديثه معنا حول هذه القضية قائلا:

إننا لكى نلقى الضوء على مصير هذه الأموال لابد أولا أن نعرف أن هناك نوعين من الشركات البائعة التى ذهبت إليها متحصلات الخصخصة فهى إما شركات تابعة تبيع جزءا من أصولها أو محفظتها المالية، وهنا تعود الأموال إلى تلك الشركة التابعة.. وإما أن تكون شركة قابضة تبيع جزءا من إحدى الشركات التابعة لها.. وهنا تعود الأموال للشركة القابضة.

وأوضح أن القانون 203 ولائحته التنفيذية قد حددا المسارات التى تذهب إليها هذه الأموال على وجه الدقة.. فبالنسبة للشركة التابعة تذهب هذه الأموال إما لسداد الديون المستحقة على الشركة أو لشراء اصول جديدة أو تجديد الأصول الموجودة لديها.. وأما بالنسبة للشركة القابضة فإن أموالها تذهب للخزانة العامة للدولة أو تستخدم فى إعادة هيكلة بعض الشركات أو شراء أسهم جديدة.

ويؤكد الدكتور هشام حسبو أن متحصلات الخصخصة ليس لها أى علاقة بتمويل سندات أو أذون الخزانة.. فمن الثابت أن سندات الخزانة لم تطرح إلا منذ فترة قصيرة.. أما أذون الخزانة فإن تمويلها يتم من سوق المال أى من أموال المستثمرين الافراد والشخصيات الاعتبارية..

ومضى مستشار رئيس الوزراء المصرى قائلا.. إن بعض متحصلات الخصخصة تذهب الى الخزانة العامة للدولة.. وقد تستخدم لسداد بعض الديون، لكن النقطة المهمة التى أود الاشارة إليها أن هذه الأموال - بصفة خاصة - لم تذهب لسداد الديون وإنما تم التعامل معها بوصفها جزءا من موازنة الدولة، ولمجلس الشعب ولمجلس الوزراء الحق فى توجيه هذه الأموال الوجهة التى يحددانها وفى نهاية العام يتم عمل الحساب الختامى ويتم مطابقته مع الموازنة.

أذون الخزانة تمتص السيولة النقدية بالسوق

ويتفق الدكتور أحمد رشاد موسى - استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى مع هذا الرأى، إذ يرى أن الدولة عندما تصدر أذون خزانة تحصل على جزء من السيولة الموجودة فى السوق النقدى.. وقال إنه حتى خدمة أعباء هذه الأذون مخصص لها بند فى الميزانية العامة للدولة هو بند «عبء خدمة الدين» ومن ثم فليس لهذه الأذون علاقة بحصيلة بيع شركات القطاع العام اطلاقا.

اما عن القول بأن عوائد الخصخصة تم توجيهها لزيادة احتياطيات البنك المركزى من النقد الاجنبى فيرى الدكتور احمد رشاد موسى إنه قول يجافى الحقيقة لأن الدولة تمتلك أكثر من 18 مليار دولار كاحتياطيات فى البنك المركزى ويعد هذا الرقم اكبر رقم تصل إليه هذه الاحتياطيات ولم يحدث من قبل فى تاريخ مصر. وهو ما يؤكده الدكتور هشام حسبو الذى يقول إن احتياطيات البنك المركزى تأتى عادة من التحويلات التى تحصل عليها الدولة من العملات الاجنبية القادمة من الخارج ومعظمها من تحويلات السياحة وتحويلات المصريين فى الخارج ومن دخل قناة السويس وتصدير البترول. هذه العوائد يحصل عليها البنك المركزى ويدفع فى مقابلها جنيها مصريا ويستخدمها فى دفع الالتزامات المستحقة على الدولة.. ومن ثم فالبنك المركزى ليس له علاقة بعوائد عملية الخصخصة.

الخصخصة.. والاستثمار

اما الدكتور محمد الباز عضو للجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى فله رأى متميز فى العلاقة بين عوائد التخصيصية وقضية الاستثمار.. إذ يقول إن مصر تسعى إلى زيادة الناتج المحلى بحوالى 7٪ والمعادلة العالمية تقول إن كل جنيه زيادة فى الناتج القومى يتطلب زيادة الاستثمار بحوالى 3 جنيهات، إذن فنحن نحتاج إلى حوالى 40 مليار جنيه سنويا، والمفروض ان يسهم القطاع الخاص بحوالى 52٪ من جملة هذه الاستثمارات فى الخطة الجديدة. فى حين ينبغى على الحكومة ان تسهم فيها بحوالى 48٪.. وإذا ما استخدمت حصيلة الخصخصة فى الاستثمار فإن ذلك سيسهم فى إيجاد حل عملى لمواجهة مشكلة البطالة، وتنشيط الدورة الاقتصادية.

ويطرح الدكتور محمد الباز عددا من الاقتراحات التى يمكن من خلالها تشجيع اسهام الدولة فى عملية الاستثمار فيقول إن على الدولة ان تتجه للاستثمارات ذات العائد المرتفع لكى يمكنها بيع هذه المشروعات مستقبلا.. كما أن على الدولة ان تتجه نحو المشروعات ذات الحجم المتوسط حتى يسهل بيعها. وتستوعب فى نفس الوقت عددا ملائما من العمالة.

واوضح انه يمكن للدولة له ايضا فى الفترة الأولى لكى تحفز على بيع هذه المشروعات وإعادة تدوير الأموال أن تقوم بمنح بعض الميزات الضرائبية حتى لو خارج المجتمعات الجديدة.. مشيرا إلى أهمية أن تسعى الدولة لبيع هذه المشروعات أو جزء منها من خلال سوق المال، غير ان الدكتور أحمد رشاد موسى له رأى مخالف لهذا الرأى إذ يرى أنه اتضح من التجربة أن الدولة هى أسوأ صانع وأسوأ تاجر. ومن ثم فالدولة لن تتجه للقيام بمشروعات جديدة إنتاجية لان المتفق عليه هو تحجيم القطاع العام بحيث يقتصر على المشروعات ذات الاهمية الاستراتيجية..

ويقول الدكتور احمد رشاد موسى إن تدخل الدولة يجب ان يقتصر على حالات معينة هى.. التدخل لتصحيح اية اختلالات هيكلية. المسئولية عن البنية الأساسية مادية أو اجتماعية. التدخل لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية بين المواطنين لصالح [illegible] الدخل عن طريق القيام بمشروعات الاسكان ومجانية التعليم ومجانية العلاج. وهذا هو ما نجده حتى فى عتاة الدول الرأسمالية.

ويتفق الدكتور هشام حسبو مع هذا الرأى إذ يقول إن قيام الدولة ببناء شبكة طرق جيدة وتحسين المناطق السكانية وتزويد المدن الجديدة بالمرافق وزيادة الاستثمارات فى قطاعى الصحة والتعليم.. سيسهل دور الاستثمار الخاص.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ميرفت عبد العزيز
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العدد :	١٢٦٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٥/٤/١٣

الخصخصة بين التريث والتسريع

اما عن افضل السبل لتحقيق اقصى عائد من عملية التخصيصية فيقول الدكتور احمد رشاد موسى إنه اتباع سياسة التأني من خلال برنامج طويل المدى وممتد ويضم الخبرات العالمية والمصرية.

واضاف أن المثال على ذلك صفقة بيع البيبسي كولا. حيث عرضت في البداية بحوالى 70 مليون جنيه وبيعت في النهاية بحوالى 325 مليون جنيه فلابد أذن من التأني حتى يمكن بيع الاصول بقيمتها الحقيقية.

غير أن الدكتور سيد عيسي ابو الليل خبير الشئون المالية بسوق المال له راى آخر في هذا الامر إذ يرى اننا نحتاج اكثر إلى طرح كمية اكبر من الاسهم وتخصيصها لانه كلما تأخرنا في أمر الخصخصة زادت خسائرنا، كما ان التأني يتجاهل ظروفا موضوعية موجودة وهي أن هناك كمية أكبر من المستثمرين تتجه للسوق ولابد من كفاية احتياجاتهم من خلال كم اكبر من الاوراق..

واشار إلى ان التأني قد يخلق مع الوقت نوعا من تفتيت الملكية واهدار الجهد نتيجة لكثرة العمليات في سوق الاوراق المالية.

صيغة توفيقية

اما الدكتور هشام حسبو فيرى ان الجمع بين الرأيين بصيغة معينة هو افضل الحلول في هذه القضية.. فالتأني مطلوب في حدود معينة وهي الحدود التي تعني البيع بالطريقة السليمة وفي الوقت المناسب وبالسعر المناسب لكن في نفس الوقت يجب الا يؤدى هذا التأني إلى حرمان الاخرين مع حقهم في الاستثمار.. وانا شخصيا أعتقد انه لو كانت حاجة السوق 100٪ فلا اقل من أن اقدم له 70 او 80٪ من هذه الحاجة لا ان اقف عند 10 او 15٪ من هذه الاحتياجات.

الشركات القابضة تحت رقابة الدولة

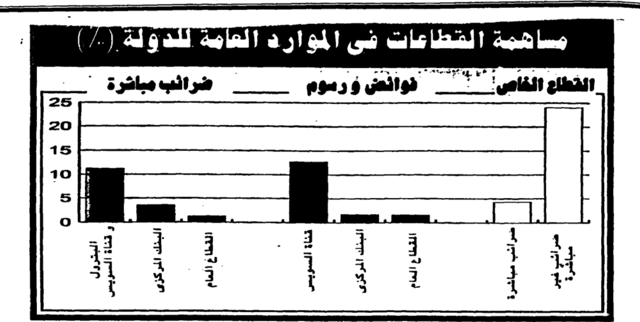
اما فيما يتعلق بقضية الشركة القابضة وكيفية تصرفها في الاموال فقد ذكر الدكتور أحمد رشاد موسى أن الشركات القابضة مملوكة للدولة في النهاية وبالتالي فهي خاضعة لرقابة الدولة والجهاز المركزي للمحاسبات، بل إن رؤساء مجالس إدارة هذه الشركات معينون بعقود مؤقتة.. وهذا جعل الكثير من شركات القطاع العام تتحول من الخسارة للربح..

ويؤيد الدكتور هشام حسبو هذا القول ويضيف ان الاموال الموجودة في هذه الشركات قد استخدمت إما في إعادة الهيكلة أو في التوسع.. وشركات كثيرة سددت جزءا كبيرا من ديونها وعملت تسويات مع البنوك باستخدام أموال الخصخصة وتحديدا مع بنك الاسكندرية كما فعلت الشركة القابضة للصناعات المعدنية.

اما بالنسبة لمشروعات التوسع التي استخدمت فيها اموال التخصيصية فنجدها مثلا فيما حدث في أموال شركة مصر للكيماويات والشركة المصرية للبويات والكيماويات، حيث ذهبت هذه الاموال للشركة القابضة للصناعات الكيماوية التي استخدمت هذه الاموال في إنشاء مصنع جديد على أرقى مستوى في مدينة السادس من اكتوبر.



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	هانى الحسينى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العـــدد :	٣٩٩٩١
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/٦/٣



الآثـــار التمـويليـة للخصخصـة

تثير مسألة التحول إلى اقتصاد السوق، بما يعنيه ذلك من زيادة دور القطاع الخاص، وتقليص حجم القطاع العام عبر عملية البيع، المعروفة باسم الخصخصة، تثير مسألة أساسية فى مجرى اختيار السياسات والأدوات الضرورية للتكيف الملائم مع المرحلة الجديدة، وهى مسألة الآثار التمويلية لهذا التحول على الموازنة العامة للدولة.

هانى الحسينى

فى هذا الإطار تبرز السياسة المالية كأداة رئيسية من بين حزمة السياسات الاقتصادية المتاحة للدولة. فمنذ موازنة ١٩٩١/٩٠، لم تعد الدولة تتحمل عبء تمويل عجز وحدات القطاع العام، وكانت آخر أعبائه الظاهرة فى موازنة ذلك العام هى ٩٧ مليون جنيه خصصت لتمويل عجز القطاع العام فى مقابل فائض مقداره ٤٠٤ ملايين جنيه. وكانت الدولة قد توقفت عن تمويل استثمارات القطاع العام منذ السنة المالية ١٩٩٠/٨٩. وبالتالى أصبحت الدولة تحصل على نصيبها من فائض القطاع العام، والذى بلغ فى موازنة ١٩٩٥/٩٤ ألف مليون جنيه مصرى، دون تحمل أعباء خسائر القطاع العام.

ومع أن بيع القطاع العام يعفى الدولة من تحمل عبء الخسائر التى يتحملها هذا القطاع، فإنه يتضمن أيضا خسارة حصة الفائض الصافية التى يحولها القطاع العام للدولة. ولتقدير الحجم الصافى لهذه التغيرات فإنه قد يكون من المفيد تتبع المساهمات التى يسهم بها القطاع العام، وقطاع الهيئات الاقتصادية فى إطار هيكل الموارد العامة حسب موازنة ١٩٩٥/٩٤.

تمثل متحصلات الضرائب المباشرة ما قيمته ٣٦.١٪ من متحصلات الضرائب فى مصر بقيمة قدرها ١٣٣٦٠ مليار جنيه، وتمثل نسبة مساهمة القطاع المملوك للدولة نسبة ٧٥٪ من مجموع هذه الحصيلة. غير أن نسبة محدودة من هذه الحصيلة ترجع إلى مساهمة القطاع العام المعروض الآن للبيع من خلال عملية الخصخصة. فالجزء الأكبر من حصيلة الضرائب المباشرة يأتى من مساهمات قطاعى البترول وهيئة قناة السويس بما نسبته ٥٢٪، يليها فى الأهمية البنك المركزى بنسبة ١٧٪. أما القطاع العام الإنتاجى، والمعروض الآن للبيع فلا يسهم إلا بنسبة ٦٪ من حصيلة الضرائب المباشرة، وهو ما لا يساوى إلا ١.٣٪ من إجمالى الموارد العامة للدولة.

أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة، والتى ترد بشكل أساسى من ضرائب المبيعات والضريبة الجمركية وضريبة الدمغة والإتاوات وأنواع أخرى، فإنها تمثل ٦٣.٩٪ من المتحصلات الضريبية (١٩٩٥/٩٤) بقيمة قدرها ٢٣٦٤٧ مليون جنيه. ونظرا لكون هذا النوع من الضرائب يتم فرضه على أوعية السلع والخدمات، فإن حساب مساهمة القطاع المملوك للدولة تكتنفه صعوبات بيانية وإحصائية، ولا يتوافر بالدقة الكافية إلا داخل أجهزة التحصيل ذاتها ومن خلال تحليل بيانات متشابكة. وإزاء ضرورة القيام بتقدير مناسب ومتحفظ فإننا نستند إلى نسبة مـ[illegible]ـمة قطاع الدولة الاقتصادى فى النا[illegible] حلى الإجمالى فى القطاعات السلعية، والخدمات الإنتاجية ويعادلان ٢٩.٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى، بعد استبعاد قطاع الخدمات الاجتماعية الذى يسهم بنسبة ٧.٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى، باعتباره يمثل خدمات الحكومة والمرافق العامة بشكل رئيسى. ووفقا لهذا الحساب فإنه يمكن القول إن مساهمة قطاع الهيئات الاقتصادية والقطاع العام مجتمعين فى جملة الضرائب غير المباشرة تقدر بما قيمته ٧٠٠٠ مليون جنيه بنسبة ٢٩.٦٪ من إجمالى الضرائب غير المباشرة، وبما يعادل ١١.٣٪ من جملة الموارد العامة للدولة.

الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : هانى الحسينى
الموضوع الفرعي : فى مصر : الآثار الاقتصادية — رقم العـــدد : ٣٩٩٩١
المصـــدر : الاهرام — تاريخ الصــدور : ١٩٩٦/٦/٣

الشكل الثالث لإسهام القطاع العام فى ميزانية الدولة يتمثل فى فائض الهيئات الاقتصادية، وبينما يبلغ إجمالى فائض الهيئات الاقتصادية العامة المحول لميزانية الدولة ما نسبته ١٦٪ من الموارد العامة للدولة، فإن اغلب هذه النسبة ياتى من قطاعات البترول وقناة السويس والبنك المركزى، بينما لا تزيد نسبة مساهمة فائض القطاع العام المحول للدولة على ١.٦٪ من الموارد العامة للدولة.

وفى سبيل التحقق من الاثر التمويلى الناتج عن التخلص من ملكية الدولة للقطاع العام فسوف يكون من المفيد ايضا التحقق من مدى مساهمة القطاع الخاص والأفراد فى الموارد العامة للدولة. فالهيئات الاقتصادية والقطاع العام تقدم ما نسبته ٧٥٪ من حصيلة الضرائب المباشرة، ولتحديد نصيب القطاع الخاص من الضرائب المباشرة، فإنه يجب حساب ٥٪ اخرى عبارة عن ضريبة المرتبات والاجور على العاملين بالقطاع العام والهيئات والجهاز الإدارى للدولة، لتصبح باقى مساهمة القطاع الخاص فى الضرائب المباشرة (شركات وارباح تجارية ومهن غير تجارية وقيم منقولة وضريبة مرتبات) تعادل ٢٠٪ منها، او ما نسبته ٣.٤٪ من الموارد العامة للدولة، وهو ما لا يعكس لا حجم استثمارات القطاع الخاص التى تمثل ٤١٪ من جملة الاستثمارات فى مصر، ولا حجم مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى والتى تبلغ ٦٢.٦٪.

اما فى مجال كالضرائب غير المباشرة فإنه باتباع نفس اداة القياس التى تم بها حساب مساهمة القطاع العام والهيئات الاقتصادية، وهى نسبة المساهمة فى الناتج المحلى، بعد استبعاد قطاع الخدمات الاجتماعية الذى تتولى الحكومة النسبة الكبرى منه، فإننا نجد ان مساهمة القطاع الخاص تعادل ٦٢.٦٪، مع الأخذ فى الحسبان ان هذه القيمة قد لا تمثل القطاع الخاص تمثيلا دقيقا، فمن المتوقع انها تمثل ايضا اعباء الضرائب غير المباشرة التى يقع عبؤها على المواطنين.

التحليل السابق لهيكل الموارد الضريبية والموارد العامة يعكس مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان عنصرا مهما من عناصرا سياسة التكيف الهيكلى لم يتحقق وهو زيادة كفاءة تنمية الموارد العامة وذلك لما يلى:

الأول: ان الممول الرئيسى للموارد العامة هو فقط ٣ هيئات اقتصادية رئيسية (هيئة البترول/ هيئة قناة السويس/ البنك المركزى) بما يعادل ٣٧.٤٪ من الموارد العامة للدولة، وبإضافة المساهمة الحكومية الناتجة عن ممارسة انشطة سيادية فإن مجمل هذه الأنشطة يمثل ٦٥.٧٪ من الإيرادات العامة للدولة. وبالتالى فإنه يمكن القول إن حصيلة الضرائب المباشرة من القطاعين العام والخاص ضئيلة للغاية، وإن كان القطاع العام ملتزما فى الأداء الضريبى للضريبة المباشرة، نظرا لإحكام قواعد تطبيق القوانين، والرقابة المالية والإدارية من جهات متعددة.

الثانى: ان الحصيلة الكبيرة للضرائب غير المباشرة تعكس ايضا فشلا لسياسة تعبئة الموارد العامة، ذلك ان الحكومة ظلت تلجأ لها عبر سنوات خصوصا منذ موازنة ١٩٩٢/٩١، وقد اصبح معامل المرونة للضرائب غير المباشرة لا يقبل اى زيادة جديدة، على العكس يتطلب تخفيضه بنسبة كبيرة، بينما مازالت الضرائب المباشرة تقبل الزيادة، ولا يتحتم ذلك بالطبع بزيادة سعر الضريبة، ولكن بأدوات عديدة اخرى اهمها ترشيد كبير لسياسة الإعفاءات الاقتصادية، ومعالجة جذور التهرب الضريبى.

الثالث: ان انخفاض تمويل القطاع الخاص للضرائب المباشرة يؤكد ان حجم الإعفاءات الواسع والمقدر بمبلغ ٥ مليارات جنيه سنويا (حسب البنك الدولى) وكذا حجم التهرب الضريبى، لا يقل هو الآخر عن ٢ إلى ٣ مليارات جنيه سنويا، هما عاملان رئيسيان فى نكوص تمويل القطاع الخاص، ولو كانت تحققت هذه الحصيلة التى تصل إلى ٨ مليارات جنيه لكانت اسهمت إسهاما حقيقيا فى تعديل البنيان الضريبى فى مصر.

وقد كرر جميع المتخصصين والخبراء القول بأن الإعفاءات فى مصر ليست السبب الوحيد لتشجيع الاستثمار، بل إنها قد ادت فى كثير من الاحيان إلى هروب استثمارات اجنبية بعد انتهاء فترة الإعفاء، ويبقى ان المصريين مازالوا يمولون ٦٧٪ من حجم الاستثمارات القائمة ولا يتطلب تشجيعهم مجرد الإعفاءات الاقتصادية والتى تنصب اساسا على جانب الضرائب المباشرة، ولكن من ناحية اخرى تتعقبهم الدولة بالعبء المتزايد للضرائب غير المباشرة، التى تقل فيها مساحة الإعفاءات بالقياس للضرائب المباشرة، وخصوصا فى ضريبة القيلة مثل ضريبة المبيعات التى لا تلائم إطلاقا مستوى نمو العملية الإنتاجية ولا المستوى التنظيمى والإدارى فى المجتمع، ولا مستوى المعيشة المنخفض، بل وتسهم فى حالة الانكماش السائدة.

اما عن التهرب الضريبى، فالأمر يتطلب تعديلاتها اساسية من جانب المخطط المالى فى سياسة فرض الضرائب، بضرورة إجراء القياسات الكلية للطاقة الضريبية فى المجتمع، وتحليل عناصر الدخل على المستوى الوظيفى وقياس العلاقة بين الاسعار والضرائب والربح والفائدة، وتاثيراتهم على الادخار والاستثمار. كما ان تطويرا مهما يجب ان ينصب على البنية الإدارية والتنظيمية والادوات المستخدمة فى اجهزة التحصيل من ناحية، وكذا فى الجانب المهنى على مستوى العاملين او مراقبى الحسابات والهدف الاساسى من ذلك هو تحقيق المصداقية والشفافية فى المعلومات.

الارقام الواردة فى هذا المقال تبين ان الآثار التمويلية لغياب القطاع العام عن الموازنة العامة للدولة تبدو محدودة، ولكن علينا ان نضع فى الحسبان آثارا اخرى منها المتحقق عن طريق درجة الإحكام القانونى والإجرائى على هذا القطاع فيما يتعلق بتحصيل الضرائب، وكذا كونه نافذة ائتمان للدولة عن طريق عنصر مهم مثل الحصيلة الكبيرة للتامينات الاجتماعية التى يتم استخدامها بمعرفة بنك الاستثمار القومى.

اما الوجه الحقيقى للآثار التمويلية، فهو يقع على جانب القطاع الخاص الذى تبين لنا انه لا يعد ممولا يعتمد عليه فى حصيلة الضرائب العامة، خصوصا انه سيسعى إلى المزيد من التيسيرات المالية والضريبية من الناحية الرسمية، ومن الناحية غير الرسمية فإن الظلال الكثيفة لعدم كفاءة النظام الضريبى المصرى وعملية التهرب الضريبى، سوف تنعكس على حال عملية تعبئة الموارد العامة، يضاف إلى ذلك البيئة المنكمشة للسوق المصرية والتى يتطلب علاجها ما هو اكثر من مجرد نقل الملكية من قطاع ضعيف إلى قطاع ضعيف آخر.



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح الجبالى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العـــــدد :	٤٠٠٣٣
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٧/١٥

الخصخصة والدين المحلى

على الرغم من دخول سياسة الخصخصة مرحلة جديدة قوامها الطرح الموسع لشركات القطاع العام للجمهور وبيع نسبة لا يستهان بها من الأصول العامة، ورغم مرور قرابة خمس سنوات على هذه العملية.. إلا ان هناك العديد من القضايا الأساسية التى لم تحسم بعد، ياتى على راسها معايير البيع وشروطه، وكيفية التقييم والسعر العادل وقضايا العمالة وغيرها من الامور المهمة، وهو ما يدفع البعض للتشكيك فى جدية المسالة برمتها، وليس فقط امكانية نجاح البرنامج المزمع من عدمه.

إذ ان أى سياسة او إجراء محدد لابد ان يكون واضح الهدف والمعالم والآليات، وجميع الامور التفصيلية المتعلقة به، بحيث يستطيع صانع القرار تحديد موقف متكامل من هذه المسالة برمتها، وهو ما يدفع المستثمر الجاد للدخول فى هذه العملية، اما دون ذلك فستصبح مجرد وسيلة للمضاربة والربح السريع فقط لاغير وهو ما يفقدها اهدافها العملية والعلمية.

عبدالفتاح الجبالى

وتظهر هذه المسالة بشدة فيما يتعلق بحصيلة البيع، إذ مازال النقاش يدور حول ماذا ستفعل الدولة بالحصيلة الناجمة عن بيع بعض المشروعات العامة، وذلك رغم ان البرنامج قد انجز بالفعل بعض الأشياء المهمة فى هذا المجال وبلغت حصيلة المبيعات حوالى خمسة مليارات من الجنيهات.

والاغرب من ذلك ان هناك تضاربا فى الآراء بين اعضاء الفريق الحكومى ذاته، إذ يرى د. يوسف بطرس غالى ضرورة استخدام هذه الاموال فى إعادة تدوير المحفظة العامة تجاه تدعيم الدور الاجتماعى للحكومة عن طريق تسديد الدين العام المحلى إذ ان ذلك من شانه تخفيض حجم الفوائد المستحقة على الموازنة، من خلال خفض حجم الدين، وبالتالى توفير موارد إضافية للحكومة تساعدها على زيادة الانفاق العام على الخدمات الاساسية دون التاثير فى نسبة العجز بالموازنة، وهو ما يساعد على ممارسة الدور الاجتماعى للدولة والارتقاء بنوعية الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وعلى النقيض من ذلك يرى د. عاطف عبيد أن هذه الحصيلة يجب ان توجه لسداد ديون القطاع العام حتى نحافظ على الحقوق ونوفر الاستقرار ثم اصلاح مسار الشركات المتعثرة، حتى تصبح قابلة للخصخصة، وما يتبقى يذهب لوزارة المالية كممثلة للدولة لاستخدامها فى تمويل الاستثمارات الموجودة بالخطة.

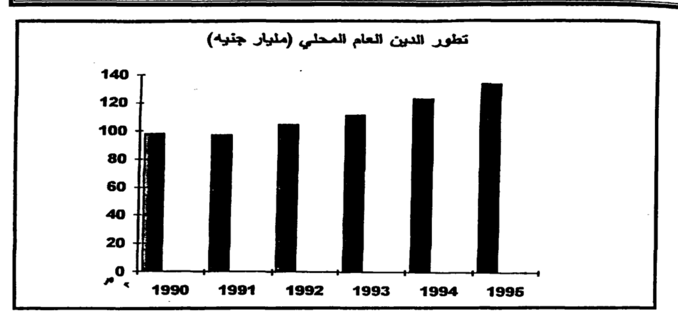
وقبل ان نتعرض لهذه الآراء تجدر بنا الإشارة إلى ان الدين العام المحلى قد بلغ مستويات مرتفعة للغاية إذ يقدر بنحو ١٣٤,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ١٩٩٥ تشكل مديونية الحكومة والهيئات الاقتصادية ٨٩,٧٪ منه (اى ١٢٠,٧ مليار) بينما اقتصرت مديونية بنك الاستثمار القومى على ١٣,٩ مليار جنيه فقط الأمر الذى ادى إلى زيادة اعباء خدمة هذه الديون فوصلت إلى ١٦,٣ مليار جنيه فى موازنة عام ٩٧/٩٦ (اى ٢١٪ من استخدامات الموازنة بشقيها الجارى والاستثمارى) هذا مع ملاحظة ان قيمة هذه الأعباء كانت قد وصلت إلى ١٨,٥ مليار جنيه فى موازنة عام ٩٣/.١٩٩٤ ولكنها انخفضت بعد ان اصدرت الحكومة الشريحة الأولى من «سندات ٢٠٠»، وحولت بالتالى جزءا من اذون الخزانة إلى هذه الاداة ناهيك عن استهلاك جزء لا يستهان به خلال هذه الفترة.

وما يهمنا هنا انه إذا كانت الزيادة فى الدين المحلى ترتبط اساسا بتغطية العجز الصافى للموازنة العامة للدولة من جهة، واعباء تمويل الموازنة الاستثمارية والاصلاح المالى لبعض الهيئات الاقتصادية من جهة اخرى، وهو ما يفترض انها تمثل تمويلا مؤقتا، وليس العكس كما هو الآن والاهم من ذلك انه لم يعد مقصورا على تغطية العجز فى الموازنة، بل اصبح يستخدم لتدعيم حسابات الحكومة بالبنك المركزى، والتى تستخدم الزيادة المصدرة من تلك الاذون وبفائدة تقل ٢٪ عن متوسط سعر الفائدة المرجح على تلك الاذون، وهو ما يتضح من ملاحظة الفرق بين الزيادة فى الدين الحكومى والزيادة فى الاذون عموما فإن الزيادة الكبيرة فى الدين العام اصبحت تشكل هاجسا اساسيا لصانع القرار الاقتصادى فى المجتمع إذ ان . ارتفاع هذه النسبة يؤدى لزيادة أسعار الفائدة الحقيقية وعرقلة تراكم راس المال والحد من مكاسب رفع مستويات المعيشة، لانه إما ان يؤدى إلى انخفاض الاستثمار المحلى او زيادة الاقتراض من الخارج وبالتالى فإن الالتزامات المستقبلية لخدمة الدين سيتم تمويلها من الدخل القومى فى المستقبل، وهو ما يجعل أعباء خدمة الدين ذات آثار سلبية على صنع السياسات الاقتصادية.

والاهم من ذلك ان زيادة خدمة الدين المحلى يمكن ان تؤدى إلى صعوبة الاستمرار فى تحمل الاعباء على المدى البعيد خاصة وان هذه المسالة تتطلب شروطا اساسية لا يمكن توفيرها بسهولة فمادام ان سعر الفائدة على الدين العام يتجاوز معدل النمو الاسمى للاقتصاد فإن الدين العام سوف يميل للنمو بوتيرة اسرع من اجمالى الناتج المحلى، إلا إذا كان لدى البلد فائض اساسى، وكلما اتسعت الهوة بين سعر الفائدة ومعدل النمو الاسمى كبر حجم الفائض الاساسى المطلوب لتثبيت نسبة الدين إلى اجمالى الناتج المحلى فى هذا السياق يمكننا مناقشة الفكرة القائلة باستخدام عائدات البيع فى سداد هذه الديون إذ يبرر هذا القول



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح الجبالى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العـــدد :	٤٠٠٣٣
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٧/١٥



بان هذه المسالة ستؤدى لخفض الاعباء على الموازنة العامة وبالتالى تهدئة الضغوط التضخمية المحتملة. كما انها توفر جزءاً لا باس به من الاموال يذهب إلى القطاعات الاكثر اهمية من المنظور المجتمعي وهي الصحة والتعليم والإسكان هذا ناهيك عن أن الأموال التى تنفق على إعادة هيكلة المؤسسات العامة الأخرى وتسديد ديونها المتعثرة سوف تذهب هباء، إذا ما اخفقت المؤسسات فى التحسن، وبالتالى ضياع ما تم استثماره من راسمال.

وهنا نلحظ ان هذه العملية لا تخرج فى مجملها عن كونها مجرد علاج مؤقت للمشكلة، ولا تتضمن علاجا حاسما لها، فالقضية هي كيف يمكن خفض المستوى الحالى للدين العام إلى مستويات معقولة تتناسب مع اوضاع الاقتصاد المصرى، وما هي ضمانات عدم تكرار الوضع الحالى من جديد خاصة وانه فى مثل هذا الوضع، لن يكون هناك قطاع عام يباع لسداد الديون.

كما ان هذا الراى يعكس طبيعة التفكير المالي فى هذه المسالة، باعتباره يمثل رغبة فى الخروج من المازق المالى للدولة، وهو الاعتقاد الناجم عن الرغبة فى زيادة ايرادات الدولة على المدى القصير، دون الاهتمام ببناء الأسواق التنافسية على المدى البعيد، كما ان هذه العملية تعكس حقيقة تسييل الأصول العامة لصالح انفاق جار بالموازنة، وهو ما لا يتناسب مع المنطق الاقتصادى السليم القاضى بضرورة ان يمول الانفاق الجارى من الإيرادات الجارية، وان تستخدم الإيرادات الراسمالية فى تمويل انفاق استثمارى إذ ان بيع الاصول للوفاء بالخصوم الحالية هو بمثابة رهن خيارات الأجيال المستقبلية.

من هنا يجب التفرقة بين قضايا التعامل مع مشكلات الدين العام المحلي، بوضعه الراهن، وتلك الخاصة باستخدام عائدات حصيلة البيع إذ ان الاولى تتطلب إعادة هيكلة الدين العام ذاته سواء عن طريق الحد من اذون الخزانة لصالح سندات الخزانة، كما هو معمول به حتى الآن، فضلا عن ضرورة تعديل بعض البنود المكونة للدين كسندات الطاقة البديلة والتى تصدرها وزارة المالية بالنقد الاجنبى باسم الهيئة المصرية العامة للبترول، مقابل ما تودعه الهيئة من فوائضها بحساب احتياطى تمويل مشروعات الطاقة البديلة لدى البنك المركزى، إذ ان هذه المسالة ليست ذات جدوى فى ظل كفاية الموارد المتاحة بالنقد الاجنبي، خاصة مع استمرار تناقص العائد الذى تحصل عليه الخزانة العامة من استثمار الحصيلة بالعملة الاجنبية فضلا عن اوضاع هيئتى المعاشات والتامينات الاجتماعية وغيرها من الأمور التى تعيد هيكلة الدين العام المحلى من جديد واتباع سياسة مالية صحيحة تهدف إلى اصلاح الخلل القائم ببنود الموازنة العامة للدولة.

اما فيما يتعلق بعائدات بيع القطاع العام فينبغى ان تستخدم لإعادة اصلاح الشركات القائمة بالفعل، خاصة ان الحاجة لهذا القطاع ستظل قائمة، بغض النظر عن الحجم، إذ انه يصعب ترك الامور لمؤشرات السوق فى حد ذاتها، كما يرى البعض، حيث ان الطلب الموجود بالاسواق يعكس القدرة الشرائية لدى الافراد، الامر الذى يؤدى فى ظل اوضاع الاقتصاد المصرى إلى تلبية انماط معينة من الطلب لبعض الشرائح الاجتماعية دون غيرها ونقصد بها تحديدا تلك الفئات التى لديها قدرة شرائية حقيقية، وهى تمثل نسبة ضئيلة من السكان والاخطر من ذلك انه سيؤدى إلى إعادة تغيير الهيكل الإنتاجى القائم بين الشرائح الاجتماعية الأخرى، الامر الذى يزيد من الافقار للطبقات الشعبية وشرائح كبيرة من الطبقة الوسطى ويصبح من الضرورى تدخل الدولة من جديد بغية اشباع الحاجات الاساسية للافراد، حيث لا مفر من هذا التدخل. وبالتالى لابد من التخلص من الاخطاء الشائعة والتى تجعل التخطيط نقيضا للسوق وانه بالتالى يعمل ضد آلياته، فكما يقول علماء التخطيط ان جوهر العملية هو التوقع مقدما بحالة العرض والطلب والعمل على الحفاظ عليها كلما كانت مستحبة، وبالعكس إذا ما كانت النتيجة المتوقعة لالتقاء العرض والطلب غير مرغوبة، من وجهة النظر المجتمعية، فإن التخطيط يحاول ان يجعلهما يلتقيان حول نتيجة اخرى اقرب إلى تحقيق المصلحة العامة، وذلك بالتاثير فى جانب الطلب او العرض او الاثنين معا، لتحقيق العملية التنموية للتشوية، وفى كل الاحوال فإن تدخل الدولة امر وارد ومطلوب حتى لكى تنجح التخصصية ذاتها.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد خليل الضبع
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العـــــدد :	٤٠٣٣٧
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٥/١٥

الخصخصة والتنمية والنهوض الاقتصادى

أحمد خليل الضبع

إن مستقبل الاقتصاد المصرى، وإمكاناته فى التقدم والانطلاق يتوقف على قدرته على التعامل مع مشكلة إعادة رسم الدائرة التى يعمل فيها كل من القطاعين العام والخاص بما يتفق مع متطلبات المرحلة الحالية ومايتواءم مع التجربة التنموية فى كل بلاد العالم. فتطبيق سياسة التخصيصية يقتضى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص على النحو وبالقدر الذى يغير من الطبيعة البيروقراطية لنظامنا الاقتصادى، مع تحقيق التوازن بين وجود الدولة فى إنتاج السلع والخدمات من ناحية وبين قيامها بالخدمات والواجبات الأساسية من ناحية اخرى. ولكن هل تنعكس نتائج برنامج التخصيصية المصرى فى رفع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية؟ حتى يمكن الإجابة على هذا السؤال فإننا سنحاول مناقشة ذلك من خلال اربعة محاور هى:

الاثر على اداء الشركات الخاضعة للبرنامج. الاثر على الاستثمارات الإجمالية. الكيفية التى ستستخدم بها حصيلة البيع. الاثر على الموازنة العامة للدولة.

اولا: الاثر على اداء الشركات:

يتاثر اداء الشركات بسياسة التخصيصية من خلال محورين رئيسيين:

١ ـ من خلال برامج الإصلاح التى تقوم بها الحكومة:

فمن شأن الإجراءات التى تتبعها الحكومة فى إصلاح تلك الشركات فى حالة ماتكون فعالة ان يترتب عليها استخدام الطاقات المتاحة والحد من استنزاف الموارد المالية وتحقيق مستوى افضل لاستخدامها.. وهو مايساهم فى تحقيق العائد القومى للاموال المستثمرة بزيادة معدلات الربحية. ولعل انخفاض عدد شركات القطاع العام الخاسرة وتحول نتائج اعمال إجمالى الشركات من خسارة صافية إلى ربح صاف بلغ حوالى مليار جنيه عام ٩٤/ ١٩٩٥ يصلح لان يكون مؤشرا لتحسن الاداء.

إلا ان البعض يرى أن جهود الإصلاح تحت مظلة مايسمى بالشركات القابضة لايغير الحقيقة الواقعة فى قليل أو كثير ولم تات بالنتيجة المتوقعة. ويدللون على ذلك بانه مازال هناك مايقرب من ٧٠ شركة تحقق خسائر تصل فى بعضها الى اكثر من ٢٠٠ مليون جنيه سنويا وحوالى ١٠٠ شركة تحقق معدلات ربحية اقل من ٢٪ سنويا. وحوالى ١٠٠ شركة اخرى تحقق معدلات ربحية فى حدود ٧٪. اى ان المحصلة النهائية للقطاع العام ككل هى معدل ربحية هزيل للغاية فى حدود ١.٥٪ فى السنة. بل إن هذا المعدل محسوب على اساس القيمة الدفترية وليس القيمة السوقية لتلك الشركات.

وهو ما لايتناسب مع إمكانات تلك الشركات وماانفق على تطويرها بل ومازال هناك أكثر من ١٠٠ شركة تحتاج إلى تحديث وتطوير معداتها بما يقرب من ٥٠ مليار جنيه.

٢ ـ من خلال خصخصة تلك الشركات، وهنا سنواجه بثلاثة احتمالات:

الأول: ان تتم خصخصة هذه الشركات عن طريق البيع الكلى إلى مستثمر استراتيجى وانتقال ملكية هذه الشركات إلى القطاع الخاص. وفى هذه الحالة سيكون تحسن الاداء بفضل تغير الإدارة احتمالاته أكبر. كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية للبنك الدولى ولكن التجربة المصرية لم تشهد إلا ٦ حالات من هذا النوع. فضلا عن ان مؤشرات الربحية المعلنة لبعضها اصبحت غير جيدة بعد خصخصتها.

الثانى: ان تتم خصخصة هذه الشركات عن طريق سوق المال بنسبة تزيد على ٥٠٪. وفى هذه الحالة ستنتقل الإدارة للقطاع الخاص ايضا. ولكن ستظهر مشكلات حصول كبار المستثمرين على النسبة التى تمكنهم من حق الإدارة وهو ماحدث بالفعل فى حوالى ١٧ شركة.

الثالث: ان تتم خصخصة هذه الشركات بنسبة اقل من ٥٠٪ اى عدم انتقال حق الإدارة للقطاع الخاص. وفى هذه الحالة ستكون احتمالات إصلاح الأداء اقل من الحالتين السابقتين للخصخصة وهو ماحدث فيما يقرب من ٢٥ شركة تتراوح النسبة المباعة من اسهمها مابين ١٠ و٤٠٪.

ولكن الغالب انه فى كل تلك الحالات تكون المشروعات التى تمت خصخصتها اكثر قدرة على تحقيق النمو بالقطاع الخاص الصناعى ينمو بنسبة تزيد على الضعف قياسا بنمو القطاع العام الصناعى. وذلك لانه اكثر قدرة على زيادة الانتاج والانتاجية بفضل مواكبة التقنية الحديثة لتطوير الإنتاج والاتصال بالأسواق ومواجهة التغيرات العالمية التى لها اثرها على اقتصاديات الشركات.

ثانيا ـ الأثر على الاستثمارات:

تشير تجارب التخصيصية فى معظم دول العالم إلى ان برامج التخصيصية كان من اهم نتائجها زيادة الاستثمارات الإجمالية فى البلاد. حيث أسهمت تلك البرامج فى تدفق استثمارى بلغ ٤ مليارات دولار من أصل ٦.٢ مليار دولار هى جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى توجهت لدول شرق اوروبا عام ١٩٩٤. وتقوم برامج الخصخصة بهذا الدور من خلال:

١ ـ جذب الاستثمارات والمدخرات المحلية والأجنبية لشراء الشركات المطروحة للبيع سواء عن طريق البيع الكلى. كما حدث فى ٦ شركات تم بيعها لمستثمرين معظمهم من الاجانب بقيمة إجمالية ٩٢١.٥ مليون جنيه. او عن طريق الاستثمار غير المباشر بشراء أسهم الشركات من سوق الأوراق المالية حيث وصل عدد الشركات التى تم الاستثمار فيها عن طريق البورصة خلال الاعوام الثلاثة الأخيرة ٣٦ شركة وبما يقدر بـ ٣.٥ مليار جنيه.

٢ ـ زيادة استثمارات المؤسسات التى تمت خصخصتها. فهناك عدة أسباب تدعو إلى توقع حدوث ذلك.. اولا: تتاح لهذه المؤسسات بعد الطرح الاول لاسهمها للجمهور فرصة اكبر للوصول إلى الأسواق الخاصة للاقتراض والحصول على اسهم راس المال. وثانيا: الرغبة فى تحقيق استثمارات كبيرة حتى تستطيع تلك المنشآت منافسة المنشآت الخاصة الأخرى.

إلا ان قدرة برنامج الخصخصة على جذب الاستثمارات تواجهها بعض العقبات. اولاها: الخلاف حول خصخصة الخدمات. فيرى البعض أن جذب الاستثمارات الأجنبية يتطلب البدء بالمشروعات الجاذبة لها مثل الاتصالات والنقل وخدمات الموانى والطيران المدنى. حيث تستحوذ تلك القطاعات على معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى العالم. فضلا عن التجارب الناجحة فى بعض الدول الأخرى لانه قطاع احتكارى ويسهل بيعه وله اهمية كبرى فى تحسين الاداء وتحقيق النمو. فى مقابل بعض الرؤى التى تؤكد ان الدول النامية التى بدات بخصخصة قطاع الخدمات واجهت مشكلات عديدة. ولعل إعلان الحكومة ان المرحلة القادمة ستشهد خصخصة جميع الخدمات بالموانى وسيتبعها خصخصة البنية الأساسية فى شكل شركات مساهمة هو بدايات على هذا الطريق. وثانيتها: المنافسة التى يلاقيها البرنامج من هذا الكم الضخم للمشروعات المطروحة من خلال المشروعات القومية العديدة والتى تصل استثماراتها إلى اضعاف القيمة الدفترية لشركات قطاع الاعمال العام والبالغة ٨٨ مليار جنيه. حيث ان الوعاء واحد فى النهاية وهو المدخرات المحلية القابلة للتوظيف الاستثمارى سواء فى إنشاء مشروعات جديدة او شراء اصول مشروعات قائمة. وثالثتها. مشاكل العمالة الزائدة وانخفاض المستوى التكنولوجى لتلك المشروعات.

ثالثا: الأثر على الموازنة العامة للدولة:

يترتب على برنامج الخصخصة عدد من الآثار المتباينة على الموازنة العامة. فبالنسبة للأثر الإيجابى فيتمثل فى بعض النقاط اهمها: انفصال بقية شركات القطاع العام عن موازنة الدولة. اى لم تعد الخزانة تتحمل عبء تمويل عجز القطاع العام وخسائره. وذلك منذ عام ٨٩/ ١٩٩٠. فضلا عن الأثر الإيجابى المؤقت والمتمثل فى حصول الموازنة العامة على الفائض الصافى للقطاع العام والذى بلغ عام ٩٤/ ١٩٩٥ المليار جنيه وبما يعادل ١.٦٪ من الموارد العامة للدولة.

لكن على الجانب الآخر هناك عدد من الآثار السلبية والمتمثلة فى خسارة هذا الفائض الصافى للقطاع العام والمحول للخزانة العامة مع اكتمال برنامج الخصخصة. فضلا عن خسارة ضرائب مباشرة تصل نسبتها إلى ٦٪ من حصيلة الضرائب المباشرة فى مصر وبما يمثل ١.٣٪ من إجمالى الموارد العامة للدولة.

إلا ان هناك عددا من العوامل التى يمكن ان تحد من تلك الآثار السلبية، وذلك عندما تدخل المشروعات التى تمت خصخصتها داخل إطار التحصيل الضريبى بعد انتهاء مدة الإعفاء. ومن هنا يتضح ان الخصخصة سوف يترتب عليها اثر صافى فى الغالب إيجابى. خاصة على المدى الطويل سيساعد فى استمرار خفض عجز الموازنة العامة للدولة وماله من اثار متتالية على خفض معدلات التضخم من ناحية. وزيادة الاستثمارات العامة خاصة فى مجالات البنية الأساسية من ناحية اخرى، وهو مايترتب عليه تحسن مناخ الاستثمار وزيادة معدلاته.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ايمان الجندى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : آلاثار الاقتصادية	رقم العـــدد :	٣٥٩٩
المصـــدر :	الوفد	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٩/٧



الحكومة تلجأ الى وسائل غير مشروعة لبيع مؤسسات القطاع العام، فهى تعتبر اموال تلك المؤسسات ارثا خالصا لها، وبالتالي فاننا نري الوزير الممثل للحكومة يتصرف كما يروق له فى بيع شركات القطاع العام، احيانا يبيع بعضها بالمزاد، واحيانا اخرى يبيعها لمستثمر رئيسي دون تحديد جنسيته! وهو يفعل ذلك دون خوف من اهدار سيطرة الشعب على ادوات الانتاج، فلا قواعد للبيع، ولا مراعاة لمصلحة الشعب، اما التصرف في حصيلة البيع فهو مثال للعشوائية والارتجال والا فبماذا نفسر تخصيص جزء من الحصيلة لاقالة عشرات الشركات الحكومية المتعثرة؟

فى التحقيق التالى نحاول فهم مايحدث من خرق لمواد الدستور والقانون، واستهانة بمصالح الشعب.





٧ مليارات و٦٤٦ مليون جنيه حصيلة بيع ٧٣ شركة حتى الآن

تحقيق :
ايمان الجندى

الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : إيمان الجندى
الموضوع الفرعي : في مصر : الآثار الاقتصادية — رقم العـــدد : ٣٥٩٩
المصـــدر : الوفد — تاريخ الصـدور : ١٩٩٨/٩/٧

خبراء القانون:

حصيلة أموال الخصخصة ملك للشعب وغير ذلك مخالف للقانون والدستور

خبراء الاقتصاد:

تملك العمال للشركات حق لهم ثمنه حوافز لم تصرف لمدة ٣٥ عاما متواصلة

الحكومة جعلت نفسها الوريث الشرعي لممتلكات وشركات آلت للشعب بالتأميم ومن ثم لها حق التصرف في حصيلة اموال الخصخصة والتي تعدت الآن ٧ مليارات و٧٤٥ مليون جنيه بعد طرح حوالي ٧٣ شركة فقط للبيع بنسب تراوحت مابين ٢٠٪ و١٠٠٪ حولت منها ٣ مليارات و١١٦ مليون جنيه الى وزارة المالية لاستخدامها في سداد الدين المحلي، وطالبت المواطن المصري رغم مايتحمله من ضرائب بسداد الدين الخارجي بمفرده.

كانت النشأة الاساسية للقطاع العام في ١٩٦١ من خلال ماسمي بالتأميم، بعد الانفصال السوري عن مصر والذي نقل بقانون ملكية مئات الشركات الصناعية والتجارية من القطاع الخاص الى الدولة كما اضيف الى القطاع العام بعد ذلك عشرات المشروعات الاخرى الجديدة من الاموال المملوكة للشعب سواء في صورة التوسع والاحلال والتجديد او في شكل مشروعات صناعية وتجارية جديدة منفصلة وتبلور كل ذلك في عدة فئات من الشركات التابعة والقابضة في ظل العمل بقانون سمي بقانون قطاع الاعمال العام الذي صدر تطبيقا لسياسة الخصخصة والعودة بالاقتصاد القومي الى النظام الرأسمالي او ما يطلق عليه اعلاميا «اقتصاد السوق» في اطار ما سمي بالاصلاح الاقتصادي.

وبصرف النظر عن مدي دستورية هذا التحول في ظل دستور «٧١» والذي يتضح بجلاء وحسب مواده ارقام ١، ٤، ٥ بالباب الثاني منه الخاصة بالمقومات الاساسية للمجتمع اضافة الى المواد ٢٣ الى ٣٩ فان النظام الاقتصادي الذي قننه الدستور المصري المذكور هو نظام رأسمالية الدولة الذي يتفق مع النظام الشمولي وحكم الفرد والذي وصفته المواد المذكورة بانه النظام الاشتراكي القائم على الكفاية والعدل، وهذا النظام الاقتصادي ليس هو النظام الرأسمالي الذي يتولي قيادة الاقتصاد طبقا له القطاع الخاص يؤكد ذلك ان المادة «٣٠» من الدستور تقضي بان الملكية العامة هي ملكية الشعب، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية وبناء على ذلك فانه وان كان في ظل هذا الدستور يجوز التصرف للقطاع الخاص في الملكية العامة للشعب تحقيقا لمصالح قومية عامة فان ذلك مشروط بان يتم طبقا لقانون الخطة الاقتصادية من جهة وبدون ان يخل بقيادة القطاع العام للاقتصاد القومي من جهة اخرى وفي كل الاحوال لايجوز ان يتم التصرف في ملكية الشعب الا بعد موافقة مجلس الشعب بمقتضى القانون، فكما دخلت الاموال المملوكة للشعب في المشروعات العامة طبقا لقانون الخطة والموازنة او بمقتضى تأمين الملكية الخاصة فانه يتعين لخروج جزء من هذه الملكية العامة على ملكية الشعب ان يتم بمقتضى قانون وطبقا لما يتضمنه قانون الخطة طبقا للمادة «٢٣» من الدستور وكان يمكن ان يتم ذلك دستوريا بقانون خاص في كل حالة على حدة، على ان يكون متطابقا مع قانون الخطة العامة او بمقتضى قانون عام ينظم عملية الخصخصة والقواعد والاجراءات التي تخضع لها فيتم تحديد المشروعات التي تسري عليها الخصخصة والاولوية في نقل ملكيتها للقطاع الخاص والاجراءات التي تتبع سواء في شكل مزايدة محلية او عالمية او بطريق طرح الاسهم عالميا ومحليا في البورصة او بطريق التقسيم الرأسمالي بقيمته الاستبدالية الحالية مع الالتزام بالقيمة المقدرة كأساس لتحديد الثمن الحقيقي للبيع عن طريق المزاد كما يتم تحديد جنسية من يسمح لهم بالتملك والنطاق الكمي لتملك الاجانب في كل مشروع وايضا بالنسبة للفرد او الاسرة او الشركة وطريقة سداد الثمن، وضمانات حقوق العاملين في الاجر والمعاش والتأمين وفي استمرار العمل وقواعد حماية المواطنين المستهلكين للخدمة او السلعة التي ينتجها المشروع سواء من حيث السعر او النوعية وكفالة استمرار المشروع في اداء خدماته للشعب وعدم تغيير اغراضه الا بموافقة الدولة وتخصيص ثمن حصيلة البيع لاغراض اقتصادية وقومية معينة عبر صناديق خاصة. او اعتبارها من ايرادات الموازنة العامة التي يتم توزيعها سنويا مع حصيلة الموارد العامة الاخرى بمقتضى قانون الموازنة السنوي حسب اولويات المصالح العامة للشعب.

تصرفات عشوائية

وهنا يؤكد المستشار محمد حامد الجمل رئيس مجلس الدولة السابق معلقا على ماسبق ان قانون قطاع الاعمال العام قد خلا من كل تلك القواعد السابق سردها وبذلك اصبح الوزير المسئول عن هذا القطاع صاحب الامر والنهي في الملكية العامة للشعب فهو يحدد طريقة التصرف في الشركات العامة واسلوب البيع في كل حالة، مره لمستثمر رئيسي خفي واخرى بطريق عرض الاسهم في البورصة ومرة بناء على تقسيم رأس المال الخاص بالمشروع دون الالتزام بالقيمة الاستبدالية او الحقيقية كما يتم التعاقد دون شفافية او اعلان عن الاجراءات التي تسبقه. ان حصيلة ثمن بيع المشروعات المملوكة للشعب تعد وفقا للدستور ملكا للامة وهي تمثل نوعا من الايرادات العامة الاساسية وغير الدورية بالخزينة العامة والتي يجب طبقا لاحكام الدستور وقانوني الخطة العامة والموازنة العامة ان تدرج ضمن الايرادات العامة سنويا ولايجوز للحكومة باي حال التصرف فيها او الصرف منها على اي غرض الا في الحدود وطبقا لاشتراطات قانون الموازنة العامة للدولة وتأشيراتها او القانون الخاص بتنظيم الخصخصة لو كانت الحكومة اتبعت الأسلوب الدستوري الشرعي والسليم.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ايمان الجندى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاقتصادية	رقم العـــــدد :	٣٥٩٩
المصـــــــدر :	الوفد	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٩/٧

ويشير المستشار الجمل إلى ان إهدار احكام الدستور والقانون والقواعد العامة لموازنة الدولة والمبادىء والأصول الرشيدة للتصرف فى الملكية العامة والمال العام على النحو السالف بيانه فى عملية الخصخصة يعد من المخالفات الجسيمة للدستور والقانون لأنها تتضمن اعتداء على حرمة الملكية العامة التى من الواجب حمايتها ودعمها حسب المادة ٣٣ من الدستور كما ان هذا الأسلوب الذى سارت عليه الحكومة يهدر الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون للمصريين ويتمثل ذلك بصفة خاصة فى إهدار سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج وعلى توجه الفائض وفقا للخطة القومية المنصوص عليها فى المادة ٢٤ من الدستور واهدار حق كل مصرى فى تملك هذه المشروعات ونصيبه فى الناتج القومى بناء على تملكه لها مباشرة او من خلال الدولة والذى كفلته المادة «٢٥» من الدستور و«٢٦» و«٥٧».. وتنص المادة الاخيرة على ان التعديات الاجتماعية التى تمارسها الحكومة على العمال جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم..

وفى النهاية يؤكد المستشار الجمل ان الحكومة مصرة على عدم الالتزام بسيادة الدستور والقانون مما شجع على زيادة الفساد السياسى والادارى وكرس الاستبداد المتربح من الوظائف والمناصب العامة والتصرف بلا شفافية فى ملكية الشعب. وهذا كل حقق نوعا جديدا من الدخل لا يعرفه علم الاقتصاد السياسى وهو ما نسميه «الربح السياسى» الناتج: هذا التربح فى صورة الرشاو والعمولات والهدايا. كما ادى ذلك الى اندماج الانتهازيين من مدعى الاسهام بصفة رجال اعمال فى التنمية الاقتصادية والذين يستغلون فى ذلك ودائع المصريين فى البنوك بدون ضمانات جدية فى مشروعات استهلاكية وقليلة الجدوى.

تلك التصرفات تستهدف فرض سياسة الامر الواقع، وابتزاز مصالح القلة المستغلة للشعب مما يؤدى الى انهيار اقتصادى وسياسى اشد خطورة مما حدث فى بعض دول جنوب شرق اسيا.

على الجانب الآخر يؤكد الدكتور فتحى النادى استشارى التخطيط والادارة على ان ثمن حصيلة بيع القطاع العام لابد وان تصرف على القطاع العام وما به من عمالة ومن ثم على المواطنين فى الشارع فى صورة خدمات وحقوق مشيرا الى ان ما فعلته الحكومة بشأن بيع القطاع العام للعاملين لم ينتج عنه دخل حقيقى يصرف على القطاع العام بعد اتمام الخصخصة. واوضح ان العمال اشتروا من حصيلة مستحقاتهم فى الارباح المتأخرة على الحكومة طوال الـ ٤٦ سنة الاخيرة والتى تقدر بنسبة ١٠٪ طبقا للقانون والتى تراكمت على امتداد ٣٥ عاما بعد آخر دفعة تم دفعها لهؤلاء العمال ومن هنا كان اتجاه النقابات العمالية لرفع قضايا على الحكومة كذلك فما تتبعه الحكومة من بيع القطاع العام، او بمعنى ادق تقديمه هدية لمن ساهم فى الاساس فى خرابه دون ان يسددوا مليما واحدا ولم تقبض هى مليما واحدا.. ومن ثم التخصيص للافراد دون عائد حقيقى فالاجدى بالحكومة ان توجه حصيلة اموال الخصخصة لتسوية احوال العمال وضمان استحقاق المعاش المبكر. ولكن الدولة دأبت منذ زمن طويل وخلال الحكومات الثلاث السابقة على ان اى دخل ليس شرطا ان يصرف على الغرض الحقيقى له بما فى ذلك المعونات الخارجية وابلغ دليل على ذلك ما يحدث ببرامج ومعونات تنظيم الاسرة والتى ثبت انها تصرف فى غير الاغراض المخصصة لها وانما صرفت كمكافآت وتجهيز مكاتب وشراء سيارات ومخصصات لبعض المسئولين بهذا التنظيم. ولذلك فليس من حق الحكومة استخدام حصيلة الخصخصة فى سد العجز بالموازنة وخاصة الوزارات الخدمية.. ان الحكومة وزعت الغنيمة على قطاعات خدمية كالكهرباء والاعلام ورغم كل ما يتحمله المواطنون من ضرائب مع وجود دخول سيادية يتعاظم دورها ومواردها يوما بعد الاخر كالضرائب والجمارك وقناة السويس بالاضافة الى المنح والقروض فان العجز فى الموازنة مستمر. ولكن هذا لا يعطى الحق فى التصرف فى اموال وحصيلة الخصخصة لغير الـ ١٢ مليون عامل الممثلين لخمس الشعب المصرى.

خصخصة بلا ضوابط

ويرى الدكتور ابراهيم اباظة استاذ الاقتصاد ورئيس اللجنة الاقتصادية بالوفد ان السياسة المالية فى مصر غير واضحة وغير مستقرة وان اجراءات الخصخصة من البداية لم تنتهج نهجا واحدا ولم تخضع لضوابط محددة. فمرة يجرى التقييم بصورة معينة واخرى معاكسة. ومرة يجرى التقييم ببيوت اجنبية واخرى بمشاركة المؤسسات المصرية. وتارة يتم البيع بالبورصة واخرى للمستثمر الرئيسى دون اسباب واضحة او مواصفات!!

يضيف: ان ما تتبعه الحكومة فى التصرف تجاه ثمن حصيلة بيع الشركات غير سليم وغير مجد وليس من حقها ان ترث هذا الارث وتتصرف فيه كما لو كانت المالك الفعلى له. فقد لوحظ انها تستخدم جزءا من هذه الاموال لدعم ما اسمته بالشركات المتعثرة وهنا تدخل فى مغامرة خطرة لانه سبق للحكومة وقبل ان تشرع فى الخصخصة ان دعمت شركات متعثرة عشرات المرات ولم تنجح رغم ذلك فى اقالتها من عثرتها. ويتساءل كيف يعقل ان نغامر بحصيلة الخصخصة فى دعم تلك الشركات المتعثرة وماهى الحكمة فى استبقاء تلك الشركات؟ وهل هى شركات تمس مصالح عليا للوطن ام ترتبط بالامن القومى للبلاد؟ كما يلاحظ ان الدعم اتجه لشركات عادية ستجرى خصخصتها فيما بعد. وهذا هو عين العبث فى استخدام اموال بيع الشركات العامة فى دعم الشركات المتعثرة بدعوى تحسين اوضاعها واعادة بيعها وان الاجدى بيع هذه الشركات بحالتها طالما لا توجد مصلحة عليا فى الاحتفاظ بها ولماذا لا نحاول اصلاحها وهى مازالت فى كنف القطاع العام او الدولة ومن الذى سيتولى هذا الاصلاح. أليست هذه الكوادر هى التى اغرقت تلك الشركات؟!

الاجتماعية



الخصخصة

فى مصر

الآثار الاجتماعية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة	أحمد ماهر	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة		١٩٩٦	٢٧٠
٢	الخصخصة (٤)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٣٩٩٦٤	١٩٩٦/٥/٧	٢٧٧
٣	الخصخصة (٥)	عبد الرحمن عقل	الاهرام	٣٩٩٧١	١٩٩٦/٥/١٤	٢٨٣
٤	الخصخصة ماذا تفعل بالعمالة الزائدة	محمد أبراهيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٤١	١٠/٢٨/ ١٩٩٦	٢٨٧
٥	النقابات العمالية ودورها فى مواجهة الخصخصة	هيثم سعد الدين	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٠٥	١١/١٠/ ١٩٩٧	٢٩١
٦	الخصخصة لاتعنى تجاهل العدالة الاجتماعية	محمد أبراهيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥١٧	١٩٩٨/٢/٢	٢٩٣
٧	العمالة والخصخصة	فادية عبد العظيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٤٣	١٩٩٨/٨/٣	٢٩٨



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة

يري بعض الخبراء أن العمالة الزائدة بعد خصخصة الشركات قد تصل إلي ٢٥٠ ألف عامل ١٩٩٧ . وتثار العديد من الأسئلة مثل : كيف يمكن التعامل مع العمال في الشركات التي سيتم خصخصتها ؟ ، فهل سيتم تعويض العمالة عند بيع الشركات أو تصفيتها ؟ ، وبأي صورة سيتم التعويض ؟ ، وإذا كانت هناك بدائل أخري للتعامل مع مشكلة العمالة الزائد ، ما هي هذه البدائل ؟ .

وتطرح السطور التالية التجربة المصرية في ذلك الأمر ، وهو ما يمكن الاشارة فيه إلي جهود " الصندوق الاجتماعي للتنمية " ، وهو أحد الصناديق التي تسعي إلي تنمية العمالة وفرص العمالة وإلي تشجيع الصناعات الحرفية والصغيرة وغيرها من المشروعات التنموية في مصر . ولدي هذا الصندوق برنامج تفصيلي لمشكلة العمالة الزائدة الناجمة عن الخصخصة ، ويسمي برنامج " التنقلية " . وهي يعني تنقلية (أو تغيير وضع) العمالة الزائدة بشركات قطاع الأعمال العام ، والتي سيتم خصخصتها ، وذلك من خلال عدة أساليب تضمن عدم ضرر العمال من الخصخصة ، وتضمن استفادة الشركات التي سيتم خصخصتها من مواردها البشرية بشكل اقتصادي .

أساليب حل مشكلة العمالة الزائدة

يطرح برنامج التنقلية للصندوق الاجتماعي للتنميجة ست حلول وأساليب بديلة تتمثل في التقاعد ، والتقاعد المبكر ، والتدريب واعادة التدريب ، وتعويضات البطالة، وايجاد فرص بديلة ، وإنشاء مشروعات خاصة صغيرة . وفيما يلي نبذة عن كل أسلوب من هذه الأساليب البديلة-

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دليل المدير في الخصخصة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

(١) التقاعد

فيما يتعلق بالتقاعد .. فسيتم تطبيق قاعدة " عدم الاحلال " للعمالة المتقاعدة وفي حالة ظهور عجز في تخصص ما نتيجة للتقاعد سيتم الاحلال الذاتي . أي من بين عمالة المشروع .. من خلال التدريب الداخلي كلما كان ذلك ممكنا . وهذا الحل يتم كلية من خلال المشروع ، وسوف ينحصر مجال خدمة برنامج التنقلية في المعاونة في متطلبات التدريب أو الاحلال من الخارج .

(٢) التقاعد المبكر

أما بالنسبة " للتقاعد المبكر " . فإن تشجيع هذا البديل يتطلب تعديل قوانين التأمينات الاجتماعية حتي لا تصبح عاملا معوقا ، ايضا تدبير التمويل الكافي لحصول العمال علي معاشاتهم كاملة ، بما يشجع عددا كبيرا منهم علي التقاعد المبكر .. وفي هذا الصدد فان اقتراحا برفع سعر الفائدة الممنوح لارصدة هيئة التأمينات ، والمعاشات إلي مستوي يقارب سعر الفائدة السوقي ، حيث من شأن ذلك أن يوفر المبالغ المطلوبة دون حاجة إلي تحميل المشروع أو الحكومة بأي أعباء إضافية .

هذا ويلاحظ عند حساب عبء المعاش المبكر ، ضرورة الا يعتبر تكلفة صافية . اذ سيترتب عليه وفر سنوي مستمر في قائمة الاجور التي يتحملها المشروع، ونسبة هذا الوفر هي معدل العائد المخصص علي " الاستثمار في تعويضات التقاعد المبكر " .

(٣) التدريب وإعادة التدريب

أما بالنسبة للبديل الثالث والخاص بالتدريب واعادة التدريب فهو يعتمد في الأساس علي اجراء حصر شامل لاعداد العمالة الزائدة . والمعرفة الكاملة

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

بخصائصها فهذه تعتبر من المقومات الضرورية لاتخاذ القرارات المتعلقة بالفئات المستهدفة بالتدريب وأولويات التعامل معها كذلك تتيح مثل هذه المعلومات وضع تصور شامل عن مضمون برامج التدريب المطلوبة " لتسويق هذه المهارات مستقبلا " .

هذا ويمثل هذا البديل أحد المحاور الهامة لعمل برنامج تنقلية العمال حيث لا تقتصر فائدته علي مجرد زيادة كفاءة العمالة الزائدة ، وانما ايضا التطوير المستمر لمهارات قوة العمل ، ومشاركة البرنامج في هذا الحل تتم بناء علي " طلب " المشروع .

والمقترح ان تكون أولوية التدريب للحالات التي يفيدها ذلك في الحصول علي فرص عمل ، ويليها حالات الحفز علي التدريب بدلا من تعويضات البطالة ، ثم حالات التدريب التحويلي لمن له عمل فعلا .

وعلي الرغم من توافر عدد ضخم من مراكز التدريب وانتشارها في جميع انحاء البلاد الا ان اداءها يشوبه العديد من أوجه القصور ، خاصة مع تقادم المعدلات وعدم توفر الكوادر الجيدة من المدربين فضلا عن عدم ملاءمة الحرف والمهن التي يتم التدريب عليها للمتطلبات الراهنة لسوق العمل وتطوراتها .. ومن ثم يصعب الاعتماد علي هذه المراكز لتنفيذ برامج التدريب والتدريب التحويلي المطلوبة .. ومن ثم فقد يكون من المفيد البدء بتطوير عدد من هذه المراكز سواء من حيث المعدلات والآلات أو من حيث مضمون برامج التدريب . وذلك عن طريق الاستعانة بمصادر تمويل دولية . أيضا فانه يتعين انشاء عدد من مراكز التدريب الجديدة القادرة علي تنفيذ برامج رفع الكفاءة أو التدريب التحويلي نظرا لعدم وجود مثل هذه المراكز المتخصصة .. هذا وسيتم الاستعانة بمشروعات القطاع الخاص في عمليات التدريب عن طريق تقديم الحوافز المناسبة لها لقبول تدريب

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

وتأهيل اعداد من العمالة الزائدة بغرض ايجاد فرص عمل لهم مستقبلا داخل وحداتها الانتاجية ، هذا وسيسهم الصندوق الاجتماعي في تحمل تكلفة أجور هذه العمالة أثناء مدة التدريب .

(٤) تعويضات البطالة

وبالنسبة للبديل الرابع والذي سيقدمه برنامج تنقلية العمالة ، والخاص بتعويضات البطالة والذي سيسهم فيه الصندوق بالمشاركة مع التمويل الحكومي ، فإنه بالنسبة للعمالة التي تقرر باختبارها الحصول علي تعويض مناسب لترك عملها فيمكن ان تتعاون عدة أطراف لتدبير التمويل الكافي لهذه التعويضات (المشروعات المعنية والصندوق الاجتماعي والحكومة) ، فهناك مناداه بأن يتم تخصيص ٥١٪ علي الاقل من حصيلة بيع أصول وحدات القطاع العام لتكوين رصيد هيكلة العمالة لمساندة موارد برنامج التنقلية .

أيضا فمن المهم تعديل التشريعات الحالة المتعلقة باعانة البطالة – والتي تقصرها علي ٢٧ أسبوعا فقط – بحيث تمتد هذه الفترة إلي سنة كاملة فمن شأن ذلك أن يتيح لافراد العمالة الزائدة امكانية أكبر لتدبير فرص عمل بديلة ..

ويؤكد الصندوق الاجتماعي للتنمية نقطة هامة أخري خاصة بتفضيل " حوافز التدريب " علي تعويضات البطالة ففي حين تعني هذه التعويضات حل مشكلة العمالة الزائدة للمشروع علي حساب تلويث سوق العمل باعداد متزايدة من المتعطلين غير المهرة ، فان حوافز التدريب تعني التطوير المستمر لمهارات سوق العمل – ككل – بما يتيح لها المرونة والديناميكية التي تهيئ بدورها مناخا مناسبا لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية ، والاجنبية ، ومن ثم توفير المزيد من فرص العمل مستقبلا .

هذا ويمكن صياغة بدائل لتعويضات البطالة ، لاسيما لشباب العمال – تقدم حافزا للعامل علي البقاء والتدريب في مصنعه أو التدريب في مكان آخر بأجر كامل طوال مدة التدريب علي أن تخصم بعد ذلك نسبة محددة من تعويض البطالة الممنوح له عند تركه العمل بعد التدريب .

ومن المتصور أنه بعد فترة التدريب ستكون فرصة العامل أكبر ، وأفضل للعثور علي عمل آخر ، الأمر الذي لن يتطلب بالتالي تعويض بطالة .

وجدير بالذكر ان زيادة مدة تعويض البطالة تشجع المشروعات علي مزيد من الاقبال علي " حوافز التدريب " بدلا من التعويضات .. وهذا حل له آثار أفضل كثيرا علي المستوي الكلي ، وعلي المدي البعيد للمشروعات ، وللعمالة علي حد سواء .

(٥) إيجاد فرص عمل بديلة

يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية ، من خلال اجهزته ، بالبحث عن وظائف في شركات مماثلة للعمالة الزائدة في احدي الشركات . وبصورة أخري ، علي الصندوق أن يحصل علي معلومات عن نوعيات واعداد العمالة الزائدة في شركة معينة ، ثم تبحث لاولائك العمال عن وظائف مماثلة لوظائف الحالية ، وذلك في شركات أخري ترغب في توظيف عمالة جديدة .

(٦) المساعدة علي انشاء مشروعات خاصة صغيرة

يمكن للصندوق الاجتماعي للتنمية في حل مشكلة العمالة الزائدة ، وذلك من خلال تشجيع هذه العمالة في إنشاء مشروعات خاصة صغيرة ، وتقوم هذه العمالة الزائدة بالعمل فيها . ويساعد الصندوق في تقديم الدراسات لهذه المشروعات ، أو تقديم القروض المساعدة للعمال لإنشاء هذه المشروعات . ويرتبط بهذا الأسلوب ما يحصل عليه العمال من تعويضات بطالة ، حيث يمكن استخدام مبالغ التعويضات مع مبالغ أخري يقدمها الصندوق الاجتماعي في انشاء المشروعات .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعي :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

الاطراف المشاركة في برنامج التنقلية

هناك أربعة أطراف أساسية مشاركة في البرنامج وهي الحكومة : ومكتب قطاع الأعمال العام ، والصندوق الاجتماعي ، والمشروع ذاته . ففيما يتعلق بالحكومة ، فسوف يتمثل دورها في تهيئة الوضوح والاستقرار لسياستها الاقتصادية المتناسقة، واتاحة البينات وتوفير القوانين المعاونة ، وسوف تقوم الحكومة أيضا بالاسهام المادي اللازم لتنفيذ بعض الحلول لاوضاع العمالة الزائدة وهنا فاننا نشير إلي ضرورة توجيه جانب رئيسي (٥٠٪ علي الأقل) من حصيلة بيع أصول بعض الشركات أو تلك التي يتم تصفيتها أو تخصيصها بالكامل لتكوين " رصيد هيكلة العمالة " الذي يسهم في التمويل مع موارد برنامج تنقلية العمالة ، ايضا فستقوم الحكومة – وفي اطار مواجهة المشكلة – بتوجيه عناية خاصة لزيادة أرضية الاستثمار في التعليم ، والتدريب ضمن بنود الانفاق من ميزانية الدولة ..

أما بالنسبة للمكتب الفني لقطاع الاعمال العام فيسقوم باعداد البرنامج الزمني ، والخطة الواضحة لاعادة هيكلة مشروعات قطاع الاعمال العام ، وسوف يخطر بذلك كلا من المشروعات المعنية ، والصندوق الاجتماعي ، وتفاديا لتداخل الاختصاصات يجب مراعاة ان برنامج التنقلية – وعلي وجه التحديد ما يتعلق منها بعمليات حصر ، وتصنيف العمالة الزائدة – ليست مسئولية مكتب قطاع الاعمال العام، ولكنها مسئولية كل مشروع علي حدة بالتعاون مع برنامج التنقلية بالصندوق الاجتماعي للتنمية .

أما بالنسبة للصندوق الاجتماعي ، فسيقوم بالمبادرة ببدء الخطوات التنفيذية لتقديم خدمات برنامج تنقلية-العمالة ، سواء بناء علي الجدول الزمني والخطة المبلغة اليه من مكتب قطاع الاعمال العام ، أو في حالة تأخر هذه الخطوة ،

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد ماهر
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) دليل المدير فى الخصخصة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

ومن خلال الاتصال المباشر بالمشروعات القائمة بالهيكلة لتعريفها بالبرنامج وما ينطوي عليه من خدمات ، وتسهيلات للمشروع وعمالته ..

هذا وسوف يبدأ التعاون بتوقيع الاتفاق مع المشروع العميل .. وفي هذا الصدد فلابد من التأكيد علي الحاجة لان تنشأ خلال السنوات المس القادمة مؤسسة تأخذ علي عاتقها مهمة تقديم هذه الخدمات التي من المتصور ان يستمر الاحتياج اليها علي مستوي القطاع الخاص .

أما بالنسبة للطرف الرابع في برنامج تنقلية العمالة فيتمثل في " المشروع " ، وسوف يكون لجنة لهيكلة العمالة داخله ، وسيتم تشكيل هذه اللجنة بالتساوي بين الادارة والعمالة ، بالاضافة إلي خبير من برنامج التنقلية . وسيتم اختيار رئيس محايد للجنة علي علم بأوضاع المشروع ، وليس من طرف الحكومة ولا الصندوق وستتحدد مهام رئيس اللجنة في ادارة اعمالها ، وقيادتها ومتابعة اتفاقاتها ، والقيام بمهام الاتصال المتعلقة بنشاطها ..

وستتمثل مهام اللجنة في : اعداد بيان مفصل عن العمالة : عدد الزائد منها عن حاجة المشروع ، تصنيفاتها تخصصاتها .. كما ستقوم بحساب تكاليف الحلول البديلة ، ووضع استراتيجية لتدبير فرص العمل المطلوبة .



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــدد :	٣٩٩٦٤
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٥/٧

الخصخصة (٤)

رئيس اتحاد نقابات عمال مصر

لسنا ضد الخصخصة ونثق فى القيادة السياسية

- العمال مقتنعون بأهمية التحول الاقتصادى.. ولكن المشكلة فى الادارة ولدينا تحفظات على تطبيق الخصخصة وطرحناها على الدولة رسميا
- لم نتلق أى شكاوى «جوهرية» فى الـ٣ شركات التى تم بيعها!
- الإضراب هو «عصا المعز» لكن المفاوضات هى الأفضل!

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	٣٩٩٦٤
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٥/٧

يواصل «الأهرام» في حلقة اليوم من موضوع الساعة «الخصخصة» استكمال مناقشة الجوانب الكثيرة لهذه القضية المهمة باعتبارها واحدة من القضايا الاساسية التي ستؤثر حتما في مستقبل مصر.

وإذا كنا قد تناولنا موضوع «الخصخصة» على مدى الاسبوعين الماضيين في ٣ حلقات متواصلة مع الدكتور ابراهيم كامل وهو أحد كبار رجال الاعمال الذين يمتلكون الفكر الأكاديمي وكذلك الخبرة العملية كرجل أعمال على الساحة المحلية والدولية ومن موقعه هذا طرحنا افكاره ومفاهيمه وملاحظاته حول برنامج الخصخصة.. فاننا اليوم نقدم وجهة نظر أخرى أو عنصر آخر من العناصر المهمة في عملية الخصخصة وهو العمال للتعرف على آرائهم في هذه القضية باعتبارهم جزء أساسيا وفاعلا فيها.. ذلك أن رأى العمال في الخصخصة يشكل أهمية شديدة لأن الخصخصة هدفها الاساسي زيادة الانتاج وذلك لن يتحقق إلا من خلال وسائل محددة أهمها العامل نفسه

وسنطرح رأى العمال في الخصخصة من خلال.. السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر ونحن نقدمه باعتباره الرجل «المنتخب» أو الممثل «الشعبي» لعمال مصر بعيدا عن وجهة النظر الرسمية أو الحكومية.

والرجل في هذا الحوار تحدث بصراحة عن قضايا كثيرة لأن الخصخصة باتت قضية أساسية مؤثرة بلاشك على مستقبل مصر وعمال مصر جزء من هذا المستقبل. لكن الشيء الاساسي الذي أكده في البداية.. ان عمال مصر ليسوا ضد الخصخصة ويثقون في الرئيس حسني مبارك وفي التوجهات العامة للقيادة السياسية في هذا الشأن.. هم فقط لهم بعض التحفظات وطرحوها بالفعل ورسميا على الدولة في أكثر من مناسبة

ونبدأ وقائع الحوار:

أدار الحوار:

عبدالرحمن عقل

شارك في الحوار:

مصطفى النجار
رأفت أمين
سيد عبدالمجيد
عبدالناصر عارف
ياسر صبحي

عن مركز الدراسات الاستراتيجية

مجدى صبحى

الخبير بالمركز.

● الاهرام : العمال من اهم عناصر الانتاج كما انهم صانعوا التنمية والمستفيدون منها، ولكن في خلال طرح موضوع الخصخصة في مصر ظهرت مزايدات كثيرة باسم العمال، ونريد ان نعرف موقف العمال بصراحة من قضية الخصخصة وقبل تلك نسأل من هم الطبقة العاملة في مصر؟: ولماذا يتخوف العمال من الخصخصة؟

●● أولا اسمحوا لي ان اشكر «الاهرام» على هذا اللقاء.. واحيي المسئولين فيه على تبنيهم لهذه القضية خاصة ان الاهرام تمثل الصداقة الصحفية وتتناول القضايا المصيرية للتعبير عن رأيها بتوازن وموضوعية وتتيح الفرصة لكل الاتجاهات.

اما من ناحية رضاء العمال عن التحول الاقتصادي ام لا.. دعوني اصارحكم القول كعامل.. وانا اتحدث اليكم بصفتكم عمالا ايضا. فالعامل هو من يعمل ويعرق ويحصل على المقابل نتيجة عمله فهو عامل ايا كانت وظيفته او انتماءاته الفكرية.. وما يهم العامل بالدرجة الاولى ان يعمل والا يتعثر عمله وان يحصل على مقابل هذا العمل والجهد الذي يبذله...

اما بالنسبة لمن يملك.... فهذا لايمثل قلقا بالنسبة للعمال... فالماضي في ظل التحول نحو الاقتصاد الاشتراكي كانت هناك مساهمات خاصة وبحكم انتمائي لقطاع الغزل والنسيج هناك مساهمات كثيرة في هذا القطاع من القطاع الخاص وهذه المساهمات في شركات ناجحة..

.ما تخوف العمال من الخصخصة فقد جاء مما يكتب ويطرح في بعض الصحف... فهناك من يقول إن الخصخصة جيدة.. وهناك من يقول عكس ذلك والغالبية وصوتها مسموع في بعض الصحف. تردد ان الخصخصة ضد المجتمع وضد الشعب... وهذا لايعني ان العمال غير راضين عن الخصخصة... فالعمال راضون... لاننا نثق في توجهات القيادة السياسية، كما انني وانا رئيس اتحاد العمال وامثلهم اطلعت بموضوعية وعايشت الظروف والاسباب التي تدفع الحكومة الى الخصخصة... فنحن بلد مدين.... ومن ناحية اخرى لابد من زيادة الانتاج ومن لديه وسيلة اخرى لتحقيق ذلك فليتفضل بطرح اسلوبه في سداد الديون وزيادة الانتاج وانا كعامل مصري ورئيس اتحاد العمال مستعد ان اتبنى هذا الأسلوب.

كما ان العمال في ظل القطاع العام لم يكونوا يحصلون على كل حقوقهم ولم تكن حقوقهم مهضومة ايضا

الموضوع الرئيسي : الخصخصة

الموضوع الفرعي : في مصر : الآثار الاجتماعية

المصـــــدر : الاهرام

اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل

رقم العـــــدد : ٣٩٩٦٤

تاريخ الصـــدور : ١٩٩٦/٥/٧

بعض قيادات الشركات بدأوا في استفزاز العمال حتى قبل أن «تتخصخص»!

.فعندنا في القطاع العام افراد ليس لديهم استعداد للتحاور او النقاش ... انما كانت للتوجهات السياسية موجودة وبالاسلوب الودى والاتصال الشخصي كنا نعمل على اقناعهم لتلبية مطالبنا بل هناك رؤساء شركات « دماغهم متحجرة» ... ومشكلة القطاع العام ليست في العامل ... ولكن العيب في الادارة... نحن نحتاج الى إدارة محترفة .... ادارة تؤمن بالأهداف... إدارة تؤمن بالتسويق... ادارة تعرف كيف تبيع وكيف تشترى.... ادارة تحد من الفاقد في الوقت والمال والمواد الخام والالات ... ادارة « تنزل» المصانع وتعرف كيف تزيد للمصانع انتاجها سوء الادارة ... هو مشكلتنا في مصر في القطاعين العام والخاص والقطاع العام يوجد به الفاشلون وفي القطاع الخاص هناك [illegible] اكثر فشلا.

● الاهرام: ولكن هل تتصورون ان المرحلة القادمة تقتضي إعطاء العمال حق الاضراب، هل تعملون من أجل ان يشمل قنون العمل الجديد هذا الحق؟ وفي المقابل هل تسمحون حق صاحب المنشأة في غلقها وتسريح العمال؟

■■ بالنسبة للاضراب من عدمه الإضراب لم يكن محرما في ظل القطاع العام وقطاع الأعمال... وكل القضايا التي طرحت سابقا بالنسبة للإضراب لم يحصل المتهمون فيها على احكام بالادانة بل كانوا يحصلون على البراءة .... الآن في ظل التحول الاقتصادى ... لا اريد القول ان من حق صاحب المنشأة الغلق إذا حصل العامل على حق الاضراب .... يجب الا نترك هذه الأمور مفتوحة وبدون ضوابط.. فنحن نتحدث [illegible] اغلاق [illegible] في مقابل حق الا[illegible] سى الاضراب المقنن والمشروط ايضا لانه لو تركنا حق الاضراب بلا ضوابط ممكن يحدث اضراب في اى مصنع خلال ٣ دقائق في امور لاتستدعى ذلك .. فالانتخابات النقابية او مجلس الادارة في شركة مثل شركة المحلة او الحديد والصلب مثلا يقوم بالترشيح لها نحو ٢٥٠ مرشحا والمطلوب ٢١ وهو الحد الاقصى للجنة النقابية... باقى المرشحين فقط ممكن ان يعملوا اضرابا !!! وهذا خطا ويضر بالانتاج وبمصالح العمال ايضا لذلك ونحن نعد مشروع العمل الجديد... ذكرنا الاضراب الذى ينظمه التنظيم النقابي... والغلق ايضا يكون باسباب حقيقية ... من يغلق منشأته لابد وان يوضح للدولة وللعمال وللتنظيم النقابي بالذات الاسباب التى ستدفعه للغلق ولابد ان تكون اسبابا مقنعة فليس من المعقول او المتصور ان هناك شخصا يقوم بفتح مصنع وبعد فترة قصيرة يقوم بغلقه او يحول « اليافطة» ... وهذا موجود حاليا في ظل القانون الموجود.... وبعض المنشآت الخاصة تفعل هذا لطرد العمال والتخلص منهم ويدخل معهم في قضايا ومحاكم .

كذلك فإن قانون العمل الجديد يشمل مبدأ التفاوض بين العمال وصاحب العمل.

فلايوجد حاليا قانون يعطيني الحق في التفاوض مع صاحب المال او من يفوضه ... لذلك فنحن نضع مشروع عمل جديد يضمن التوازن... ولكن لايمكن اغفال دور الدولة ... فالدولة يجب ان تستمر في مسك زمام المبادرة لحفظ التوازن... حفظ حقوق العاملين المجتهدين وليس المهملين المتكاسلين نحن لن ندافع عن فرقة « الفشل»...

ونحن نتحدث عن حق الإضراب ... وحق الغلق... نقصد الاضراب الذى يأتى بعد ان نستنفد كل الوسائل السلمية... من مفاوضات ومناقشات ولجان توفيق وتحكيم... ثم في النهاية اما الاضراب او للمحكمة في الدرجة الثانية... الاستئناف ... وليست المحكمة الابتدائية لاختصار مرحلة التقاضي.... ويكون هناك التزام من طرف الانتاج ان يجلسوا على مائدة المفاوضات للمناقشة والتفاوض للوصول الى حلول... لان بلدنا لاتحتمل هزات..

وانا اؤكد لكل زملائى في الندوات والمؤتمرات ان الاضراب امتناع عن العمل في ظل مرحلة اليات السوق... ومعنى الامتناع عن العمل أن الشركة لن تدفع اجورا ... لذلك لابد ان نستعد بصندوق تعويض ... ولكن انا اقول... وبلغتى كعامل وفلاح إن الاضراب عصا « معز» يجب ان اهدد بها واتمنى الا استعملها.

فالوسائل السلمية والمفاوضات هى الافضل ... لذلك اكرر واؤكد دائما ونحن نتحدث عن توجهاتنا في التحول الى ضرورة التثقيف المرحلى الذى يناسب المرحلة ويتوائم معها .

الموقف الرسمى

● الاهرام: ولكن ماهو الموقف الرسمي لاتحاد العمال فكريا من مفهوم الخصخصة وكيف يترجم اتحاد العمال هذا الاتجاه الفكرى الى تطبيق عملي .

●● نحن مقتنعون بتوسيع قاعدة الملكية ولكن لدينا تحفظات على التحول الاقتصادى خاصة مشاكلنا مع الإدارة ومشاكل التطبيق العملي... فالقرارات دائما تكون جيدة جدا والتوجه كذلك ، ونحن مقتنعون بها.... وثقتنا في القيادة السياسية وفي الرئيس مبارك كبيرة جدا وهو املنا الوحيد في المرحلة التي نمر بها وهى مرحلة قاسية... فهناك ديون .. وتدهور في الصناعة خاصة اذا قارنا انفسنا بالنمور الاسيوية فكيف نتصور ان منتجاتنا - ونحن مصريون - قليلة في اسواق الدول العربية....

فكما قلت العمال كاتحاد وتنظيمات نقابية الغالبية العظمى موافقة ولكن هناك بعض الافراد داخل التنظيم النقابي لهم توجهات سياسية ضد الخصخصة ونحن كتنظيم نقابي يجمع كل عمال مصر. لانستطيع ان نحرم احدا من التعبير عن ارائه.. إنما من خلال المؤتمرات العمالية والجمعيات العمومية للنقابات العامة والاتحاد العام.. نجد ان هناك إجماعا على الموافقة على التحول الاقتصادى.. لكنهم يطالبون دائما بمراعاة البعد الاجتماعى عند التطبيق كذلك في فترة التحول تحدث مشاكل.

مثلا رئيس شركة قضى معظم حياته الوظيفية داخل القطاع العام.. نجده يغلق بابه امام النقابيين ولايريد ان يتفاوض معهم.. ولذلك فإن ممثلى العمال ينفعلون عليه وتخرج منهم تعبيرات مثل «هم حايبداوا يتحكموا فينا وهم لم يتخصخصوا» ولذلك فانا اكرر ان مشكلتنا هى الادارة.

فليس لدينا مديرون محترفون. ٩٠٪ من رؤساء الشركات يجلسون على المكاتب والايتحركون.. هذا الكلام احس به جيدا لاننى ازور المصانع واعرف مافيها.

كما ان الشركات التى تتحول من الخسارة الى المكسب عندما تبحث عن الاسباب تجدها في الإدارة.. ولذلك فإننى في عيد العمال ذكرت باسلوب تلغرافى ان هناك بعض الإداريين يريدون «تهميش» دور التنظيم النقابي وانهم يرفضون الجلوس مع التنظيمات النقابية ويعتبرون ان قراراتهم «فرامانات».. فنحن نحتاج الى إدارة جديدة وهى مشكلتنا الاساسية في مصر، ونحن كتنظيم نقابي نوافق على التحول الاقتصادى الذى يتم بالتدريج.. وبشرط ان يشارك التنظيم النقابي في التخطيط وفي التنفيذ والمتابعة لان الف باء العلاقات الانسانية انه يجب إطلاع العامل على ماسيطرا عليه من تغييرات مسبقا.. وفي هذه الحالة يمكن ان تجنبه الكثير خلال عملية التغيير لذلك اقول إن دورنا الآن اصبح نضالا حقيقيا.. نضال مع النفس اولا عن طريق التثقيف وتدعيم انفسنا بالثقافة العلمية المستنيرة وناخذ مايفيدنا من تجارب الآخرين.. لذلك نحن نستعين بمنظمة العمل الدولية وببعض الاتحادات العمالية المتقدمة في التطبيق والمتقدمة في اليات السوق.. وايضا نقرا ونثقف انفسنا.. فما كان يصلح في الستينات لايصلح حاليا.. وانا مطمئن من هذه الناحية ولااخاف التحول الاقتصادى.. ولكن اخشى الاشخاص فقط.. «وهم الإدارة».. واقول دائما ان الادارة وراء اى خسارة.. فما هو ذنب العامل؟. العامل إذا تركته ولم تتابعه وتراقبه ولم تضع له الدراسة العلمية السليمة ممكن يهمل وممكن يخطىء لانه لايوجد حساب.. لذلك فنحن نؤمن بمبدا الثواب والعقاب.

● الاهرام: معنى هذا ان هناك اقتناعا من عمال مصر بأهمية التحول الاقتصادى.. ولكن هناك بعض التحفظات لابد ان تراعيها الدولة.. فما هى الاجراءات التى يتبعها اتحاد العمال لتوصيل هذه التحفظات لواضعى السياسات؟

رؤساء شركات مستبدون

●● يتم ذلك من خلال اللقاءات المستمرة مع وزير قطاع الاعمال ويشاركنا وزير القوى العاملة في هذا.. كما حضر الينا رئيس الوزراء في الاتحاد العام وطرحنا عليه ان هناك بعض الشركات لم تتفهم الوضع جيدا حتى الآن. وقلنا له ايضا إن بعض رؤساء الشركات لم يستوعبوا عملية التحول. وهناك بعض رؤساء الشركات يستبدون بارائهم.. والمشاكل التى تخلقها هذه الطبقة وعرضنا عليه المشاكل التى تثيرها طبقة القيادة الادارية الوسطى وهى اخطر طبقة.. ايضا تقدمنا بمذكرة شاملة للسيد الرئيس مبارك تتضمن وجهات نظرنا وتحفظاتنا . ر/

ونحن حاليا ننظم لقاءات نوعية.. فمثلا صناعة الكيماويات والادوية يحضر فيها المختصون بالشركة القابضة ورؤساء الشركات التابعة ووزير قطاع الاعمال ووزير القوى العاملة ويطرح النقابيون في خلال هذه اللقاءات النوعية مشاكلهم مثلا صناعة النسيج.. يحضر رؤساء الشركات القابضة الثلاث.. ونجلس سويا ونناقش ونحاور.. لاننا ونحن نتحدث عن التحول الاقتصادى واليات السوق.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــدد :	٣٩٩٦٤
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٥/٧

■ ١٨٪ حجم الادارة فى القطاع العام والعمالة الزائدة فى الاداريين

■ لابد من مشاركة التنظيمات النقابية فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة

■ اتفقنا مع رئيس الوزراء على تشكيل لجنة عليا لوضع ضوابط المعاش المبكر للعمال

لايمكن اغفال دور العمال.

● الاهرام: أنت - إذن - لست راضيا عن بعض ممارسات القيادات الادارية مع العمال خاصة فيما يتعلق بفتح قنوات الاتصال معهم مما يؤدى الى مواجهات عمالية مع قيادات الشركات قد نتفق معك فى هذا ولكن دعنا نتفق ايضا على أن الادارة فى مصر تعيش فى ظروف عامة قد تدفعها الى هذه الممارسات ونحن نرى ان هذه المشاكل ربما تفرضها طبيعة عمل هذه الشركات، فمثلا بعض الشركات توجد بها مشاكل لاتوجد فى شركات أخرى ولهذا فإن مشاكل الخصخصة المتوقعة فى شركة تختلف عن شركة أخرى تعمل فى مجال اخر.. فالصناعات الهندسية ظروفها تختلف عن صناعة الغزل والنسيج، فهل لديكم رصد فى اتحاد العمال لمواقف ومشاكل التقلبات النوعية فيما يتعلق بعملية الخصخصة؟!

●● حتى الآن هناك ٣ شركات فقط طبق عليها نظام الخصخصة.. والشكاوى التى وصلت الينا من هذه الشركات ليست شكاوى جوهرية.. فلم يشك احد مثلا من انخفاض الأجور ولكن كانت المشاكل فى التطبيق فمثلا جاء لى بعض الزملاء من احدى اللجان النقابية وقالوا: إنهم لم يحصلوا على ارباح.. ولكن فى الوقت نفسه وجدنا ان الحوافز زادت.. والصورة العامة لميزانية هذه الشركات تجد فيها زيادة الخطوط الانتاجية ورصد مبالغ كبيرة فى استثمارات جديدة لخلق فرص عمل جديدة. وبعض مشاكل التامينات وانتهينا منها وهى على سبيل المثال.. فى القطاع العام يتم حساب المعاش على متوسط السنتين الاخيرتين.. وفى نظام القانون ١٣٧ الخاص بالقطاع الخاص يتم الحساب على حساب متوسط اخر ٥ سنوات. طبعا هذا يؤثر على العامل فى نهائى معاشه.. وتم حل هذه المشكلة مع هيئة التامينات الاجتماعية.

اما بالنسبة لشركة المراجل فلم تات الينا مشاكل الامن حوالى اسبوعين مضمونها أن المسئول الأول عن التشغيل ذكر انه يريد تخفيض العمالة وتشجيع العمال على الخروج بالمعاش المبكر.. ونحن ليس لدينا مانع فى هذا بشرط أن تكون هناك ضوابط عامة العملية وارسلنا خطابا للنقابات العامة.. لمراعاة هذه الضوابط. واهمها أن يقبل العامل الخروج على المعاش وان يحصل على التعويض المناسب واتفقنا مع رئيس الوزراء على ان تكون هناك لجنة من الاتحاد العام ومن وزارة قطاع الاعمال.. وممن التامينات الاجتماعية ومن وزارة القوى العاملة لوضع الضوابط العامة لذلك.. واكدنا على العمال الايقوموا بالاتفاق مع الإدارة فى غياب التنظيم النقابى.. حتى لاتتكرر مشكلة بعض العاملين فى شركات الصناعة.. الذين تمت تسوية حالاتهم ثم بعد ذلك جاءوا يشتكون.. ولم اتعاون معهم لانهم قاموا بتسوية حالاتهم بعيدا عن التنظيمات النقابية وفرحوا بماحصلوا عليه من تعويض ثم بعد ذلك ندموا!! وكان اضمن لهم ان يشركوا التنظيمات النقابية معهم لانني اطالب الحكومة ان تضعني فى الصورة.. فى كل مايتعلق بالعمال فمن باب أولى ان يضعني العامل الذى ينتمي الى فى الصورة ايضا ولكنني اؤكد انه لاتوجد مشاكل كبيرة او مقلقة فى الشركات التى تمت خصخصتها.

وهذا ليس دفاعا عن إدارة هذه الشركات بل إننى اتحفظ على الأداء المستقبلى لها.

المشاكل اكبر من هذا

● الاهرام: ولكن - حسب معلوماتنا فإن شركة المراجل البخارية بالتحديد بها مشاكل كبيرة ومقلقة بين العمال والادارة الجديدة وقد حضر الينا هنا فى الاهرام بعض هؤلاء العمال وعلى حد علمنا فإن هناك بالفعل تسريحات بدون ضوابط للعمال فى حين ان ادارة الشركة لا تلتزم بما اتفقت عليه مع العمال الذين تم الاستغناء عنهم بأسلوب المعاش المبكر.

●● أيما يتعلق بهذه الشركة ساذكر لكم ماحدث بالضبط: قبل عيد العمال بنحو ١٠ ايام كان عندى رئيس نقابة العاملين بها ومعه عضوان من النقابة العامة.. وقالوا ان مصريا يمتلك ٣٥٪ من الاسهم وهو الذى ارسل خطابات من خلال المدير الإدارى للعمال الذين تريد الشركة الاستغناء عنهم وكما هو معروف فإن عقد بيع شركة المراجل به شرط واضح يتضمن الاتقوم ادارة الشركة باعادة النظر فى موقف العمالة إلا بعد ٣ سنوات، ولم تمض هذه المدة حتى الان ولذا فإننى اتصلت برئيس الشركة القابضة التى تتبعها الشركة لعقد جلسة مع المسئول فى شركة المراجل لتطبيق نصوص عقد الشراء الذى وافقت عليه النقابة العامة.. خاصة وانه عند بيع شركة المراجل قيل ان تطوير المراجل من خلال الخبرة المصرية فيه صعوبة ولابد من الاستعانة بالخبرة والتكنولوجيا المتقدمة عالميا وهناك ٣ شركات عالمية فقط هى التى تستطيع استيعاب هذا الامر.. وسيدخل مساهمون مصريون معهم وبهذه المناسبة اتمنى ان المصريين هم الذين يساهمون فى شراء شركات القطاع العام الى جانب مايقيمونه من مشروعات جديدة.

دور الدولة والاضراب

●. الاهرام: ذكرت ان الدولة لابد ان يكون لها دور قوى لحفظ التوازن بين اطراف العملية الانتاجية ثم تطالب ايضا بتقنين الاضراب فكيف يكون دور الدولة فى ظل حق لاضراب مقنن.. أليس هناك تناقض؟!

●● الدور الحكومي مهم جدا وحكومة الدولة من الشعب.. ولابد من وجود حركة تنوير فى هذا البلد من الذين يمتلكون القدرة على الحديث حتى يتم تجميع فكر معين تتبناه الغالبية العظمى من هذا المجتمع.. للتطوير الانتاج وزيادة قدرته التنافسية ونحن اعتدنا فى كل الدول النامية ان ننظر الى اعلى ونحتاج إلى من يدق الجرس، باستمرار.

فليس من معقول ان ياتى مستثمر ونوافق له على اى مشروع فهذا هو دور الدولة.. ولايصح ايضا ان القمصان المصرية تصدر للخارج لتباع بابخس الاثمان لابد ان اخرج المنتج القادر على المنافسة وهذا هو دور الدولة ان تكون هناك رقابة مستمرة ومتابعة.

اما موضوع الاضراب ودور الدولة فنحن نقصد انه عندما نذكر التحكيم نعنى بذلك ان يجلس طرفا الانتاج فى التحكيم.

● يكون هناك محكمون يرتضيهم الطرفان.. ودور الدول هنا رقابى لان الدولة من مصلحتها الاستقرار.. فدور الدولة ان يكون لديها اجهزة رقابية تراقب كل المنتجات على المستوى المحلى والتصدير.

ونحن دولة فى مرحلة تحول ولم نصل بعد الى مرحلة التقدم لا علميا ولا تقنيا ولاصناعيا.. ونحن نريد ان نبنى مصر الحديثة.. ولن يبنيها العمال لوحدهم.. ولا راس المال الوطنى لوحده لابد ان يشارك الجميع لاننا فى مركب واحد.. ودور الدولة هنا مطلوب.



الموضوع الرئيسي : الخصخصة — اسم كاتب المقال : عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي : فى مصر : الآثار الاجتماعية — رقم العـــدد : ٣٩٩٦٤
المصـــدر : الاهرام — تاريخ الصـدور : ١٩٩٦/٥/٧

● الاهرام: ماهى القطاعات الانتاجيه التى يخشى عليها من خصخصتها؟

●● لدينا اجهزة تعمل حاليا فى كل الصناعات ولم تنته بعد للحصر النهائي لمشاكل هذه الصناعات.. ولا يوجد عندنا تخوف من قطاع معين ولكن التخوف كله فى المرحلة القادمة من خسارة الشركات عندى شركات النسيج على سبيل المثال لا الحصر.. هذا العام لو لم تتدخل الدولة لحمايتها .. كل شركات الغزل والنسيج ستحقق خسائر لسبب بسيط ليس الخصخصة ولكن بسبب سعر القطن الذى زاد ١٤٠ جنيها فى القنطار وبالتالي التكلفة اصبحت مرتفعة واذا استمر الوضع على ماهو عليه شركة مثل شركة المحلة ستتعرض لخسارة قدرها ١٤٠ مليون جنيه رغم انه لم يتم خصخصتها ويمكن لشركة او شركتين فقط ستحقق ارباحا.. ولكن ارباحا هزيلة مع ان عدد شركات هذا القطاع نحو ٣٢ شركة قطاع عام وخاص واستثماري.

العمالة الزائدة

● الاهرام: وماذا عن العمالة الزائدة فى شركات القطاع العام؟

■ لا توجد عمالة زائدة فى العمالة الفنية او العادية.. ولكن العمالة الزائدة فى الاداريين: لانه فى ظل النظام الاشتراكى كان الالتزام الاول بتشغيل الخريجين بغض النظر عن حاجة الشركات لهذه العمالة الجديدة فنجد فى شركة بقطاع السلع الهندسية خريج كلية اداب قسم تاريخ او قسم اثار.. فكان العنصر الاجتماعى فى هذه المرحلة هو الغالب.. وهؤلاء هم الذين اخشى عليهم.. ومن اجل هؤلاء تم تشكيل لجنة لوضع الضمانات.. وحتى لايتم تسريح عمال يزيدون من مشكلة البطالة... وسيكون الامر هنا بطالة فى المتعلمين وليست بطالة عادية

● الاهرام: ماهو عدد الاداريين فى المتوسط بشركات القطاع العام؟

●● حوالى ١٨٪

● الاهرام: ذكرت انه لا توجد علاقات حميمة بين بعض ادارات وشركات القطاع العام والتنظيمات النقابية ونتصور ان الخصخصة من اهدافها ايضا تغيير الادارات فلماذا التخوف اذن من الادارة الجديدة وهل لانه سيدير بأسلوب اقتصادى؟

واذا كنتم تعملون حاليا على وضع ضمانات للاستغناء عن العمال بأسلوب المعاش المبكر .. فما هو الحال لو لم يرض العامل بهذا الاسلوب .. المؤكد ان الادارة ستمارس معهم بعض الاساليب الاخرى التى من خلالها ستجبرهم على الاستقالة او الفصل.. فكيف تواجه النقابات مثل هذه الممارسات؟

●● كما قلت فانا مقتنع تماما بالخصخصة .. خاصة انه لايوجد بديل اخر.. ونحن كحركة نقابية لسنا ضد الخصخصة وللاسف فان موقفنا هذا جعل البعض يقول إن التنظيم النقابي اصبح حكوميا.. ونحن نقول اننا وطنيون المطلوب فقط ان يتم اقناعنا ونحن سنساند التحول فنحن لسنا ضد التحول الاقتصادى .. ولكن نحن ضد التعسف فى اتخاذ اى قرار.. واذا كان سيتم ممارسة تعسف ضد العمال فاذا لم استطع منعه فمن الاكرم لى ان اترك موقعى النقابي وهذا هو موقف اى نقابي يحترم نفسه..

اما بالنسبة للضمانات .. فاللجنة المشكلة فور الانتهاء من اعمالها سيتم عرضها على السيد رئيس مجلس الوزراء ووزير قطاع الاعمال ليتم تنفيذها.. واللجنة لم تنته من عملها بعد..

وكان قد سبق وتم تشكيل لجنة.. وقام السيد وزير قطاع الاعمال بزيارة للمحلة وعقد مؤتمرا هناك واعلن عن ضمانات ولكن لم يكن قد تم الاتفاق عليها.. لذلك طلبنا من الدكتور الجنزورى وضع الضمانات التى يتقبلها الانسان بهدوء.. لان هناك نسبة عمالة زيادة فى بعض القطاعات مثل العمالة الادارية وهى موجودة .. ولكن هناك شركات قطاع عام تقوم حاليا بتعيين عمال جدد لنقص العمالة بها.. وهناك شركات تداركت هذا الامر منذ الثمانينات وقامت بعمليات التدريب التحويلى للاداريين الى فنيين.. وهؤلاء لانهم متعلمون استوعبوا العلم الصناعى اكثر من العامل العادى وقاموا بتطوير انفسهم واصبحوا على أعلى مستوى من الاداء ..

فالتدريب التحويلى يجب ان يشارك فيه الصندوق الاجتماعى.. كل هذه الاطراف يجب ان تشارك .. فمادمنا نقول ان تحولنا هو تحول سلمى وليس بنظام الـ ١٨٠ درجة .. فلابد من مشاركة كل الاطراف حتى يخرج القرار لا يكون له تاثير سلبى على الشارع.

اما عن الممارسات الاخرى التى تذكرها .. فالقطاع الخاص ليس سيئا وهناك من افتخر بهم ومعاملتهم جيدة مع العمال واسوق اليك موقفا يدل على ذلك فقد منع احد اصحاب المصانع الخاصة اللجنة النقابية من دخول الشركة.. فارسلت له زميلى فرفض مقابلته.. واتصلت به وقمت بزيارته وقابلنى مقابلة غير طيبة فى البداية.. وقال لى ان الشغل «باظ» قلت له من هو المسئول عن ذلك .. فقال لى اللجنة النقابية .. فذكرت له ان هناك ميثاق شرف نقابي.. واذا كانت النقابة هى السبب فسأقوم بتجميدها فورا.. فاعتذر عن انفعاله فى بداية المقابلة.. وقمت بالفعل بتجميد اللجنة النقابية لاننى اقتنعت انها اخطأت.. فلا يجوز ان اقف على ماكينة ثمنها ٢.٢٥ مليون جنيه واتركها تفسد لانتاج بالاف الجنيهات لأشارك فى عمل نقابى مفاوضة أو غيره فالمتفرغ للعمل النقابي هو الذى يناقش ويتفاوض اما غير المتفرغ فمناقشته تكون بعد انتهاء عمله.

وبعد اسبوع حضر الى صاحب العمل يطلب الصفح عنهم .وطلب ان يقوم بعمل صندوق زمالة للعمال بمصنعه ودفع من راس مال الشركة ٢٠ الف جنيه وهذا المصنع يضم ٢٠٠ عامل.. وبناء عليه صفحنا عن العمال وهو الان يشيد بهؤلاء العمال..

لان صاحب المال لو عنده ٢٠٪ انسانية انا سارضى بهذا وانا اريد ان يتغلب العنصر الانسانى.. والعامل المصرى «طيب» بطبيعته.. واذا وجد ادارة تعامله بانسانية فسوف ينتج اكثر.

● الاهرام: ولكن ونحن نتحدث عن شراء القطاع الخاص للشركات.. فهناك من يطالب بان يتم التنازل بعض الشئ عن حقوق العمال لاغراء المستثمرين على شراء شركات قطاع الاعمال فما هو موقفكم من هذا؟!

●● تشجيع القطاع الخاص لا ياتى منى كعامل .. ولكن ياتى من الذى يعطيه حق الاستثمار والشراء.. إنما انا كعامل ليس المطلوب منى الا ان اعمل فقط والا اتنازل عن حقوقى.. وهذا ليس بدعه والمؤكد ان العامل المصرى ليس لديه فائض فى الحقوق ليتنازل عنها كما ان الاجور . واعتقد أنكم تشعرون بهذا . هى بالكاد تكفى لحياة العامل ولهذا فان الدولة تقدم منحة سنوية زيادة ١٠٪ فى الاجور والمرتبات للمواءمة بين الاجور والاسعار، ولهذا فانه كحد ادنى لايمكن التنازل عما يحصل عليه العامل حالى.. فهذا هو الاساس.

ولانخفاض هذا الاجر نسبيا فإن كثيرين يتجهون الى اعمال هامشية تدر عليهم دخلا كبيرا.

● الاهرام: الحقيقة ان هناك احجاما من راس المال الخاص على شراء شركات قطاع الاعمال بسبب ان العمالة الزائدة لايمكن التخلص منها وانها غير منتجة؟

كذلك نتصور انه يجب ان يكون هناك اجر محدد للوصول الى مستوى معيشى محدد وللوصول الى هذا الاجر لابد وان يكون هناك إنتاجية محددة لان صاحب العمل لا يعطى اجرا بدون مقابل ..

●● نعم يجب ان يكون هناك اجر محدد لا يملك صاحب العمل الانتقاص منه إنما الذى يزيد او يقل هى الحوافز ويجب ان تكون هناك مواءمة.. اما الاجور الحالية فهى الاجور الدنيا التى نحصل عليها.. ولا استطيع ان اتحدث فى هذا الامر.. ونحن فى مرحلة التحول .. اتحدث فيها عندما احس ان عندى ١٠٪ من الاسهم لاتحاد الملاك بداخل كل المؤسسات.. وعندما اشعر ان عمالا من زملائى احسوا بانتماء لهذا الموقع واشتروا اسهما وسندات إضافية.. بمعنى انه اصبح هناك مشاركة.. وهذا مانطلق عليها ملكية الشعب.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	٣٩٩٦٤
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦/٥/٧

● الاهرام: نريد أن نكون اكثر تحديداً.. هناك عماله زائدة خاصة فى العمالة الادارية، وأنت متفق معنا فى هذا.

.. والمستثمر بالضرورة يرغب فى التخلص منها حتى يعمل بشكل اقتصادى.. وهذا حقه إذا كنا نتكلم عن الادارة الاقتصادية لقطاع الانتاج

●● انا لن اتحدث مع المستثمر ولكن سأتحدث مع الدولة.. وهنا يأتى دورها.. فعليها ان تحدث التوازن.. لانه لايمكن التخلى من دور الدولة فى المرحلة الحالية.. ونحن الآن نعمل على تجميع مشاكلنا والحلول والبدائل.. وهناك لجنة تعمل فى هذا الاطار واستعين باساتذة جامعيين فى هذا الشأن.. وعندما تجلس اللجنة الممثلة للاتحاد فى اللجنة المشتركة لوضع الضوابط وضمانات تسريح العمال.. يجب ان يكون لديها رؤية واضحة لكل المشكلة والردود على اسلوب علاجها. وبعد انتهاء اللجنة المشكلة سيتم عرض نتائج اعمالها على مجلس ادارة اتحاد نقابات العمال

اين انتم؟

● الاهرام: ولكن منذ عام ٩٢/٩١ وهناك خطة معلنة بمعرفة وزارة قطاع الاعمال لبرنامج بيع شركات قطاع الاعمال فاين كان الاتحاد منذ هذا التاريخ ليدرس حاليا فقط لمشاكل وروزاه التي سيواجه بها الحكومة

●● اللقاءات مستمرة مع الحكومة وتكاد تكون اسبوعية.. ونعلم تماما التوجهات وما سيتم طرحه للبيع او عدم طرحه للبيع

● الاهرام: ايضا انك تقوم بعمليات تثقيف.. ومن خلال ممارستنا فى لقاءات تدريبية مع رؤساء القطاعات المالية بالشركات القابضة التي ستنفذ الخصخصة لا يوجد لديهم معلومات عن الاسهم والسندات.. وبالتالى اتصور ان العمال ليس لديهم اى معلومات ايضا بشأن الاسهم والسندات.. فاين البرنامج التثقيفى الذى تتحدثون عنه؟

وعندما تحدثت عن الخصخصة ذكرت ماتم بيعه من شركات وهى ثلاث فقط. فهل تصوركم ان الخصخصة هى بيع الشـــركات بالكامل.. وهناك انماط مختلفة من الخصخصة.. واتصور ان للاتحاد رؤية لكل نمط من انماط الخصخصة.

ثم نسمع ان العمال يرفضون نسبة الـ ٥٪ من الاسهم ويطالبون بنسبة ٢٥٪ شركة الزيوت المستخلصة على سبيل المثال كان معروضا على العمال ٢٦٢ الف سهم تم طلب شراء ٦٤ الفا فقط. ونتيجة عدم وعى العمال تسببوا فى انخفاض بعض الاسهم مثل الكابلات والزيوت المستخلصة عندما اشتروها وقاموا ببيعها فورا للسماسرة الامر الذى ادى الى زيادة المعروض وبالتالى هبوط السعر؟

● هذه مجموعة من التساؤلات.. سأجيب عنها واحدة واحدة

●● بالنسبة للجزئية الخاصة باين كنا نحن منذ عام ٩١.. وكما سبق ان ذكرت فان حوارنا مع الحكومة لم ينقطع.. وانا اقول ان النقابى يجب ان يكون بداخله سياسة.. النقابى الضحل لاينفع وحتى الادارى يجب أن يكون بداخله سياسياً.. توجهاته لادخل لى بها ولكن اى ادارى بداخله سياسية ترتاح معه فى المعاملة جدا.. وكذلك بالنسبة للنقابى لانه فى هذه الحالة يكون لدية فكر ويتحدث بمفهوم سياسى ويقابل الناس بمفهوم سياسى.. ولم تنقطع الخطوط بيننا وبين الحكومة ولا بيننا وبين رؤساء الشركات .. وهناك لقاءات مستمرة داخل المصانع.

اما مايقال عن انه سيتم بيع ٢٠٠ أو ٣٠٠ شركة سنويا اعتقد وكما سبق وان ذكرت اننا نعيش الصورة كاملة ونعلم التوجهات الحقيقية لعمليات البيع

ونحن لنا رؤية كحركة نقابية فيما يتعلق بالخصخصة فلا يصح ان تستمر الحكومة في المحافظة على شركات الحكومات .. لان شركات القطاع الخاص التى تعمل فى نفس المجال حجم مبيعاتها كبير جدا.. بينما شركات قطاع الاعمال رغم جودة انتاجها لا تبيع بنفس الحجم وان كان اقل منه بكثير.. فما هو السبب .. فن التسويق والدعاية إذن فلو تم بيع جزء من هذه الشـــركات او تم بيعها كلها ليست خسارة.. ولكن تباع بالتقييم الحقيقى لاصول الشركة الموجودة ولا تباع بالتقييم الدفترى.



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــدد :	٣٩٩٧١
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٥/١٤

الخصخصة (٥)

رئيس اتحاد نقابات عمال مصر:

لسنا ضد رأس المال الأجنبى .. ولكن نفضل بيع الشركات للمصريين والعرب

قانون العمل الجديد ينظم حق الإضراب وفصل العمال ويحفظ التوازن بين طرفى الانتاج

نطالب بإعادة النظر فى قانون التأمينات الاجتماعية ليتضمن صرف اعانات بطالة

ليس كل القطاع الخاص سيئا والدولة هى المسئولة عن معالجة الآثار الاجتماعية للخصخصة

■ البعض يريد لنا الدخول فى صراع مع الحكومة.. وهذا الأسلوب النضالى «عفا عليه الزمن»

■ هناك من يؤيدنا من المسئولين والبعض يعارضنا ولن نفرط فى حقوقنا

أدار الحوار:

عبدالرحمن عقل

شارك فى الحوار:

مصطفى النجار
رأفت أمين
ممدوح الولى
سيد عبدالمجيد
عبدالناصر عارف
ياسر صبحى

عن مركز الدراسات الاستراتيجية

مجدى صبحى
الخبير بالمركز

■ نرفض تماما بيع أسهم العمال لغير العمال

■ نحن ضد الاحتكار وعلى الحكومة ان تفكر كثيرا قبل خصخصة قطاع الخدمات

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	٣٩٩٧١
المصــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦/٥/١٤

نستعد لمواجهة سيطرة رأس المـــال بإعـــداد نقـــابيين مثقفين

- نواصل اليوم مناقشة موضوع الساعة «الخصخصة» وقد تناولنا في الحلقة الرابعة الأسبوع الماضي وجهة نظر العمال باعتبارهم عنصرا اهما في عملية الانتاج وذلك من خلال ممثلهم الشرعي السيد راشد رئيس اتحاد نقابات عمال مصر، والذي تحدث بصراحة عن قضايا كثيرة وعبر بكل وضوح عن موقف القاعدة العمالية العريضة من قضية الخصخصة.

واذا كان الرجل قد أكد بصدق وتلقائية أن ثقة العمال في القيادة السياسية تجعلهم لايخافون على حقوقهم في المرحلة القادمة الا أنه كان حريصا على أن يؤكد أن موافقة العمال على عملية الخصخصة ليست على «بياض» وانما هي موافقة مشروطة ولها بعض التحفظات على التطبيق، لأن الخلاف لم يعد قائما حول المبدأ.. مبدأ التحول الاقتصادي والتغيير وانما يبقى الخلاف قائما وربما يستمر على خطوات واجراءات التطبيق.

ولهذا فقد ركزنا في حوارنا معه على أهم مشكلات التطبيق المتوقعة خاصة فيمايتعلق بحقوق العمال ومكاسبهم، وكنا حريصين على أن نعرف من رئيس اتحاد نقابات عمال مصر مدى استعدادهم للتكيف مع الأوضاع الجديدة التي ستنجم عن خصخصة الشركات وكيفية التعامل مع التعارض المتوقع (او الصراع) بين طرفي الانتاج (رأس المال الخاص والعمال) ولهذا تطرق الحديث حول ضوابط الاستغناء المبكر عن العمال، وضوابط استخدام حق الاضراب.

وأكد السيد راشد أن الاتحاد شكل لجنة يشارك فيها اساتذة وخبراء لوضع هذه الضوابط ودراسة الأوضاع الناجمة عن الخصخصة واساليب التعامل معها.

وفي حلقة اليوم نواصل مع رئيس اتحاد نقابات العمال الحوار حول هذه الضوابط ايضا حيث اعلن ان مشروع قانون العمل الموحد الذي اعده اتحاد العمال بالتعاون مع منظمة العمل الدولية يتضمن مزيدا من الضوابط والمزايا الجديدة.

وفي خلال هذا تطرق حوارنا في هذا الجزء الى إثارة بعض القضايا الخلافية والاقتصادية خاصة موقف العمال من شراء رأس المال الأجنبي للشركات وخصخصة قطاع الخدمات وترك الحرية للعمال للتصرف في أسهمهم بالبيع دون التقيد ببيعها لعمال أخرين.

وبين الرأى والرؤية والخلاف والاختلاف نستكمل الحوار..

■ صندوق «طوارئ» لدعم الاضراب يتضمنه قانون التنظيمات النقابية

● الاهرام هل تشاركون كاتحاد عمال في عملية تقويم الشركات قبل بيعها؟!

●● لايوجد لنا دور الا عن طريق عرض تقويم الشركات على اعضاء مجلس الادارة والذى يشارك فيه ٤ من العمال الى جانب رئيس اللجنة النقابية وهو ليس له صوت.

● الاهرام : تركز دائما على اهمية البعد الاجتماعي .. بينما راس المال كما يقولون ليس له قلب.. ولن ينظر للبعد الاجتماعي بأي نظرة اعتبار

●● ليس كل رجل أعمال سيئا وليس كل قطاع خاص سيئا.. بل هناك قطاع خاص اجتماعي ويرعى الله .. ويرعى عماله ويعلم انه كلما اعطاهم حوافز ومزايا لنتاجية سينتجون أكثر .. والجانب الاجتماعي هو مسئولية الدولة في المقام الأول .. نحن نتفق على ان هناك اثارا سلبية تصاحب عملية الاصلاح لذلك قامت الدولة بانشاء الصندوق الاجتماعي وقامت بعمليات التدريب التحويلي .. فهي تحل جزءا من المشكلة .. فدور الدولة دور مهم.

● الأهرام - قانون العمل الحالي، أجزاء كثيرة منه لاتطبق، مثل مبدأ الثواب والعقاب ونحن نرى أن من أسباب تدهور القطاع العام انه لايوجد مبدأ الثواب والعقاب واذا كنا نقول انه لن يضار عامل فما هو الموقف بالنسبة للعمال الذين لاينتجون؟ وهل القانون الجديد سيعطي حقوقا لمثل هؤلاء.

●● إنني اؤمن بتقديس الحق والواجب .. ونحن لاندافع عن حرامي أو مهمل .. ولايوجد في القانون الحالي حق التفاوض اى ان طرفي الانتاج لايجلسون مع بعضهما .لذلك هذا أحد أسباب مطالبتنا بان يكون هناك قانون جديد .. لايوجد عندنا قانون يطبق مبدأ الثواب والعقاب وكما ذكرت فإن هناك من يحصل على حقه بالكامل.. وهناك من يجلس في الظل .. نحن لدينا حاليا شركات متعطلة والآلات فيها مغطاة «بخيش» فمن المسئول؟! .. هل هو العامل؟ .. ولذا فنحن نطالب بتغيير قانون العمل لمراعاة مثل هذه الحالات ونحن قبل ان نعد مشروع القانون الجديد درسنا تجارب الدول الاخرى .فالدول الاشتراكية تحولت في اصلاحاتها الاقتصادية الى ١٨٠ درجة عكسيا

ووجدنا ان النقابيين الذين كانوا يعملون في ظل النظام الشيوعي الآن هم في الشارع وعلى الرصيف.. وفكرنا في اتحاد العمال ان نعمل مشروع قانون عمل جديد واستعنا بمنظمة العمل الدولية للتمويل وأرادت المنظمة الدولية ان تقدم لنا خبراء حتى يأخذوا «فلوس التمويل» ولكنا رفضنا لأن القانون هو قانون مصري وسيطبق على شعب مصر .. لذلك استعنا باساتذة الجامعات .. واستعنا بالشركاء الثلاثة - حسب تقارير منظمة العمل الدولية وهم الاتحاد العام واتحاد الصناعات واصحاب الاعمال ووزارة القوى العاملة وجمعية رجال الأعمال ولم نغفل عنصرا على حساب عنصر آخر.

وعملنا حوارات حتى ٩٥/١٢/٣١ .. ووقعنا الصيغة النهائية للمشروع الذي ارسل الى مجلس الدولة .. وهذا المشروع ينظم حق التفاوض وحق الإضراب والغلق وحق الفصل .. بحيث لايكون الفصل جزافيا ولكن طبقا للقانون . والنظام المعمول به حاليا لايعطي غير حق الفصل العادي طبقا للقانون .لذلك فإننا لن نتراجع عن مكسب موجود لدينا والقانون الجديد سيعطينا حقوقا ومزايا

وسيحفظ التوازن بين طرفي الانتاج .. فنحن لانريد الضرر لصاحب المال ولا العامل كذلك بل نريد علاقات انسانية متميزة بين الطرفين فمن لايعمل يجب ان يحاسب وينال جزاءه.

ومن القانون الجديد .. هناك نصوص تمنح لنا حق التدخل في المقر او الوحدة الانتاجية التي لايوجد بها تنظيم نقابي .. للدفاع عن مصالح العمال .. وهذا أسلوب عصري.. وأخذناه من إنجلترا..

وعرضنا المشروع على منظمة العمل الدولية ثلاث مرات وكانت بعض الاعتراضات الطفيفة على بعض النصوص .. على سبيل المثال عمل المرأة .. فهم لايوجد عندهم مواعيد عمل لساعات معينة للمرأة .. ولكن في مصر .. لدينا عاداتنا وتقاليدنا ونظامنا .. فلابد ان يكون هناك اعتبار للعادات والتقاليد لذلك نص على انه لايجوز ان تعمل المرأة بعد الساعة التاسعة ووضع ضمانات بعد الساعة الخامسة .. وأن كان لي رأى آخر فيها .. واستطعنا الحصول على موافقة منظمة العمل الدولية .. وهذه الموافقة ليست بمثابة صك غفران او خلافه كما قد يتصور البعض .. ولكن هذه المنظمة هي المنظمة الوحيدة التي تؤمن بالثلاثية (حكومة - عمال - اصحاب اعمال)



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	٣٩٩٧١
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦/٥/١٤

● الأهرام: هل قانون العمل الموحد يقترح يعطي إعانة بطالة؟

□ قانون العمل الموحد يطبق على العاملين في القطاع العام وقطاع الأعمال والخاص والاستثماري .. انما لن يطبق على العاملين في الحكومة .. اما نظام اعانات البطالة فسيتم وضعه في التأمينات لذلك طالبت في عيد العمال بأن الحاجة تقتضي اعادة النظر في قانون التأمينات الاجتماعية والقانون رقم ٤٧ الخاص بعمال الحكومة والهيئات والمصالح وهذا القانون لابد من تغييره.

القانون الجديد يستهدف اقامة علاقات صناعية متميزة تقوم على الحوار الموضوعي والمفاوضات المتكافئة، وقد أمكننا حل كثير من المشاكل بهذا الأسلوب وعلى سبيل المثال كانت هناك شركة استثمارية تضم نحو ١١ الف عامل كان العامل فيها يعمل بنظام اليومية.. لذلك كانت الشركة تخسر لأنه لم يكن هناك حافز انتاجي.. وعندما دخلت وسألت أول عامل وجدت أنه يعمل بنظام اليومية.. وجلست مع رئيس الشركة أو العضو المنتدب وطلبت منه أن يضع نظاما انتاجيا لتشجيع العمال على زيادة الانتاج. فإذا كان العامل يعمل على ماكينة واحدة فيمكن أن يعمل على أكثر من ماكينة وفي هذه الحالة نكون قد ضربنا أكثر من عصفور بحجر .. خفضنا التكلفة.. وفي المقابل منحنا العامل أجره مضاعفا مقابل عرقه وجهده..

إذن عندما تكون هناك علاقات صناعية متميزة .. سنصل الى الحلول الجذرية لأنني أؤمن بأنه لاتوجد مشكلة ليس لها حل .

● الأهرام: ولكن هذا القانون الموحد للعمل متى يرى النور؟

● اتمنى أن يدخل مجلس الشعب في دورته الحالية.

ما يقال وما يطبق:

● الأهرام: ما هي رؤية اتحاد العمال حول قضايا توسيع قاعدة الملكية؟

●● طلبنا من المسئولين التنفيذيين - ان يحصل العمال على نسبة ١٠٪ من الأسهم.. ولكن في التطبيق كان الوضع مختلفا.. وهذا هو السبب انني أقول ان مايقال شيء والتطبيق شيء آخر.. فعند التطبيق تم منح ٥٪ فقط.. وأرسلت مذكرة للرئيس ومذكرة أخرى لوزير قطاع الأعمال للمطالبة لحصول العمال على نسبة ١٠٪ من أسهم الشركات المباعة.. اذا كان البعض منكم ذكر أن العمال تخلصوا بسرعة من أسهمهم في شركة الكابلات (نسبة الـ ٥٪) التي حصلوا عليها مما أدى الى انخفاض أسهم الشركة فانني أقول للأسف الشديد انه تمت بعض الممارسات التي اعتبرها عيبا على العمال فقد تم بيع الأسهم حتى قبل أن يسددوا ثمنها.. وهذه الممارسات أثرت على أسعار الأسهم داخل الشركة.. ومع ذلك فانا أصر على عدم التنازل عن نسبة الـ ١٠٪ كحد أدنى للعمال لأن هذه النسبة تحسسهم بالانتماء وبالملكية.. ومن يخطيء يعاقب.

اتحادات للمساهمين كيانات شكلية!!

● الأهرام: في الشركات الثلاث التي تم بيعها نصت عقود البيع على جواز الاستغناء عن العمال بعد ٣ سنوات من الشراء، وهذا يعني أن هناك عمالا سيتم الاستغناء عنهم وكان مفروضا عليكم كاتحاد عمال أن تفكروا وتخططوا في عمل برامج تثقيف وتدريب تحويلي لهؤلاء العمال ليتلاءموا مع المرحلة الجديدة ولكن هذا لم يحدث. كذلك اتحادات العمال المساهمين في الشركات والتي تم تكوينها منذ عام ١٩٩٤ لشراء جزء من أسهم الشركات عند بيعها ورغم أن عددها وصل الى حوالي ٢٦٥ اتحادا فإن نشاطها محدود جدا خاصة في البورصة وقيل انه سيتم انشاء جمعية تضم هذه الاتحادات وتوفر لها خبرات في مجال الأوراق المالية ولكن حتى الان هذه الاتحادات مجرد كيانات شكلية ولم يثبت لها دور فعال في تشجيع العمال على التعامل في الأوراق المالية.

●● في هذه الاتحادات قلنا: إن المساهم سيتم تقسيط المبلغ عليه على ٢٠ سنة بالقيمة الاسمية أي بقيمة أقل من السوق وبدأت بالفعل الاتحادات تخصص من العمال وأود أن أؤكد ان اللجنة المشكلة من اتحاد العمال لرعاية هذه الاتحادات موجودة

● الأهرام: ما هو سبب اصراركم على أن يمتلك العمال نسبة الـ ١٠٪ من أسهم الشركات؟ هل تريدون بذلك ضمان تمثيلهم في مجالس الادارات؟

●● نعم.. لضمان تمثيلهم في مجلس الادارة مستقبلا.. وخاصة أن قانون العمل الجديد لا دخل له بمجلس الادارة.. ومجلس الادارة له قانون مستقل بذاته.. والقانون الجديد يعطي الحق لثلاثة من العمال للحصول على عضويته بدلا من أربعة في الوقت الراهن.. لأن هناك جوازا في قانون مجلس الادارة أنه يمكن أن تكون ثلاثة أفراد.. وايا كان شكل الملكية.. وعموما البيع الكامل يعني انتهاء دور مجلس الادارة . ومصر - كما أعلم - لن تبيع كل شركتها ولا يوجد في مصر سواء من العمال أو من التنفيذيين أو السياسيين من يقبل بتسليم اقتصاد مصر للأجانب ولن نعود لعصر اسماعيل باشا مرة أخرى ومصر لن تباع للأجانب.

● الأهرام: هل هذا يعني انك ضد شراء رأس المال الأجنبي لشركات القطاع العام؟

●● انا لست ضد رأس المال الأجنبي .. ولكن اتمنى كمصري ان يكون البيع للعمال ثم للمصريين ثم للعرب وبعد ذلك يأتي للأجانب نحن نريد سداد ديون البلد وتطوير الاقتصاد. ونقل التكنولوجيا وهذا يمكن ان يأتي اما عن طريق خبراء يقومون بتدريب العاملين او من خلال ادارة علمية .. فلا بأس ولا ضرر من الاستعانة بمدير محترف.. ومصر لم تنضب.. ولا بأس اذا كانت هناك إدارة علمية أجنبية ستأتي لشراء شركة وتديرها بأسلوب علمي فعلينا ان نستفيد من هذه الخبرات.

صناديق خاصة

● الأهرام: ما هي علاقة بيع الشركات وبيع البلد؟ هل لو تم بيع كل الشركات في مصر.. هل معنى هذا أننا نبيع البلد؟!

●● من يملك الاقتصاد يملك نظام الحكم.

● الأهرام: هناك اتجاه جيد لانشاء صندوق دعم الاضراب ولكن لماذا لا تفكرون من خلال تعديل قانون التأمينات في انشاء صناديق تأمين خاصة؟

●● هذا هو توجهنا.. وصندوق الاضراب وضعناه في قانون التنظيم النقابي.. وهذا الصندوق اطلقنا عليه صندوق تغطية الطوارىء .أما في قانون التامينات فنحن نحرص على حل مشكلة البطالة .. وهذه البطالة لابد أن يكون لها مخرج .. والتأمينات لها دور كبير في المرحلة القادمة.. وأي تحول له ضحايا وتضحيات وعلى الدولة أن تتحمل دورها في قانون التامينات

بنك العمال

● الأهرام: بنك العمال المفروض أن يكون له دور فيما يجرى ولكن حتى الآن لم نحس بهذا الدور فهل سيكون له دور في المرحلة القادمة؟

●● بنك العمال سيكون له دور في المرحلة القادمة.. ولكن نحن الآن نعمل على تجهيزه والوصول به الى المستويات التي تؤهله للقيام بدوره سواء من حيث الملاءة او الادارة.. صحيح أن جميع حسابات النقابات العامة موجودة بالبنك .. ويقوم حاليا ببعض الأعمال التجارية .. وحتى نستطيع ان نضم حسابات جميع النقابات المنتشرة في جميع المحافظات فلابد ان يكون لنا فروع في المحافظات.. ولذلك يتم حاليا انشاء فرع للبنك بمحافظة الغربية وهناك فرع بالاسكندرية فما يتم حاليا هو العمل على أن يقف «البنك على رجليه» لأن البنوك الأخرى تعمل على شرائه.. ورفضت تغيير الاسم..

نحن نأمل بعد انتهاء عام ١٩٩٦ ان يدخل البنك في بعض المشروعات خاصة تلك التي يقوم البنك باعداد دراسات الجدوى الخاصة بها والتي تحقق له هامش ربح .. ونحن من خلال البنك لا نهدف الى تحقيق ربح ولكن نريد ان يقوم البنك بدوره في مساعدة العمال على توفير فرص عمل جيدة لهم.

هل تعترضون

● الأهرام: ذكرت أن شركات القطاع العام لن تباع كلها.. هل اتحاد النقابات معترض - وبصراحة - على بيع شركات معينة على سبيل المثال مجمع الألومنيوم والحديد والصلب خاصة أن مثل هذه التجمعات الصناعية الكبرى تقدم للعمال خدمات عينية ربما تفوق الدخل الذي يحصلون عليه نقدا .. فهل الاعتراض يأتي من أنه لو تمت خصخصتها سيخسر العمال هذه المكاسب؟

●● دعوني أتساءل.. من الذي لديه القدرة على شراء المحلة او الألومنيوم او الحديد والصلب او سيتيا أو كفر الدوار.. لا مصريا ولا اجنبيا.. وهناك تأكيد أن هذه الصروح الكبيرة لن تباع في الوقت الراهن ولكن يمكن طرح جزء من الأسهم.. ونحن نرحب بتوسيع قاعدة الملكية ونحن نتمنى هذا.. لأنه كما سبق أن ذكرت .. فإن مصر عليها ديون.. وأي أجنبي يقدم لنا قروضا أو منح يريد رقبتنا «وماحك جلدك الا ظفرك».

خصخصة الخدمات

● الأهرام: شركات الخدمات معظمها شركات احتكارية وهناك الكثيرون الذين يطالبون بخصخصتها .. فما هي وجهة نظر الاتحاد في تلك القضية؟

●● الشركات الخدمية اذا كان عائدها مجزيا فيجب أن تعيد الحكومة النظر اكثر من مرة قبل أن تفكر في خصخصتها .. اما بالنسبة للاحتكار فانا ضده ايا كان نوعه فنحن لسنا ضد شكل الملكية .. انما الاحتكار وسيطرة جهة معينة حرام..

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الرحمن عقل
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــدد :	٣٩٩٧١
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٥/١٤

● الاهرام: انت تقول إنه اذا كانت تحقق عائدا ... فمن الافضل الاحتفاظ بها.. ولكن القضية ليست فقط عائد.. ولكن مستوي الخدمة التي يقيم أيضا .. فمن الواضح أن المرافق العامة أداء معظمها ليس على مستوى عال وذلك بسبب احتكارها للخدمة كما أن العوائد التي تحصل عليها هذه المرافق عوائد جبرية وليست عوائد اقتصادية .

لذلك فنحن نرى أن قطاع الخدمات يجب أن يدار باسلوب اقتصادى ليحسن من مستوى خدماته للمواطنين عن طريق المنافسة مع الغير..

مواءمة

●● انا متفق معك تماما!!

● الأهرام: ولكن توجهاتكم كاتحاد عمال هل هناك من يعارضها من المسئولين الحكوميين او التنفيذيين أو واضعى السياسة؟

●● نحن لا نعمل فى مجتمع «رضوان» اى أننى لا أعمل فى مجتمع مثالى نحن فى مجتمع عام.. وكما ان هناك من يقوم بالتخديم علينا فهناك من يقف ضدنا.

ودورى كنقابى هو المواءمة مع كل هذه الاتجاهات فى تلك المرحلة .. ولابد ان اضرب والاقى.. هذا هو دورى النقابى لان بداخلي سياسه .. صحيح انا عضو بالحزب الوطني.. ولا انكر ذلك وهو يشرفني ولكن لابد ان اوائم بين مصلحة بلدى وعمالى فهى فوق كل اعتبار.. ورغم اعتراض البعض.. الا اننى لا افرط في حقوق العمال ولا اكل او امل حتى تفتح لى الابواب المغلقة.

مرحلة نضال

● الأهرام: هل تتصورون - مثل البعض - انه رأس المال الخاص سيكون له صوت أعلى في المرحلة القادمة مما يشكل تهديدا لمصالح العمال بينما فى فترة سابقة كان صوت العمال هو الأعلى.. كيف ستواجهون المرحلة القادمة؟

●● انا قلت ضمن كلامى إن النضال مطلوب.. النضال مع النفس والنضال مع الآخرين.. مع النفس عن طريق تثقيف العمال على أعلى مستوى من التثقيف.. وحتى يكون النقابى بارعا في المعارضة لابد أن يكون جاهزا ومثقفا وفاهما.. وادعوكم لزيارة الجامعة العمالية للتعرف على مستوى الدورات التثقيفية.. نحن غيرنا مفهوم التثقيف فما كان يصلح فى مفهوم الاشتراكية لا يصلح فى التحول الاقتصادى وأنا بشكل شخصى عاصرت الرأسمالية قبل الثورة.. وعاصرت التطبيق الاشتراكى بعد الثورة.. واعاصر حاليا فترة التحول فانا لا اخشى هذا التحول.. وانا اؤمن بالتوازن.. ووجود علاقات صناعية متميزة بين طرفى الانتاج والحوار موجود.. وهناك قنوات مفتوحة ولابد ان يكون هناك التزام بان يجلس طرفا الانتاج سويا لأن صاحب الشركة او المدير لو طلب من النقابى ان يجلس معه.. فلابد ان يجلس معه.. ونفس الأمر عندما اطلبه لابد ان يجلس معى على ان يكون هناك جدول اعمال

واذا كنت اقول ان النقابى المطلبى دوره انتهى.. فما هو المقصود بذلك؟ ساوضح ذلك.. فنحن حتى بداية فترة حكم الرئيس مبارك كنا ننتظر مناسبتين هما: عيد العمال وعيد ثورة يوليو حتى نقدم طلباتنا لرئيس الدولة أما الآن.. فقد جاء الدور حتى نتثقف لنتواءم مع مرحلة الدولة.. وهذا لا يعنى اننى ضعفت.. وهذا هو سبب قولى فى عيد العمال اننا لن نسمح «بتهميش» دور التنظيم النقابى وكذلك قلت ايضا في نفس المناسبة أن هناك بعض الاداريين يعتقدون أن دورنا سيصبح هامشيا فى مرحلة التحول.. وهذا مرفوض.. مرفوض.

وحتى نهيىء انفسنا لهذه المرحلة.. فقد بدأنا منذ عام ٩١ باعداد مشروع قانون العمل الموحد.. ومنذ عام تقريبا «سرقنا» نسخة من قانون الشركات وعلى وشك الانتهاء من دراسته فاى قوانين او تشريعات تظهر على السطح ويكون العمال طرفا فيها نحرص على أن ندخل فى مناقشتها ودراستها وعندنا حاليا مستشارون فى التامينات والاقتصاد والاقتصاد السياسى وفى القوانين..

● الأهرام: ذكرتم انكم «سرقتم» نسخة «سرقة» من مشروع قانون الشركات الجديد وهذا يعنى أن هناك من يحاول ابعادكم او اصدار القوانين فى غيبة ممثلى الاتحادات النقابية تفاديا للمعارضة والخلاف؟

●● كما سبق وان قلت نحن لا نعمل فى مجتمع مثالى.. ونحن بشر.

● الأهرام : ولكن مثل هذا القانون يعد من القوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادى بكل أطرافه؟

●● هذا صحيح. ولكن أصحاب المشروع يريدون أن يقدموه لنا بعد أن ينتهوا من دراسته وذلك لأخذ رأينا فقط. ولكن نحن نقول انه اذا كان المجتمع يعمل باسلوب علمى وينظر نظره مستقبلية فلابد ان يشارك التنظيم النقابى العمالى فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة. وانا أؤكد أن الادارة العلمية التى تؤمن بمبدأ الثواب والعقاب.. والادارة العلمية بالاهداف تحتاج إلى تنظيم نقابى قومى لا تنظيم ضعيف..

واتمنى ان ننتهي من دراسة مشروع القانون قبل نهاية شهر مايو الحالي.. نرفض حرية بيع اسهم العمال.

● الأهرام: فيما يتعلق مقصر بيع أسهم العمال (في اتحادات الملكية بالشركات) على عمال الشركة البعض يرى أن هذا قيد على الملكية ويطالب بترك حرية العامل في التصرف في اسهمه لمن يريد؟

●● نحن لن نوافق على هذا. خاصة بالنسبة لاتحاد المساهمين حتى تظل حصص العمال موجودة ومستمرة.. لأن هذه الاسهم هى ضمن ملكية الاتحاد ونستثمر فيه اموال العاملين فقط.. اما بالنسبة لملكية العمال لاسهم بصفة شخصية فهو حر فيها تماما..

● الاهرام: ولكن رغم أن بنك العمال مقيد له نحو ٤٧ مليون سهم بالبورصة الا انه خلال الشهور الاربعة الماضية لم يتم تداول سوى ٤٥ سهما فقط" وهذا دليل على عدم قدرة اتحاد العمال علي ادارة أسهم العمال

● بالنسبة لموضوع بنك العمال.. نحن لا نتدخل فى إدارته وتم اسناد هذا الأمر لمدير مسئول على مستوى عال من الكفاءة.. ولا نسمح لأى عضو فى الاتحاد بان يتدخل فى عمله

● الأهرام: قلت ان اتحاد العمال متهم بأنه «حكومى» وهذا يحمل مدلولا خطيرا لأنه يحمل معنى فقدان الثقة بين الحكومة والعمال؟

●● القاعدة العمالية العريضة لا تردد هذا الاتهام وإنما هم افراد عددهم محدود.. ولديهم فكر سياسى يحركهم.. ويريدون ان يدخل اتحاد العمال فى صراع مع الحكومة.. فهذا المفهوم انتهى منذ زمن بعيد وعفا عليه الزمن ان أضرب برجلى الباب على المدير المسئول التنفيذى او السياسى وادخل.. هذا أمر انتهى. فلابد ان احترم نفسى حتى أجبره على احترامى.. فهذه هى الأصول العلمية النقابية..

فماذا سأستفيد لو شتمت الحكومة. ماذا سأستفيد... لا شيء ولكن ساخلق صراعا طبقيا.. ويمكن يؤدى الى عدم الاستقرار فى المجتمع.. وهذا ليس في مصلحتنا ولا مصلحة البلد.. وانا أرى ان النقابى الجيد هو «سمسار» يأخذ المكسب ليعطيه لمن يمثلهم.

● الأهرام: الصندوق الاجتماعي انشيء اساسا لمواجهة سلبيات الخصخصة. ولكن فى رأيك كم عدد المستفيدين من هذا الصندوق من العاملين فى قطاع الاعمال العام؟

●● عددهم صغير جدا.. ولكنه ساعد فى بعض المشاريع الخاصة لأفراد معينين.. وعندنا خطة للجلوس مع الصندوق للتعرف على مشاريعه المستقبلية وكيفية استفادة العمال منها.. خاصة ان أموال هذا الصندوق تاتى في المقام الأول للعمالة الخارجة من القطاع العام؛ ولكنه قام بتشغيل بعض الذين لم يحصلوا على فرص عمل أصلا.. وساعد فى بعض المشروعات على مستوى المحافظات ولكن فى المرحلة القادمة سيتم التنسيق بين بنك العمال والصندوق للدخول في مشروعات تخدم هؤلاء العمال...

ورغم صراحة الحوار، ورغم ما به من انتقادات واتهامات فإن السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر اكد فى نهاية الحوار انه يجب أن توجه له الانتقادات حتى يمكنه تصحيح المسار دائما..

وقال إنه: يحتاج من الصحافة ان توضح له الامور.. لأن مثل هذه الامور تفيد كثيرا لانه بشر.

وكان بحق مثالا للنقابى الواعي الحريص على مصلحة بلده اولا ومصلحة العمال الذين يمثلهم ثانيا.

واذا كنا بهذا الحوار الذى امتد على حلقتين مع السيد راشد حول موضوع الساعة الخصخصة .قد عرضنا لوجهة نظر أخرى في القضية فاننا نستكمل الحوار فى الأسبوع القادم مع طرف ثالث يمثل وجهة نظر حكومية □.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد أبراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــدد :	١٤٥١
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/١٠/٢٨

الخصخصة

ماذا تفعل بالعمالة الزائدة ؟

محمد ابراهيم

احتلت قضية العمالة التي ترتبط بالتحول نحو الخصخصة اهمية بالغة.. فاحدى نتائج اعادة الهيكلة للوحدات الانتاجية التخلص من جزء من العمالة التى تقلص عددهم فى قطاع الغزل والنسيج وحده من ٢٧٥ الفا الى ٢٠٥ الآف عامل خلال خمس سنوات ومن المتوقع ان يشهد هذا القطاع خسائر فادحة تقدر بحوالى مليار و٢٠٠ مليون جنيه إثر ارتفاع سعر القطن وتهريب الملابس واستغلال الثغرات فى نظام السماح المؤقت.. ومن جهة اخرى عارضت الحركة العمالية السياسات المتعلقة ببيع القطاع العام وكافة المشروعات والقوانين التى تسلب الطبقة العاملة ما حققته من مكاسب.. ودعا الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الى تدعيم الحقوق العمالية وتطويرها وصولا الى تحقيق العدالة الاجتماعية جاء هذا فى ندوة «الخصخة والعمالة الزائدة» التى نظمها مركز علاقات العمل بحقوق القاهرة برئاسة د. احمد البرعى وشارك فيها فتحى نعمة الله عضو مجلس الشعب ورئيس اتحاد عمال القليوبية ود. عبد الله نصار سكرتير الشئون الاقتصادية باتحاد عمال مصر ولفيف من المثقفين والعمال الذين اكدوا تاييدهم للخصخصة ولكن الخوف يتملكهم من غياب استراتيجية حكومية لمواجهة الابعاد الاجتماعية لعملية الاصلاح الاقتصادى.

الموضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : محمد أبراهيم
الموضوع الفرعى : فى مصر : الآثار الاجتماعية — رقم العـــــدد : ١٤٥١
المصــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٦/١٠/٢٨

فى البداية تحدث د. احمد البرعى رئيس قسم التشريعات الاجتماعية قائلا انه من الصعب على المسئولين السياسيين عند اتخاذهم للقرار ان يبقون على التزام الدولة الاشتراكية بالتشغيل الكامل خاصة ان الخصخصة ستؤدى الى تفاقم المشكلة نتيجة الاستغناء عن العمالة الزائدة فالقضية تحتاج الى مواجهة سريعة فلابد من ضمان دخل بديل للعامل المتعطل تتكفل به أنظمة الضمان الاجتماعى او التامينات الاجتماعية كتامين البطالة واستخدام الضرائب للحفاظ على العمالة.

التخلص من العمالة .. باطل!!

وان الشرط الوارد فى عقود بعض الشركات الذى يقضى بأن تتصرف الشركة فى العمالة بعد ثلاث سنوات خطر اجتماعى وباطل قانونا ، لأن الدولة تتخلى عن مسئوليتها نحو العمالة، إذن فمن يتحمل تكلفة هذا التحول؟ والهدف من الخصخصة ليس اقتصاديا فحسب وانما اقتصادى واجتماعى لأنه يمس جميع العاملين . فاذا كان اتحاد العمال يتفق مع الشركات فى ان يقبل العامل المعاش المبكر ام لا؟ هذا العرض خاطىء لانه متأخرا وكان يجب ان يكون مستقلا ومتفقا عليه قبل بدء تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى كما انه وضع العامل فى طريق مسدود.. وكان لابد من وجود برنامج قومى على نفس المستوى الاجتماعى بجانب عملية الخصخصة يحدد ما سيحدث للعامل، وطالب بخطة اجتماعية قومية تعالج ماقد يصيب العامل من اضرار.

لماذا تراكمت الخسائر؟!

وعن دور القطاع العام فى السنوات السابقة اكد فتحى نعمة الله انه حمى مصر وساند معركة الحرب وعمل باسلوب اجتماعى والهدف منه كان اجتماعيا وليس اقتصاديا ولكنه عانى من عيوب كثيرة يأتى فى مقدمتها سوء الادارة واختلال الهياكل التمويلية ووجود ١٢ جهة رقابية تراقب رئيس مجلس الادارة وظل هذا الوضع الى ان جاء القانون ٢٠٣ ليلغى كافة الاجهزة الرقابية عدا الجهاز المركزى للمحاسبات وسرعان مابدأت هذه المجالس تمارس سلطاتها وفقا للقانون ٢٠٣ إلا انها لم تتعود على الانطلاق ولم تصل الى الهدف المنشود وكانت النتيجة الاوضاع التي شهدها القطاع فى السنوات الاخيرة.

تدهور صناعة الغزل والنسيج

وحول صناعة الغزل والنسيج يقول فتحى نعمة الله لقد تسلطت العلل والامراض على كيان هذه الصناعة- يعمل بها ٥٠٠ الف عامل منهم ٢٠٥ الاف قطاع الاعمال والباقى بالقطاع الخاص- التى تعددت مظاهرها فى اختلال الهياكل التمويلية وعدم استغلال الطاقات بمعظم الشركات التى تراوحت نسبة التشغيل فيها بين ٢٠٪ و٧٠٪ من الطاقة العاملة وتوقف العديد من مصانع شركات قطاع الاعمال العام مما ادى الى تحقيق الشركات لخسائر كبيرة ففى شركة مصر حلوان للغزل والنسيج تقلص عدد العمال من ٢٤ الفا الى ١٠,٥٠٠ الف عامل وحققت خسائر تصل الى ١٧١ مليون جنيه اما شركة النصر لصباغة المحلة قد شهدت انكسارات متعددة حيث انخفض عدد العمال من ٢٤ الف عامل الى ٨ الاف عامل كما حققت خسائر ضخمة قيمتها ٣٥ مليون جنيه، اما ثانى اكبر شركة فى مصر شركة كفر الدوار تقلص عدد العمال فيها من ٢٦ الى ٢١ الفا وبلغ اجمالى خسائرها ٥٠ مليون جنيه وشركة المحلات الصناعية للحرير والقطن (اسكو) تقلص عدد العمال فيها من ٢٦ الف الى ٨٠٠٠ الف عامل وحققت الشركة خسائر قيمتها ١٠٢ مليون جنيه، وشركة وولتكس ٥٥ مليونا، الاهلية بالاسكندرية اقدم واعرق شركة انشئت فى مصر ٥٤ مليونا ثم الدقهلية للغزل والنسيج ٧٤ مليونا، والقاهرة للمنسوجات الحريرية ٣٦ مليونا واخيرا مصر الوسطى ٧٦ مليون جنيه.

واضاف ان من اهم المشاكل التى تواجه شركات قطاع الاعمال العام خاصة العاملة فى مجال الغزل والنسيج سوء الاحوال المالية لمعظم الشركات مما ادى الى مزيد من الاعباء التمويلية التى تؤثر على القدرة الايرادية للشركات فبلغت جملة القروض طويلة الاجل لقطاع الغزل حوالى ١.١ مليارسنة ٩٥ ليصل اجمالى مدونية البنوك على الشركات الى ٣.٦٥٥ مليار جنيه مقابل ١٢.٣ مليار جنيه قيمة اجمالى اصول الشركات اى ان نسبة المديونية الى اجمالى الاصول حوالى ٢٩.٦٦٪.. فى حين تتحمل الشركات فوائد سنوية بلغت قيمتها ٧١٧.٧ مليون جنيه فى ٩٥/٩٤ وقد بلغ اجمالى خسائر القطاع فى ٩٥/٩٤ حوالى ٧٣٢ مليونا ليصل برصيد العجز الى ٢.٧٤٦ مليار جنيه فى ٩٥ وبلغ عدد العمالة داخل القطاع ٢٠٥.٤ الف عامل تصل اجورهم السنوية الى ٩١٥.٥ مليون جنيه تقريبا.

ويرجع رئيس اتحاد عمال القليوبية هذا التدهور الى اسباب تاريخية ناتجة عن عمليات استثمار خاطئة فى بعض الشركات وبمبالغ ضخمة لم تات بالعائد المطلوب والى الادارات غير المؤهلة لقيادة هذه الشركات الضخمة بالاضافة الى المشكلات التى طرأت وضاعفت من خطورة الاوضاع ويرجع إليها السبب الرئيسى فى هذا الانهيار السريع وهى.

- القطن: الذى تضاعف سعره خلال الثلاث السنوات الاخيرة حيث كانت الزيادة سابقا تتراوح بين ٢٠ و٣٠ جنيها سنويا تتحمل وزارة المالية ٥٠٪ منها والمغازل الـ ٥٠٪ الباقية لكن بعد تحرير تجارة القطن اصبحت المغازل تتحمل كافة الزيادات المقررة للقطن.

واشار إلى ان الطامة الكبرى كانت فى موسم ٩٥ حيث ارتفع سعر قنطار القطن الى ١٢٠ جنيها تمثل ٣٥٪ كانت من نصيب المضاربين والوسطاء والتجار الجدد، ولقد كان لهذه الزيادات تاثير مدمرا على جميع الشركات ففى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى احدى القلاع الصناعية الكبرى التى تستهلك مليون قنطار قطن سنويا سوف تتحمل ما قيمته ١٢٠ مليون جنيه زيادة فى عنصر واحد من عناصر مستلزمات الانتاج فان هذه الشركة لم تستطع ان تستوعب هذه الطفرة الكبيرة فى زيادة التكلفة سواء عن طريق ترشيد التكلفة لعناصر الانتاج الاخرى او عن طريق زيادة سعر المنتج النهائي على الرغم من ان السوق المحلى لا يتحمل اى زيادة جديدة فى الاسعار

اما بالنسبة للتصدير فهو يمثل ٥٥٪ من انتاج الشركة وعلى مدى السنتين الماضيتين تم تخفيض السعر بما يوازى ٥٪ حتى تستطيع الشركة وغيرها من الشركات من البقاء والمنافسة فى السوق الخارجى . وكان نتيجة هذا ان حققت الشركة خسائر ضخمة فى العام الماضى بلغت ٤٨ مليون جنيه- وتقلص عدد العمال بها من ٤٥ الف عامل الى ٢٨ الفا- وقد تصل الى ٧٠ مليون جنيه فى العام الحالى .... ثم تساءل عن مصير الشركات التى لايتوافر لديها الكثير من الامكانيات؟ فإنها بلاشك ستحول الى وضع اسوا بكثير ومن المتوقع ان يقفز اجمالي خسائر هذا القطاع من ٧٣٢ مليونا الى مليار و٢٠٠ مليون جنيه.

-التهريب : ان استيراد الاقمشة الجاهزة على المستوى التجارى محظور فى الوقت الحالى وان المسموح باستيراده من المنتجات النسجية هو غزل القطن وذلك لمدة عشر سنوات تنتهى فى ٢٠٠٤ طبقا لاتفاقية الجات



الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد أبراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٤٥١
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٦/١٠/٢٨

● ١.٢٠ مليار جنيه خسائر قطاع الغزل والنسيج .. لماذا!؟

● عمال الغزل يتناقصون

● تعديل قانون التأمينات بما يتناسب والمتغيرات الحادثة

● العلاوات لسن الستين.. شرط العمال للمعاش المبكر

واضاف ان ظاهرة التهريب تؤثر تاثيرا سلبيا على قدرة السوق المحلى فى استيعابه للانتاج المحلى من الاقمشة والملابس مما يعد ضررا بالغا بالشركات العاملة فى قطاع الغزل والنسيج ويستوى فى ذلك القطاع العام والخاص.

-السماح المؤقت (الدورباك): وهو شكل من اشكال التهريب الذى يستغل ثغرة فى نظام الدورباك حيث يتم استيراد كميات كبيرة من الاقمشة لتصنيعها واعادة تصديرها.. فاوضح ان اعادة التصدير لم تتم على كل الكميات ويستنزل منها تحت حساب نسبة الفاقد ما يتجاوز ٥٠٪ من الكميات الاصلية فهذا ليس حقيقيا وتتسرب كمية كبيرة من الاقمشة الى السوق المحلى لم يحصل عليها جمارك او ضريبة مبيعات.

واكد ان مصر لم تشهد حالة طرد واحدة لاى عامل من العمال بالإضافة الى ان اى تحول اقتصادى له اثار ايجابية كزيادة الاسعار والبطالة والعلاج يتمثل فى العلاوة الاجتماعية لمواجهة ارتفاع الاسعار والبطالة نواجهها بالصندوق الاجتماعى والتسهيلات التى تمنحها الدولة للمستثمرين. فنحن فى نهاية الطريق وسوف نصل الى الخصخصة الكاملة وسنعود الى ماكنا عليه قبل ٦٢ وسوف يتحمل العمال العبء الاكبر نتيجة الخصخصة.

وفيما يتعلق بالمعاش المبكر يقول نحن النقابيين لم نوافق عليه لان العامل سوف يصبح عاطلا عن العمل فهناك حرية للعامل فى الخروج او البقاء.. وبهذه الطريقة ستتحول من بطالة مقنعة فى ظل النظام الاشتراكى الى بطالة سافرة فى ظل المعاش المبكر.

اين التعديلات القانونية؟

وعن العمالة الزائدة يقول د. محمد عبد الله نصار سكرتير الشئون الاقتصادية باتحاد عمال مصر ان هذه الكلمة لم تظهر فى مجتمعنا الا بعد مرحلة التحول الى الخصخصة وان القاعدة الاساسية تنطبق على الحد الامثل من العمالة التى يستلزمها الانتاج فى كل مصنع، فهل نستطيع ان نحدد العمالة الزائدة فى الشركات؟ ان هذا الامر يحتاج الى دراسة كاملة من خلالها نستطيع ان نحدد الحجم الامثل للعمل.

اما فيما يتعلق بالبحث عن الوسائل الحقيقية لمواجهة مشكلة العمالة الزائدة اشار الى ان اولها يتمثل فى الجانب التشريعى فقانون التامينات الاجتماعية حدث به تعديل فى السنه الماضية حيث تم حذف الفقرة (ج) من المادة ١٨، كما تم تعديل القانون ٤٧ لسنة ٧٨ فى ٨٣ حيث اضيفت ثلاث مواد للمادة ٩٠ تتحدث عن المعاش المبكر وانشاء المشروعات، وتساءل هل الدولة تصدر قوانين تعطل ام تساعد ؟ اما ثانى هذه الحلول فيأتى عن طريق الصندوق الاجتماعى الذى يجب ان يؤدى دوره فى ان يعطى جزءا للشباب وجزءا لاتحاد العمال لمواجهة المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الخصخصة وثالثها التدريب التحويلى.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد أبراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العــــدد :	١٤٥١
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	١٩٩٦/١٠/٢٨

واضاف ان التشريعات الاجتماعية لابد ان تكون ضامنة وحامية للعامل هذه الحماية تتطلب النظر فى تعديل قانون العمل الحالى بالمشروع المقدم واعادة النظر فى تعديل قانون التامينات الاجتماعية بما يتناسب مع المتغيرات الحادثة فى المجتمع المصرى.

المداخلات

-يقول سمير قناوي عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات ان العامل يستطيع شراء اسهم فى حدود ١٠٪ الى ٢٠٪ بضمان معاشه فى هيئة التامينات الاجتماعية لانها تحصل على ٤٠٪ من اجر العامل شهريا متمثلة فى اشتراك العامل وصاحب العمل وطالب بان يكون البيع للمصريين!

-اما كمال هاشم فيقول عن اى عمالة نتحدث وماهى سن العمالة فى مصر من حدها الادنى الى الاقصى حتى تستطيع ان نحصر عدد العمالة؟ وهل للعامل فى هذا المجتمع ان يخرج الى المعاش ويعمل فى اكثر من عمل والشباب فى حاجة الى فرصة واحدة؟

-وحول رؤية العمال للخصخصة قال عبد الله حمودة عامل بقطاع التجارة الداخلية لقد تقدمنا باقتراح الى رئيس مجلس الادارة حتى تكون لنا نسبة من الاسهم حفاظا على اجورنا او حق الانتفاع بالقيمة الايجارية.. وانتظرنا طويلا ولكن لم يرد احد من المسئولين على هذا الاقتراح وتساءل ماذا لو تم بيع منافذ التوزيع المملوكة للدولة لمستثمر اجنبى وجذب الشركات متعددة الجنسية.

-وقال على شرف الدين مدير عام مساعد منظمة العمل العربية ان مكمن الخطورة يتمثل فى عدم وجود احصائيات لحجم البطالة ولاتوجد ايضا دراسة تبين الحجم الحقيقى الفائض للعمالة.

-فى حين تحدث أحمد اسماعيل عامل بشركة النصر للزجاج والبللور نيابة عن ٧ الاف عامل سوف يواجهون شبح الاستفتاء قائلا اين نذهب واين الاسهم المخصصة للعمال ؟ وماهو دور اتحاد مصر فى عملية الخصخصة؟

– وقال احد العاملين بشركة الكيماويات ان هناك اربع شركات طبقت المعاش المبكر.. والعامل الذى حصل على ٥٠ الفا او ٤٠ الفا الى ٢٠ الفا قياسا بسنوات خدمته او بمتوسط اجر قيمته ٨ الاف جنيه فى السنة كان يستطيع أن يوفرها فى خمس سنوات وتساءل كيف يحصل العامل على معاش كامل فى سن الستين والفترة الباقية من الاجر الاساسى والمتغير لم تمول فنحن نرفض المعاش المبكر إلا فى حالة إضافة العلاوات حتى سن الستين بالاضافة الى الاجر الاساسى والمتغير لكى يحصل العامل فى النهاية على معاش كريم □

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	هيثم سعد الدين
الموضوع الفرعي :	فى مصر: الآثار الاجتماعية	رقم العـــدد :	١٥٠٥
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	١٩٩٧/١١/١٠

هيثم سعد الدين

النقابات العمالية ودورها فى مواجهة الخصخصة

لاشك فى ان التنظيم النقابى وهو يستعد لمواجهة المتغيرات الجديدة لابد ان يكون له دور إيجابى ومؤثر وفعال تجاه مجموعة من القضايا والامور على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
ومن هنا كان السيناريو الدائر الآن ونحن فى نهاية القرن العشرين وعلى مشارف القرن الحادى والعشرين، على مختلف المستويات وبين كل الفئات وبمختلف الاتجاهات والفلسفات الفكرية يجعل للتنظيم النقابى دورا فى هذا السيناريو ولعله يكون من اهم الادوار المؤثرة والفعالة فى هذه الظروف ولاسيما ان مشكلاتنا اصبحت معروفة ومدروسة، واساليب العلاج والحلول ايضا وان كنا نتفق على بعضها ونختلف على البعض الآخر.. سواء تلك الحلول النابعة من ممارستنا وتجربتنا وظروفنا الداخلية او الحلول المقترحة من الهيئات والوكالات الدولية ،كالبنك والصندوق، ايضا المعوقات والصعوبات الحقيقية التى تعترض طريقنا هى الأخرى مرصودة وظاهرة منها المعقد الذى يحتاج إلى جهد منا وما هو سهل يحتاج منا المبادرة والاعتماد على الذات، كذلك امراضنا المحلية والشخصية، هى الأخرى ظاهرة غير خافية.

أحمد عاطف عميد معهد الدراسات النقابية وسكرتير اتحاد نقابات عمال مصر للتثقيف والتدريب وايضا نائب رئيس نقابة البترول له رؤيته فى دور النقابات فى مواجهة الخصخصة وقبل ان يطرحها يقول ان هناك قناعة وطنية عامة حول ضرورة تحرير الاقتصاد من كل القيود التى تعوقه فى تحرير اهدافه، ولابد من ادارة المنشاة او المصنع على اسس اقتصادية سليمة تحقق نتائج اعمال ايجابية، كذلك تشكلت لدينا قناعة وطنية عامة حول اهمية البعد الاجتماعي، وضرورته.

ويحدد أحمد عاطف دور النقابات فى المرحلة القادمة فى عدة نقاط محددة على النحو التالى

- ان زيادة معدلات الانتاجية تعد نقطة البدء الاساسية فى القضاء على العديد من مشاكلنا الاقتصادية وبالتالى تحسين مستوى المعيشة، ومن هنا فإن زيادة الانتاجية وتنميتها بشكل دائم ومستمر يجب ان تكون هدفا استراتيجيا للنقابات لأن للانتاجية اهمية خاصة من المنظور النقابى حيث ان المحاولات النقابية المستمرة لزيادة الأجور والحوافز وغيرها من المزايا دائما ماترتبط بقدرة المشروعات على الدفع، وهنا تتضح اهمية الربط بين ما يحققه المشروع من نتائج وبين ما ينتظره العاملون من مزايا.

- ان العمل النقابى الحقيقى هو الذى يوازن بين مصلحة العمال من جانب ونجاح واستقرار المشروع وتقدمه من جانب اخر وعلى ذلك فإنه يجب التخلى عن الممارسات النقابية التقليدية فى الدفاع الأعمى والمنحاز عن تلك النوعية من العاملين الكسالى والمتمارضين ومفتعلي الاصابات بل يجب ان تساهم النقابات فى خلق مناخ فى العمل يسوده الانضباط والالتزام والجدية.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	هيثم سعد الدين
الموضوع الفرعي :	فى مصر: الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٥٠٥
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١١/١٠

- ان ارتفاع معدل البطالة يعتبر من القضايا النقابية الساخنة والمثيرة للقلق لذلك فالمنتظر ان تساهم النقابات ايجابيا فى تحديد حجم مشكلة البطالة وتحليل ابعادها والتعاون مع الاجهزة المعنية وخاصة وراء القوى العاملة والهجرة فى دراسة كيفية مواجهتها.
- المشاركة فى وضع وتنفيذ برامج التدريب المهنى داخل الشركات والعمل المستمر على رفع مهارة العاملين وزيادة قدراتهم الانتاجية والتواكب مع ظروف التطور التكنولوجى، ويرتبط بذلك قضية اعادة التدريب وما تمثله من اهمية فى حل ازمة البطالة وتهيئة اعداد من المتعطلين جزئيا او كليا لاكتساب المهارات والقدرات المطلوبة فى سوق العمل داخليا او خارجيا. لقد ان الأوان لكى تفكر النقابات العامة فى انشاء مراكز تدريب خاصة بها ترتبط بنوع الصناعة مزودة باحدث الاجهزة والمعدات التدريبية. وفعلا تم ذلك على مستوى نقابة البناء والاخشاب والنقابة العامة لعمال النقل البرى.
- اشتراك التنظيم النقابى مع ادارة الشركات فى وضع لوائح ونظم العاملين. وقد تم ذلك. بحيث تؤدى إلى الربط بين ما تحققه الشركة من ارباح ناتجة عن زيادة الانتاج وبين ما ينتظره العاملون من زيادة الأجور والحوافز والمزايا الأخرى.
- ضرورة العمل على اعادة النظر فى الحد الادنى للأجور لكى يكون قادرا على تغطية الحد الأدنى الملائم لنفقات المعيشة مع الأخذ فى الاعتبار معدل التضخم وذلك لكى يتوفر للعامل الدخل الذى يكفل له حياة انسانية كريمة وبالتالى يتوافر له مناخ ملائم للبذل والعطاء ورصيد من الأمان والانتماء.
- ان ترتبط النقابات بقواعدها ارتباطا لصيقا ووثيقا حيث ان القواعد هى القوة الضاربة التى تملكها النقابات حاليا وذلك بتنشيط العمل الثقافى عن طريق البرامج والندوات والمؤتمرات والنشرات.
- السعى الجدى لتقنين الاضراب باعتباره اقوى الاسلحة والانفتاح على التجارب العمالية فى هذا المجال بحيث يكون سلاح ضغط وليس سلاحا تخريبيا.
- الانضمام للاتحادات الدولية القوية ليكون للنقابات ثقلها الدولى والتمسك بكل الاتفاقيات الدولية وفى مقدمتها اتفاقية الحريات النقابية.
- الاصرار على تنظيم صندوق البطالة ليكون موازيا لعملية التحول حيث يقوم الصندوق بصرف تعويض بطالة لمدة غير محدودة إلى أن يحصل المتعطل على عمل أخر.
- تقوية وتدعيم التعاونيات وخاصة تلك التى تنشا فى المجتمعات الجديدة لضمان نجاح المشروعات الصغيرة وحماية حقوق العاملين بها وتشجيع الشباب على الانضمام إليها.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد أبراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العــــــدد :	١٥١٧
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٢/٢

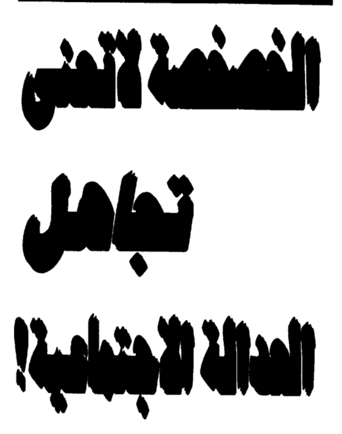
في العلوم الاجتماعية والاقتصادية سؤال شهير يتردد كلما حدث تعديل أو تغيير أو تطوير في نظم حركة المجتمع وهو: من يدفع الثمن؟! .. ومعناه أن أى اصلاحات لها ثمن ، خاصة الاصلاحات الاقتصادية ... ويتبقى السؤال الدائم: من الذى يدفع الثمن؟!... وكيف خفف العبء عليه؟!

ومصر مثل غيرها من المجتمعات تجتازه أرضا صعبة».. في انتقالها من اقتصاد الدولة بالكامل إلى اقتصاد السوق بضوابط ، وقد نجزت برنامجين للاصلاح الاقتصادى ، لهما تكاليف اجتماعية ، لكن بحنكة ومهارة فائقتين تمكنت من تخفيف هذه التكاليف على لفئات الاجتماعية الفقيرة وذوى الدخول الثابتة والمحدودة.

وقال الرئيس حسني مبارك : العدل الاجتماعي مهمة لن تتخلى عنها الدولة !

وهذه العبارة تعني ان مصر تمضي في طريقين متوازيين : الاصلاح الاقتصادى والعدالة الاجتماعية ، حتي لاينجم عن الاصلاحات اضطرابات كالتي حدثت فى المكسيك أو شيلى أو الارجنتين ، وتفرز صراعات طبقية تعوق التنمية ذاتها ، والاهم انهما يحافظان على حقوق المواطن فى حياة كريمة تتوفر فيها مطالبه الاساسية فى السكن والصحة والتعليم ولقمة العيش الكريمة .

مصر تمضي على الطريق الصحيح:



تحقيق: محمد ابراهيم

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد أبراهيم
الموضوع الفرعي :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	١٥١٧
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٢/٢

ويعرف الدكتور محمود الامام ، وزير التخطيط الاسبق ، معنى « الحياة الكريمة » بانها التى تبعد بالمواطن عن مواطن الجهل والمرض والفقر، ويقول ان مفهوم اقتصاد السوق والتحرر الاقتصادى يعنى تمكين فئة معينة (القطاع الخاص ورجال الاعمال) من اداء الدور المحورى فى التنمية ، مما يجعل الدولة مسئولة عن سد النواقص الاحتياجات الناجمة عن ذلك .

وقال إن تركيز الثروات فى أيدى شريحة اجتماعية محدودة دون ضمانات العدل الاجتماعى يؤدى الى توسيع الفوارق بين الطبقات وتعميق التفاوت فى توزيع الدخل بين الذين يملكون والذين لايملكون.

وقال ان المفهوم الذى ينطلق منه القطاع الخاص كمسئول أول عن التنمية يؤدى الى الفراغات التى تنشأ فى مستوى المعيشة ويصبح دور الدولة هو ملء هذه الفراغات بخدمات فى كل المجالات ومن الافضل لا تبدو المسألة ، كما لو ان القطاع الخاص يفعل مايريد ثم تقوم الدولة بإصلاح ماقام به القطاع الخاص وهذا يدعو أحيانا للحديث عن دور اجتماعى للقطاع الخاص وكأن الجانب الاجتماعى هو إصلاح ماأفسده الدهر ويعد هذا منطقا معكوسا فى التنمية ... فهى ليست اقتصادا صحح وانما انسان يمنح كل حقوقه فى الحياة بما فيها المشاركة فى اتخاذ القرار.

وقال: نحن فى حاجة الى تنمية مجتمعية وليست اقتصادية حتى يحصل كل فرد على حقه ويتمكن من المساهمة والابداع فى عملية التنمية.

وانتقد الدكتور الامام من يزعمون ان الحرية الاقتصادية تتطلب إعمال قوى السوق وعدم التأثير فيها بتدخل الدولة عن طريق الاعانات واذا تدخلت الدولة فلن يستطيع المجتمع ان يتقدم فى ظلها لانها بذلك تضعف صوت محدودى الدخل فى عملية اتخاذ القرار ..

٤أهداف

اما الدكتور مصطفى السعيد فيرى ان المدخل الرئيسي لتوفير حياة كريمة تحدده اربعة اهداف رئيسية هى :

- ☐ جذب الاستثمارات الاجنبية
- ☐ الصناعة قبل العقار
- ☐ مشروعات تخدم المجتمع
- ☐ نشر الاستثمارات على ربوع مصر.

واضاف ان توفير حياة كريمة للمواطن المصرى يتطلب دفع حركة الاستثمار لتحقيق المزيد من فرص العمل والخدمات للمواطنين الذين يشكون البطالة ونقص الاجور مع خلق نظام ضريبى عادل يكون مدخلا اساسيا لتحقيق النمو وان تهتم الدولة بتوفير الخدمات اللازمة لجموع الشعب وتركيز الاستثمارات فى المشروعات الصناعية التى تتيح فرص عمل بدلا من بناء الفيلات على سبيل المثال .

وحدد الدكتور احمد رشاد موسى رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى اربع وسائل لتوفير حياة كريمة ، هى :

اولا : دعم ماتحقق من انجازات ، لم يتوقعها اكثر الناس تفاؤلا ، مؤكدا اهمية الاستمرار فى مسيرة الاصلاح الاقتصادى التى اسفرت عن تحرير الاقتصاد القومى من بعض الاختلالات الهيكلية المزمنة خاصة اختلال ميزان المدفوعات والعجز الكبير فى الموازنة العامة للدولة والسيطرة على معدل التضخم .



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد أبراهيم
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــدد :	١٥١٧
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٢/٢

ثانيا : الاستمرار فى دعم الاحتياطى النقدى من العملات الصعبة

ثالثا : العمل على حدوث انطلاق انتاجي بمشروعات قومية كبرى كالتى بدأ تنفيذها فى توشكى ، تتيح لمصر الخروج من الوادى القديم ودلتاه وإقامة مجتمعات جديدة تنطلق بالاقتصاد القومى آلى افاق جديدة للاسباب التالية :

< تخفيف وطأة التكدس السكانى فى الوادى القديم ودلتاه ، وهذا معناه تقليل الضغط على الموارد والمرافق الاساسية القديمة ، مما يمنحها عمرا اطول واستخداما افضل .. وفى الوقت نفسه يعالج المشكلات الاجتماعية الصعبة الناجمة عن التكدس فى حيز ضيق .

< توفير فرص عمل جديدة تستوعب القادمين الجدد الى سوق العمل.

رابعا : رفع حجم الصادرات المصرية كأحد عناصر التنمية المتواصلة

د. رفعت السعيد:

الدولة مسئولة عن وضع حد أدنى للأجور يكفى متطلبات المواطن

د. أحمد رشاد:

المشروعات القومية الكبرى طريقنا للخروج من الوادى ورفع مستوى المعيشة

د. محمود الإمام:

التنمية المجتمعية ضرورة لحصول كل فرد على نصيبه العادل

د. مصطفى السعيد:

تركيز الاستثمارات فى المشروعات الصناعية حتى يمكن توفير فرص عمل حقيقية

وقال الدكتور رشاد ان تحقيق الهدف من المشروعات الكبرى يتطلب ان تظل عمليات التنفيذ والادارة والتشغيل تحت إشراف مستمر من اللجنة العليا المتخصصة بمجلس الوزراء ، لتجنب البيروقراطية ومظاهر الانحراف والسماح بقدر من المرونة للمحافظة على صيانة تلك المشروعات

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد أبراهيم
الموضوع الفرعي :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــدد :	١٥١٧
المصـــدر :	(مجلة الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٢/٢

وأوروباايضا!

ويقول الدكتور رفعت السعيد ان الدولة اعطت الفرد قدرا عاليا من اهتمامها خلال فترة الستينات من مساكن وتعليم مجان وعلاج ومشاركة العمال فى الارباح والادارة موضحا ان هذا الزمن انقضى .. ولكن الشيء المؤكد ان الدولة لاتزال مسئولة عن تقديم خدمات وتسهيلات اجتماعية لمواطنيها وخاصة ان الاجور التى يحصل عليها المواطن اقل بكثير من ان تفي باحتياجاته فى حين يرى البعض ان اوروبا لاتقدم خدمات مثل التى نطالب بها فى مصر وهم غير محقين فى هذا القول لأن الأجر الذى يحصل عليه المواطن الاوروبى عشرة أضعاف الاجر الذى يتقاضاه المواطن المصرى ولا يضمن له مستوى معيشيا لائقا.

وقال : اذا قارنا اجر اى موظف حكومى - كبر أو صغر - فان من المؤكد انه سوف يعجز عن تعليم احد ابنائه فى المدرسة الابتدائية اذا لم يكن التعليم مجانيا .. واستطرد قائلا: لقد جرت مناقشة بينى وبين الدكتور حسين كامل بهاء الدين طرحت خلالها سؤالا مؤداه لو أن التعليم الثانوى صار بثمن فكم يتعين على الطالب ان يدفع سنويا ؟ أجاب الوزير قائلا: عليه ان يدفع ألف جنيه سنويا على الاقل!

وطالب الدكتور السعيد الحكومة بأن تضع فى الاعتبار المواطن المصرى عند سنها القوانين خاصة قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى المساكن القديمة. لأن اجره لم يسمح له بان يدفع ايجارا ملائما لسعر السلعة التى تقدم له.

وقال د. رفعت السعيد: نحن امام احد امرين هما ان تتولى الدولة تقديم الخدمات الاجتماعية من إسكان ومرافق وتعليم وصحة بالاضافة الى جميع الخدمات الضرورية وإما ان تعيد بناء هيكل الاجور على أساس تقديم ما يسمى بـ «سلة الاجور المتكاملة» التى تقدم مجموعة من الخدمات ومن خلالها يتم حساب الاسكان واحتياجات التعليم والصحة والملبس والمأكل اى كل الاحتياجات التى يحتاجها المواطن بحدها الادنى وعلى اساسها يحدد الحد الأدنى للأجر وقال انه يجب ان نضع فى الاعتبار - ونحن مقبلون على مزيد من الخصخصة - احتياجات البشر ، التى اعتادوا عليها لفترات طويلة، مؤكدا ان البعد الاجتماعى خلال عملية الخصخصة أو ما يعقبها أصبح امرا حتميا وضروريا لا يمكن تجاهله.

مكتبة الأهرام للبحث العلمى

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد أبراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العـــــدد :	١٥١٧
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	١٩٩٨/٢/٢

الضمان الاجتماعى

وعن كيفية توفير حياة كريمة للمواطن المصرى قال د. سامى نجيب الاستاذ بكلية تجارة بنى سويف ان هذه الدعوة جاءت فى وقتها خاصة ونحن نمر بمرحلة التحولات الاقتصادية ، التى تستهدف فى المدى البعيد صالح المواطن المصرى وان كانت لها آثارها السلبيـــة فى المدى القصير.. مؤكدا أن الضمان الاجتماعى هدف عام يقصد به ضمان حد ادنى للدخل لكل مواطن يكفى لتحقيق مستوى مناسب من المعيشة ومواجهة الاحتياجات الاساسية خاصة فى حالة التقاعد والعجز والوفاة والمرض والتعطل .. فمن هنا تعتبر التأمينات الاجتماعية من اهم اساليب تحقيق الضمان الاجتماعى.

وفيما يتعلق بالتضخم وتباين منحنيات الأجور قال انهما يستلزمان أسسا جديدة لتحديد المعاشات وحدودها الدنيا والقصوى وملاءمتها مع التغير فى مستويات الاسعار والاجور موضحا ان التحولات الاقتصادية تحمل فى طياتها عوامل التضخم واضطراب منحنيات الاجور ولا تستقر معدلات العلاوات وتتعدد الاجتهادات وتتسارع معدلات التضخم مع معدلات تدرج الاجور فتفقد الحسابات الاكتوارية اهم اعتبارات سلامتها ويصبح على هيئة التأمينات والمؤمن اعادة النظر فى معادلة تحديد المعاشات وحدودها الدنيا والقصوى.. وأشار الى ان الظروف الاقتصادية تؤثر فى الفكر التأمينى من حيث مدى تحديد الحدود الدنيا للاجور التى تحسب على اساسها الاشتراكات كوسيلة لتمويل الحدود الدنيا لمعاشات ذوى الاجور المنخفضة

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نادية عبد العظيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٥٤٣
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٨/٣

سلسلة تقارير وزارة الاقتصاد :

العمالة والخصخصة

إعداد : نادية عبد العظيم
رئيس الإدارة المركزية لمكتب وزير الاقتصاد

معظم الدول النامية فى الأخذ ببرامج طموحة للخصخصة بهدف تحسين مستوى كفاءة المشروعات العامة وتوفير الموارد المالية للخدمات الإجتماعية وتعبئة رؤوس الأموال لتوجيهها نحو التوسع فى المشروعات وتحديثها .

وقد نجحت العديد من الدول فى خصخصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ولكن عددا قليلا منها استطاع أن يحقق تقدما فى خصخصة المشروعات الكبيرة الخاسرة ومشروعات هياكل البنية الأساسية التى تشكل الجانب الأكبر من العبء المالى والاقتصادى ، والتى تؤثر بصورة سلبية على الموازنة العامة للدولة وعلى الجهاز المصرفى وتخلق حالة من عدم الاستقرار على المستوى الاقتصادى الكلى وتتسبب فى توجيه الموارد النادرة بعيدا عن قطاع الخدمات الإجتماعية الأساسية وفى مزاحمة القطاع الخاص فى الحصول على الموارد المالية وتسهم فى إنخفاض الاستثمارات وفى عدم توفير صيانة كافية لأصول المجتمع وتؤدى إلى انخفاض مستوى الانتاج وجودته وترفع من تكلفة الخدمات الاجتماعية التى تخدم الفقراء ، ونتيجة لكل هذه العوامل كان من الضرورى خصخصة هذه المشروعات .

إلا أن عملية الخصخصة سارت ببطء وتأخرت استفادة الاقتصاد من مزاياها وذلك لأن أثر الخصخصة على العمالة كان مثار تخوف وقلق من العمال واتحاداتهم خشية أن تؤدى إلى الاستغناء عن العمالة وفقد وظائفهم والمزايا المرتبطة بها وزيادة معدلات البطالة ، وتصبح هذه المخاوف أكثر شدة عندما لا تتوافر شبكات الأمان الاجتماعى أو فرص عمل بديلة أو إذا كانت المشروعات العامة هى المصدر الاساسى الأوحد للتوظيف .

وعلى الرغم من اهمية قضية العمالة فى عملية الخصخصة إلا أن بحث هذه القضية لم يأخذ الاهتمام الذى تستحقه فى العديد من الدول نظرا لعدم توافر معلومات كافية عن أثر الخصخصة على العمالة أو عن الآليات المتاحة للحد من الآثار السياسية والإجتماعية السلبية لها .

وفى ضوء تجارب بعض الدول سنحاول رصد أثر الخصخصة على العمالة مع الاشارة إلى أهم الخصائص الأساسية للعمالة فى المشروعات العامة بالدول النامية والظروف التى يمكن فى ظلها الاستفادة من الخصخصة أو التضرر منها ، والآليات التى يمكن أن تتخذها الحكومات للحد من الآثار السياسية والاجتماعية لإعادة هيكلة العمالة .

بالنسبة للخصائص الاساسية لسوق العمل فى ظل المشروعات العامة نجد أنها تتسم بوجود عمالة زائدة عن حاجة العمل ، حيث أن عدم التعرض للمنافسة وضمان استمرار شغل الوظائف العامة حتى بلوغ سن المعاش أدى إلى وجود عمالة زائدة فى هذه المشروعات تصل نسبتها فى بعض الدول مثل تركيا والهند إلى حوالى ٣٥ ٪ وحوالى ٤٠٪ - ٥٠٪ فى سريلانكا ومابين ٢٠- ٢٥ ٪ فى غانا وأوغندا . وعادة ماتتركز العمالة الزائدة فى الاعمال الإدارية والمكتبية أو فى المشروعات التى تحتكرها أو تدعمها الحكومة .

الموضوع الرئيسى : الخصخصة — اسم كاتب المقال : نادية عبد العظيم

الموضوع الفرعى : فى مصر : الآثار الاجتماعية — رقم العـــــدد : ١٥٤٣

المصـــــــدر : (مجلة الاهرام الاقتصادى) — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٨/٨/٣

فى مقابل ذلك فإن فاتورة الأجور والمزايا العينية في المشروعات العامة ترتفع نتيجة عدم وجود قيود صارمة على الموازنة العامة للدولة ، وقد تفوق الأجور فى القطاع الخاص حتى فى حالة انخفاض إنتاجية العمال ، ففى تركيا مثلا كان العاملون فى المشروعات العامة الخاسرة مثل مشروعات النسيج والحديد والصلب يحصلون على اجور توازى ثلاثة اضعاف مايحصل عليه العاملون فى نفس القطاعات بالقطاع الخاص ، وإذا لم تتوافر شبكات الأمان الاجتماعى تقوم المشروعات العامة فى الكثير من الدول بتقديم خدمات اجتماعية ذات تكلفة عالية ، ففى الثمانينات مثلا كانت هذه المزايا العينية تعادل ٢٠٪ من الأجور فى إفريقيا ومابين ٢٠ – ٣٥ ٪ فى اسيا وما يتراوح بين ٢٤– ٣٧ ٪ فى امريكا اللاتينية .

وإلى جانب ذلك تتسم عقود العمل بالجمود فبالإضافة إلى ضمان التوظف حتى سن المعاش ، كثيرا ما تتضمن هذه العقود قيودا على حق صاحب العمل فى تعيين او فصل العمالة أو فى إبرام عقود من الباطن للأطراف التى لاتنضم إلى اتحادات ، وقد ادى هذا إلى إرتفاع تكلفة انشطة الأعمال وارتفاع نسبة الغياب وشغل العاملين لأكثر من وظيفة

وهناك بعض الآثار الملموسة للخصخصة منها انها تؤدى إلى تخفيض قوة العمل ، وخاصة فى المشروعات العامة التى تم تخصيصها والتى كانت تتمتع بدعم كبير وتحميها الحكومة من المنافسة مثل مشروعات الاتصالات والكهرباء والغاز والمياه والصرف الصحى والطاقة ، ففى الأرجنتين مثلا فقد مايقرب من ٣٠٪ من العاملين في هذه القطاعات أعمالهم .

فى نفس الوقت تؤدى الخصخصة إلى تغيير شروط وظروف العمل حيث يتم غالبا إعادة النظر فى عقود العمل الجامدة بحيث يعطى للمديرين مرونة اكبر فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بشروط العمل وتوزيع العمالة وإبرام عقود من الباطن الخدمات الإدارية التى تقدمها الشركات التى لاتخضع لإتحادات العمال ، ففى الأرجنتين مثلا قامت إحدى شركات الكهرباء بزيادة عدد أسابيع العمل من ٣٥ إلى ٤٠ اسبوعا وربطت الاجور بالإنتاجية والغت انواعا معينة من الاجازات والوقت الإضافى .

إلا انها – على الجانب الآخر – يمكن ان تساعد في خلق فرص عمل جديدة على مستوى المشروع أو القطاع سواء تم التخفيض في حجم العمالة قبل او اثناء الخصخصة ، ويحدث هذا عندما يقوم المستثمرون بإستخدام اصول اكثر إنتاجية والقيام بإستثمارات جديدة ماكان يمكن ان تقوم في غياب الخصخصة ، وعلى سبيل المثال تشير الدراسة المقارنة التي اجريت على ٦١ شركة في ١٨ دولة منها ٦ دول نامية و١٢ دولة صناعية إلى أن حوالى ثلثى الشركات استطاعت أن تزيد من حجم العمالة بها بعد الخصخصة ، وتتضح هذه الأمور ايضا حتى فى الدول الافريقية منخفضة الدخل ، حيث تشير دراسة حديثة عن الخصخصة في افريقيا إلي زيادة قوة العمل في المشروعات التي تم خصخصتها نتيجة زيادة الإنتاج أو نتيجة تشغيل المشروعات التى كانت مغلقة قبل خصخصتها .

وبوجه عام يكون اثر الخصخصة محدودا على العمالة في الدول التي قامت بإجراء إصلاح فى سوق العمل قبل قيامها بالخصخصة ، وهو ماتبعته شيلى فى أوائل السبعينات وكان من نتيجة ذلك انها عندما قامت بالمرحلة الثانية للخصخصة في عام ١٩٨٥ لم يترتب على الخصخصة الاستغناء عن العمالة خاصة في المشروعات الكبيرة ، بل علي العكس زادت العمالة بنسبة ١٠٪ نتيجة الإصلاحات التي إجريت على الإقتصاد ككل وزيادة الاستثمار التى صاحبت عملية الخصخصة .

ويعتبر عملية إعادة هيكلة العمالة في المشروعات التي يتم خصخصتها أحد أهم الجوانب الحساسة في عملية الخصخصة كما انها ليست عملية سهلة وتواجه العديد من التحديات ، فعلي الرغم من أنه في حالات كثيرة أمكن إجراء الخصخصة دون اعتراض كبير من العمال ، إلا أن معارضة العمال كانت قوية في الدول والمشروعات التى توجد بها عمالة فائضة وتتقاضى أجورا عالية ، وكذلك عندما كان يشكل العمال فى المشروعات العامة قوة سياسية أو عندما كان نفوذ إتحادات العمال قويا ، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة عدم وجود نظم لمواجهة مشكلة البطالة او للضمان الاجتماعى ، وفي هذه الحالة يكون عبء الخصخصة على العمالة في المشروعات العامة ثقيلا .

وفى ضوء ماتقدم يتعين علي الحكومة أن تبادر بالتعامل مع قضية إعادة هيكلة العمالة عند بدء عملية الإصلاح ، ولكن أساليب مواجهة هذه القضية تتباين من دولة لأخرى وفقا للظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية والمؤسسية وظروف المشروع والقطاع ، ففى المشروعات التي يكون فيها حجم العمالة الزائدة صغيرا يجب أن تترك عملية إعادة الهيكلة للمستثمر الجديد فهو افضل من يحدد مستوى العمالة والمهارات المطلوبة ، وتشترط بعض الدول على المستثمر الجديد الإبقاء علي قوة العمل لمدة محددة كما قد يتفق علي استمرار العمالة في القطاعات التى تحقق معدلات نمو مرتفعة والتي يمكنها أن تمتص العمالة من خلال استغلال الطاقات الفائضة .

ومع هذا فإن الوضع قد لاينجح فى ظل المشروعات التي تعاني من ارتفاع حجم العمالة الزائدة فقد يؤدى ذلك إلى تأخير خصخصة الشركات ذات العمالة الفائضةوإلى احتمال عدم وجود مشتر او بيع الأصول بأقل من قيمتها لهذا يتعين على الحكومة القيام بإعادة هيكلة العمالة قبل الخصخصة وذلك حتى يمكن تجنب المنازعات العمالية ومواجهة الحساسيات السياسية ، والتعامل مع الآثار الاجتماعية لتخفيض العمالة بإسلوب سليم وزيادة الاقبال علي شراء المشروعات التى يعتزم خصخصتها وارتفاع قيمتها . فعلي سبيل المثال اوضحت دراسة حديثة عن العوامل التي تحدد قيمة المشروعات المعتزم خصخصتها فى المكسيك أن تخفيض حجم العمالة قبل الخصخصة أدى إلى ارتفاع سعر البيع بنسبة ٦٪ عن متوسط السعر المتوقع .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نادية عبد العظيم
الموضوع الفرعي :	في مصر : الآثار الاجتماعية	رقم العدد :	١٥٤٣
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/٨/٣

وعلاوة علي ماتقدم يمكن الأخذ بالإسلوبين معا ففي الارجنتين مثلا أمكن في معظم القطاعات إعادة هيكلة العمالة في جزء منها خلال الحكومة قبل البيع ، بينما ترك جزء اخر ليتولاه المستثمر علي أن تقوم الحكومة بتوفير شبكة أمان اجتماعي للعمالة المستغنى عنها او تشارك المستثمرين الجدد في منح مكافآت التقاعد .

وهناك أيضا برامج للتقاعد المبكر والاختياري وتعتبر هذه البرامج اكثر اساليب تخفيض العمالة شيوعا خاصة في الدول التى تضطر لتعويض او إرضاء العمالة او التى تنعدم فيها شبكات الأمان الاجتماعي او التى لاتسمح تشريعاتها بالإستغناء الفوري عن العمالة ، ولهذا الاسلوب مزاياه حيث يؤدى إلى الحد من المعارضة والآثار الاجتماعية السلبية ، كما انه سهل التطبيق وعائده الاقتصادي والمالي مرتفع خاصة عندما توجد فرص عمل بديلة في سوق العمل .

ومع هذا تواجه هذه البرامج تحديا اساسيا يتمثل في صياغة سياسة لمكافآت التقاعد تكون مقبولة من العمال ومجدية ماليا في الاجل القصير ففي غياب مثل هذه السياسة قد تكون هذه المكافآت كبيرة بصورة مغال فيها وبذلك تصبح تكلفتها عالية تؤدي إلى خروج العمالة الماهرة .

مع هذا هناك العديد من الوسائل لتخفيض تكاليف مكافآت التقاعد وتشجيع العاملين على التقاعد المبكر في نفس الوقت ، فأولا يمكن أن يقتصر منح مكافآت التقاعد علي العمالة الزائدة أو علي بعض الفئات التي يكون فيها فائض العمالة كبيرا للغاية ، وثانيا في بعض البلدان التى تتسم الاجور فيها بالإنخفاض نتيجة ضغوط الميزانية يمكن ان تشجع مكافآت التقاعد المتواضعة على التقاعد الاختياري ففي كثير من الحالات قد لايحصل العاملون على اجورهم لعدة اشهر وثالثا يمكن استكمال مكافآت التقاعد الضئيلة ببعض المزايا العينية مثل منح اسهم في شركات او تخصيص اراض وتوفير المنازل او السيارات أو المعدات .

ويعتبر الأداء الفوري لمكافآت التقاعد أمرا بالغ الاهمية من اجل إعادة هيكلة العمالة خاصة في ظل معدلات التضخم المرتفعة ويمكن تمويل هذه المدفوعات عن طريق تخصيص جزء من حصيلة بيع المشروعات التي تم خصخصتها او تجنيب مبالغ في موازنة الدولة او توزيع العبء بين الحكومة والملاك الجدد كما هو الحال في الأرجنتين وباكستان . ومن الافضل تحديد أولويات الشركات المرشحة للخصخصة ، فعلى سبيل المثال قامت ماليزيا ببيع أسهم الشركات الرابحة أولا لتوفير حصيلة يمكن بها تمويل مكافآت التقاعد في المشروعات التى يتم خصخصتها مستقبلا .

وحتى يمكن تجنب خروج العمالة الماهرة يفضل أن يقتصر تقديم مكافآت التقاعد المبكر والاختياري للعمال الفائضين عن حاجة العمل فقط ، ووضع معايير معينة للتقاعد الاختياري وتحديد سن مرتفع لتقاعد العمالة التى يحتاجها العمل .

ومن الامور التى تثير القلق بالنسبة للدول التى تواجه قصورا في نظام المعاشات أن التقاعد المبكر يؤدي للإسراع بدفع المعاشات المستحقة بما يضيف قيودا مالية علي نظم المعاشات وغيرها من نظم الضمان الاجتماعي ولهذا لجأت بعض الدول إلى إنشاء صناديق معاشات خاصة ومستقلة تقوم بسداد مكافآت التقاعد .

ويمكن ان تقوم الحكومات بمساعدة العمال المستبعدين علي دخول سوق العمل مرة اخرى من خلال برامج اعادة التدريب بهدف الانتقال إلى وظائف بديلة في القطاعات الاقتصادية الأخرى الأخذة في النمو أو لتشجيع التوظيف الذاتي .

وقد اوضح التقرير افاق العمالة في دول OECD ان البرامج التى تحدد بدقة الفئات المستهدفة تحقق نتائج أفضل من البرامج الواسعة التى تستهدف جميع العمال ، في نفس الوقت تواجه برامج اعادة التدريب في الدول النامية بعض المشكلات نتيجة ضعف القدرات الإدارية ، وضعف الطلب علي العمل ، وانخفاض مستويات التعليم ونقص مصادر التمويل وقلة وضعف فرص التدريب في القطاع الخاص بالإضافة ، إلى عدم تزامن هذه البرامج مع برامج إعادة الهيكلة والخصخصة .

وحتى يمكن الحصول على نتائج أفضل لابد من تقدير مستوى وطبيعة العمالة المستغنى عنها ، والطلب على برامج التدريب ، وظروف سوق العمل ، وقدرة البنية التدريبية المتاحة على توفير هذه البرامج ، وبناء على هذه التقديرات فإن الاعداد المبكر لهذه البرامج يصبح علي جانب كبير من الاهمية ، حيث تحقق البرامج المعدة وفقا للطلب والتى تهدف لإعادة تدريب مجموعات معينة من العمال توفيرا في النفقات وتثمر عن نتائج طيبة . كما أن تدريب العمال الأصغر سنا الذين يتمتعون بالقدر الاساسي من التعليم والمهارات يجعلهم اكثر قدرة علي تحسين فرصتهم في سوق العمل ، وبالنسبة للعمالة الاكبر سنا تكون إتاحة فرص عمل في القطاع غير المنظم أو تنظيم برامج تدريب قصيرة الأجل لمساعداتهم على التوظيف الذاتي اكثر اهمية .

ويعد تقديم المشورة والمساعدة في البحث عن عمل من الأساليب التى تساعد في مساندة العمالة المستغنى عنها حيث تزود العمال بالمعلومات اللازمة عن التعليم والتدريب والفرص البديلة للعمل ، وتكون هذه الخدمات مجدية اقتصاديا ، وهناك ايضا الخدمات الخاصة بتحديد مجالات التوظف والبحث عن وظائف حيث تقدم معلومات عن اسواق العمل ، وتقوم بتسجيل الباحثين عن وظائف ، متابعتهم ، ويمكن تشجيع اصحاب العمل في القطاع الخاص على توفير تدريب اثناء العمل ، وتصبح هذه البرامج ذات فائدة كبرى وسهلة التطبيق في الدول التى يتزايد فيها الطلب علي العمال وتتمتع اسواق العمل فيها بدرجة عالية من الكفاءة . اما في الدول التي ترتفع فيها نسبة البطالة وتكون فرص التوظف خارج القطاع العام محدودة ، ويوجد بها قطاع غير منظم ضخم ، فأنه في هذه الحالات تزداد اهمية السياسات التى تزيل العقبات أمام خلق الوظائف بالقطاع الخاص وفي الدول التي تكون فيها المؤسسات الحكومية هي المصدر الرئيسي للتوظيف، فإنه يتعين توفير ساليب إضافية للضمان الاجتماعي .

وهناك أسلوب أخر للمساعدة في اعادة هيكلة العمالة وهو بيع نسبة من الاسهم للعاملين حيث تقوم الحكومة ببيع نسبة من اسهم المشروعات التي يتم خصخصتها إلى العاملين ويمكن تمويل شراء هذه الاسهم بعدة طرق . فمثلا يمكن للعمال الحصول علي دفعة مقدمة من مكافأة التقاعد لتمويل شراء هذه الاسهم . كما يمكن الشراء بالأجل وكثيرا مايحتفظ بالأسهم لدى الشركة حتى يتم سداد قيمتها . كما يمكن ايضا منح العمال مكافآت في شكل أسهم بدلا من نقود . وأحيانا يتم إنشاء صندوق TRUST FUND يقوم بالإقتراض من الشركة لشراء الأسهم او يتم إنشاء إتحادات للعاملين المساهمين وهو مايعرف بنظام « الايسوب » وتعتبر شيلي مثالا طيبا لهذه التجربة .



